# الفصل الثاني

## الثقافة وما يرتبط بها

لا يكاد يُعقد تجمع ثقافي أو فكري إلا وموضوع الثقافة في الصميم والقلب. ذلك أن مسألة الثقافة تمسّ الحضارة في أساسها، فكان لا بدّ من المناقشة حولها. وقد شغل ذلك الموضوع بال كل المفكرين العرب، وتجاذبوا أطراف الحديث حوله بين أخذ وردّ، فاتفقوا على أمور واختلفوا حول أخرى. وورد الحديث لديهم عن معنى الثقافة ووضعيتها على المستوى العربي وبعض أنواعها. كما تجادلوا حول الأثر الحضاري لها على البناء الحضاري عموماً، وعلى إعادة بناء الحضارة العربية مجدداً. وجرّهم ذلك للحديث عن قضية ساخنة جدّاً هي «التبعية أو الغزو الثقافي» و«الاستقلال أو التحرر الثقافي»، والعوامل المساعدة على نمو وتجديد وتطور الثقافة، والعوامل المعاكسة التي تؤدي للتخلف الثقافي.

وكان لا بدّ أن يتحدثوا عن العنصر الذي يعمل على خدمة الثقافة ونشرها، ألا وهو «المثقف»؛ فبحثوا في معناه، ودوره الحضاري، والعوائق الموجودة أمام تحقيق مهامه في رقي وتحضّر أمته. ولم ينسوا الحديث عن بعض الظواهر والمظاهر والمؤسسات الثقافية التي أنشأها «المثقفون» لخدمة ثقافتهم، كالآداب والفنون وما يرتبط بهما من جامعات ومراكز بحوث وسينما ومسرح وصحافة وما إلى ذلك من الأمور.

سيتطرق هذا الفصل لرأي المفكرين العرب حول هذه المسائل.

### أولاً: معنى الثقافة

هناك اعتقاد لدى بعض المفكرين العرب أن معنى الثقافة يختلف من صعيد لآخر: فهي تعني على الصعيد الفكري اكتساب المعارف التي تنمّي الحسّ النقدي والذوق والحكم؛ أي: أنها عملية ترقية للإنسان الفرد في المضامير الروحية

والذهنية والفنية والعلمية، ذلك أن التثقيف هو العمل الذي يبذله الإنسان لغاية تطوير ذاته في فعلٍ خلاق يتضمن الاقتدار على تخطي حتميات الطبيعة من خلال تمثل أفضل الأفكار التي عرفها العالم، وتطوير الخصائص الإنسانية المميزة؛ لذا، فهي تعني على هذا الصعيد كل ما يتصل بالعقل. أما معناها على الصعيد الاجتماعي: مجمل ما يقدّمه المجتمع لأبنائه من عادات وقيم وسلوكيات وتوجهات وعلاقات وأدوار وتقنيات، بغرض التعلّم منها والتكيّف معها، فهي نمط معيشة للجماعة لا أكثر ولا أقل. إنها طريقة ائتلاف هذه العناصر معاً كي تكوّن كلاً يُعطي للجماعة طابعها المميز، وكياناً من أساليب السلوك والعلاقة والتعبير، فهي بهذا المعنى، انتماء وهوية خاصة بمجتمع معين. فهي تعني على الصعيد الاجتماعي كل ما يتصل بالواقع المجتمعي المعاش.

يتكون أي نظام أو نسق ثقافي من عدة مركبات (أو تراكيب)، أبرزها: وجود تقنيات (أو تكنولوجيا) عمل وحرب ولعب وجسد؛ تركيب اجتماعي يتمثل في تنظيمات حقوقية واقتصادية وسياسية وقرابية وتعليمية؛ تركيب لغوي أو رمزي، متمثل في اللغة المحكية والمكتوبة، والإشارات والرموز؛ تركيب معتقدي وديني وأخلاقي معين؛ تركيب جمالي متمثل في الفنون والآداب. وتفاعل هذه التراكيب فيما بينها، يُنتج النموذج الثقافي المميز. ومن الخصائص الأساسية للثقافة أنها اجتماعية، تتجاوز الفرد وتنتقل بالاكتساب. وتمتاز ثقافة المجتمعات صانعة الحضارة والمستقبل بالتغيير وبدرجة عالية من الحركية والتطور الدائم، مع محافظتها على تماسكها ونموذجها العام الذي يشكّل هويتها.

ولذلك فللثّقافة وظيفتان أساسيتان؛ الأولى: اجتماعية وتتمثل في توحيد الناس في مجتمع خاص بهم من خلال تراكيب اللغة والرموز والمعتقدات والجماليات؛ وهذه هي الوظيفة الأساسية للثقافة. والثانية: نفسية وتتمثل في «قولبة» أفراد المجتمع، بإكسابهم أساليب التفكير والمعرفة وقنوات التعبير عن العواطف والأحاسيس ووسائل إشباع الحاجات الفسيولوجية[1]. في حين يجعل البعض للثقافة «ثلاث وظائف، يمكن التمييز بينها؛ الوظيفة الأولى: تتمثل في أن

(1) حجازي، مصطفى. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «مفهوم الثقافة: خصائصها ووظائفها»، ص18 ـ 25.

ثقافة مجتمع ما، تمد أعضاءه بتبريرات لشرعية نمط الإنتاج السائد ونمط التوزيع. الوظيفة الثانية للثقافة: أنها تمدّ الفرد ـ من خلال إجراءات وطقوس التنشئة الاجتماعية المقبولة ـ ببنية دافعة تربط بين هويته والنمط السائد للإنتاج. الوظيفة الثالثة للثقافة: أنها تمدّ أعضاء المجتمع بتفسيرات رمزية للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية»[1]. كما يذكر آخرون أدواراً مهمة ورئيسية على الثقافة أن تؤديها؛ أبرزها: تعليم الفرد كيف يميز بين الثابت والمتغير، والأحادي والمتعدد[2]؛ وتشخيص الأزمات الحالية، ببيان أسبابها وبإعلان حقيقة المرض وطرق علاجه[3]. ويجمع ذلك أن تكون الثقافة «أداة لممارسة التحليل والنقد، تجاه الذات، وتجاه الآخر»[4].

الثقافة مسعى بشري، فكري ووجداني، قابل للتطور والتجدد والارتقاء؛ وصفة تكتسب بالتمرين والممارسة. لكن تطورها بحاجة لتوافر معارف عامة تنمو بالزيادة والتراكم النوعي، لحمل الناس ـ أفراد وجماعات ـ على اكتساب مزايا معنوية ترتقي بها مداركهم وأحاسيسهم وتمدّهم بالقدرة على إصدار أحكام صائبة توافق ما يؤمنون به من مُثل عليا في الحياة. ومن هنا، فإن التنوع هو السمة البارزة للثقافة الإنسانية على اختلاف روافدها. أما المعارف الأساسية التي لا يكتمل بناء الثقافة بدونها، فهي اللغة والرموز والآداب والعلوم والفنون والمعتقدات الدينية والمنازعات الفلسفية والمقومات الاجتماعية[5]. الثقافة تعبير معاصر عن مظاهر الرقي العلمي، والأدبي، والفني، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي. وهذه المظاهر هي ثمرة إنتاج الإنسان الاجتماعي، بخصائصه الفكرية والوجدانية والسلوكية، تحقيقاً لأهداف أمته وما ارتضته لنفسها من قيم إنسانية، ومُثل

---

(1) يسين، السيد. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «مستقبل المجتمع المدني: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني»، ص785.

(2) الشريف، مصطفى. «ملاحظات حول إصلاح المنظومة الجامعية»، **مجلة حوليات الجزائر**. عدد 5 (1990/ 1991م) ص11.

(3) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص27.

(4) «الثقافة العربية: الذات والآخر»، هيئة التحرير، **مجلة الوحدة**. عدد 100، ص174.

(5) الخطابي، محمد العربي. «الثقافة الإسلامية: مميزاتها وسبل تنميتها»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، ص18.

عليا[1]. ولا يمكن تصور وجود ثقافة أو حضارة عالمية، إذ لكل ثقافة وحضارة خصوصيات ذاتية[2].

لكن هناك من يرى أن الثقافة تحمل معاني متعددة: إذ تعني المعرفة والخبرة والفهم الدقيق، كما أنها تعني التراث المسموع والمكتوب، وتعني العادات والتقاليد والأساطير الشعبية، وتعني الرموز اللغوية التي تحمل دلالات اجتماعية وفكرية، وتعني العقائد والمذاهب، وتعني السلوك الاجتماعي وأنواع ردود الفعل التي قد تصدر عن الأفراد والجماعات. والمعنى الذي يجمعها هو أنها الهوية والخصائص الحقيقية لأية جماعة بشرية[3]. فالمستغرب إعطاء بعض المفكرين مثل هذه المعاني والمفاهيم الواسعة الفضفاضة للثقافة ليصلوا بها إلى معنى الحضارة. وهم يطالبون بأن تقوم الثقافة بأدوار هامة، تتمثل في القدرة على مواجهة المستجدات والمتغيرات، بحيث تمكّن الإنسان من الأفكار والنظريات والوسائل المادية التي يواجه بها قضايا عصره حسب متطلباته النفسية والبيولوجية، وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[4]. وما يزال التحديد العام للثقافة سارياً لدى المفكرين، إذ يحدّد البعض معنى الثقافة بذكر أن الثقافة هي «تاريخ إنجازات الإنسان على مدى التاريخ، وتصوير لعلاقته مع الكون وما فوق الطبيعة [. . .] الثقافة هي عبارة عن «طريق خاصة» تميز أمة بعينها عن غيرها»[5]. ويحدّدها آخرون في كونها «العبقرية الإنسانية مضافة إلى الطبيعة، بغية تحرير معطيات الطبيعة وإغنائها وتنميتها، وذلك بالأعمال والتقنيات الملائمة. وتعني من ناحية أخرى: انكباب الإنسان بصورة منهجية على تنمية ملكاته الفطرية بدراسة الآداب والعلوم والفنون، والملاحظة الشخصية والتفكير»[6].

---

(1) الدريني، فتحي. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي من خلال واقعه المعاصر»، موضوع: «مقومات وخصائص الثقافة الإسلامية الأساسية وأهدافها في الإسلام»، ج1، ص39.

(2) المرجع السابق، ص41 ـ 46.

(3) المرجع السابق،
خليفة، إدريس. «الثقافة الإسلامية في مواجهة المتغيرات»، ص141.

(4) المرجع السابق، ص139.

(5) الخطيب، إسماعيل. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي من خلال واقعه المعاصر»، موضوع: «التحديات المواجهة لثقافتنا الإسلامية»، ص180 ـ 181.

(6) عمران، كامل محمد صالح. «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، ج2، ص21.

ومن أبرز خصائص الثقافة وأكثرها فاعلية: أنها أول نشاط اجتماعي لأي مجتمع إنساني، وهي التي تميز الجماعة البشرية عن غيرها من التجمعات الأخرى؛ كما أنها نشاط فردي، على اعتبار أن عملية الصقل والتهذيب تتعلق بفرد معين؛ وهي أيضاً مظهر للوعي الذي يستوعب الإنسان من خلاله العالم، وليست كتلة جامدة أو ماهية ثابتة أو عقلية متحجرة، بل علاقة توتر مستمر بين الوعي والواقع، والذات والموضوع، والحاضر والمستقبل؛ وهي تشكّل نسقاً فرعياً متميزاً ومستقلاً يتفاعل مع بقية الأنساق الفرعية الأخرى ويتطور معها وبها، بل ويغذّي الأنساق الاجتماعية كلها بقيم متماثلة، فتغدو نسيجاً اجتماعياً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه بشكل متكامل في أية نقطة يتعرض فيها للفساد؛ كذلك تقوم الثقافة بتكوين وتنظيم العقل؛ أي: جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان لواقعه. فالثقافة باختصار هي عملية إنتاج وحدة الجماعة واستمرارها في الوعي[1].

هناك من يرى ارتباط الثقافة بالماضي وبالحاضر، حيث إن الثقافة عصارة مستخلصة من مجموعة إنتاجات متنوعة، ومعارف مختلفة المنابع والألوان، ورواسب بعضها يرجع إلى الماضي الغابر، والبعض الآخر يعود إلى كل معطيات العصر الحاضر. وتختلف عناصر الثقافة من ثقافة إلى أخرى، تبعاً لموروثها وعطائها الحاضر[2]. لكن «ما يعطي للثقافة جوهرها الفاعل، هو أن فعلها ينحو منحى التوحيد في ظل الاختلاف، ويبحث دوماً عن القواسم المشتركة مع تنوع التجارب والمشارب»[3]. ونزوع الثقافة نحو التغير والدينامية (أو الحركية) وعدم الجمود هو إحدى خصائصها الأساسية[4].

«الثقافة»: لدى آخرين، تشمل ما يكوّن العقل، ويربّي الذهن، ويهذّب الطبع، ويقوّم السلوك، مما يتداوله الناس فرادى وجماعات، بوعي وقصد أو

---

(1) المرجع السابق، ص23 ـ 25.

(2) الكنوني، عبد السلام أحمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي من خلال واقعه المعاصر»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، ص34.
ومن الجدير بالذكر، أن عنوان هذا الموضوع، يتشابه مع عنوان موضوع: كامل محمد صالح عمران؛ والاختلاف بينهما إنما هو في زيادة كلمة (الشاملة) في عنوان موضوع هذا الأخير.

(3) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص32.

(4) المرجع السابق، ص52.

بدونهما، من مبتكرات الحياة المتجددة باستمرار، ومن شتى أنواع التراث المتمثل في الآثار العمرانية والمبدعات الشعبية والقيم الراسخة والعادات والتقاليد، وما إليها، من مشاعر وأحاسيس، تكيّف الذات وتميّز الهوية[1]. فالثقافة مرتبطة بالهوية والذات والعقل، إذ هي «تخصيب للمدارك بالإطلاع، واستثمار للمعرفة بالتخمين والتدبر [...]. والثقافة حصيلة معلومات متنوعة، وأساليب في التفكير، تتسع وتضيق بحكم ارتباطها بقضايا الإنسان عموماً، وبما يتصل بالذاتية ومجالات الهوية خصوصاً»[2]. وهي «تعني الوحدة والتنوع. فهي مركب من عدة عناصر، مع غلبة عنصر على آخر، حسب اللحظات التاريخية والظروف والفئات الاجتماعية»[3]. وكان من المفيد لو عمل المفكر على تحديد العناصر التي تتركب منها الثقافة. في حين تعني الثقافة لدى البعض: «المعرفة الناتجة عن العقل والنقل (التاريخ)»[4]. بل وينسحب مفهوم الثقافة «على كل مظاهر نشاط الإنسان، من عادات وتقاليد وقيم و... وكيان»[5].

هنالك مصطلح مهم جداً ذكره بعض المفكرين هو: مصطلح «التثقيف الحضاري» الذي يعني «عمليات التوعية المتنامية، التي تهدف إلى رفع القدرات الفهمية للإنسان والمجتمع، وتأهيلهما لفهم: مذهبيتهما الكونية ومشروعهما؛ ومنهج تطبيقهما؛ ومنهج المحافظة عليهما؛ ومنهج تحديثهما للأجيال، ومنهج استمرارهما وتواصلهما»[6].

يمكن ملاحظة أن بعض المفكرين ما زالوا يعطون الثقافة مفهوماً فضفاضاً،

---

(1) الجراري، عباس. ندوة: «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، موضوع: «الثقافة الإسلامية ومدى تفاعلها مع الثقافات الأخرى ماضياً وحاضراً»، ص35.

(2) الحسني، محمد بلبشير. «أي وجهة للثقافة الإسلامية؟». المرجع السابق، ص121.

(3) جعيط، هشام. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «الثقافة السياسية العربية وتأثير حرب الخليج فيها»، ص175.

(4) الفاعوري، داود. «مكانة الإنسان في الحضارة المادية المعاصرة»، **مجلة دراسات**. المجلد العشرون، العلوم الإنسانية، ص183.

(5) ديرار، عبد السلام. **البادية المغربية بين التحديث وإعادة إنتاج البنيان التقليدية** (منطقة قرية بامحمد كنموذج) ص26.

(6) برغوث، عبد العزيز. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «التغيير الحضاري المعاصر ومشكلة المنهج» (نحو رؤية حركية حضارية»، ص30 ـ 31.

«يشمل كل الأنشطة والمظاهر والعادات البشرية، وهي لذلك غير محددة لا في الزمان ولا في المكان، شيء واحد يحددها، هو مدى ارتباطها بهوية حضارية معينة»[1]. ولعل ذلك عائد إلى أنهم يرونها تحتوي أموراً كثيرة مثل كونها «مجموع مكتسبات وخبرات، ونتاج جهود أفراد وأمم، كلها تواصل حضاري، ورسالات بشرية تتكامل»[2]. وعلى الرغم من ذلك، فالثقافة تمتاز بنوع من الخصوصية، نظراً لوجودها ضمن مجتمع معين توحّده خصائص مشتركة، فتدخل الفنون الشعبية والتقاليد والأفكار السائدة، بالإضافة إلى المعارف المكتسبة بالدراسة ضمن مجموع المكونات الحضارية[3]. وهذا العموم والخصوص في النظرة إلى معنى الثقافة، هو ما دفع بعض المفكرين إلى رؤية أن الثقافة هي «نتاج النشاط الإنساني الاجتماعي، وفق سياق العصر وضروراته»[4]، كما أنها إجابات أو أداة المجتمع في العمل[5]. فالثقافة «هي؛ أولا: وقبل كل شيء، فعل تغيير وتطوير للواقع المعاش، وذلك استناداً إلى الطاقات البشرية والمادية، القادرة على إنجاز ذلك الفعل»[6].

تتجلى عمومية الثقافة عند البعض في عدم انحصارها «في فئة معينة أو طبقة [. . .]. الثقافة قدر مشترك بين الناس، تزيد أو تنقص حسب درجة الإطلاع على ألوان الحياة التي تكثّف الإدراك الواعي لها [. . .] فقد يكون الجندي مثقفاً، أو التاجر مثقفاً، وقد يكون الطبيب أو المهندس غير مثقف. الثقافة هي موقف يتخذه الإنسان لنفسه من الحياة والناس والكون. [. . .] الثقافة قدر عام لمختلف طبقات المجتمع»[7]. فلا تنحصر الثقافة في زمن معين، إذ ليس فيها ماض وحاضر

---

(1) الرضاوني، أحمد. «الثقافة كصناعة»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص90.

(2) حركات، إبراهيم. «من أجل استراتيجية ثقافية للمجتمع الإسلامي»، **مجلة الوحدة**. عدد 287، ج1، ص35.

(3) «دعوة الحق»، **مجلة الوحدة**، عدد 287، ص29.
عمارة، محمد. «الهوية الثقافية بين الأصالة والمعاصرة»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص93.

(4) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. ص273.

(5) المرجع السابق، ص296.

(6) ظاهر، مسعود. «ملاحظات نقدية حول شعار: نحو نظام ثقافي عربي جديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص33.

(7) حوار مع: شاكر مصطفى، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5910 (الخميس 2/ 2/ 1995م) ص22، عمود 1 ـ 2.

ومستقبل يمكن تمييز واحدها عن الآخر أو قطع ما بينها من تواصل؛ ذلك أنها عملية حية مستمرة متواصلة ومنفتحة، تأخذ من الماضي وتحمل الحاضر وتستشرف المستقبل[1].

إذن، في الثقافة جانبان: أحدهما عمومي والآخر خصوصي، حيث تنصرف كلمة «ثقافة» «إلى معان كثيرة، وتتفاوت من جهة التطبيق، سعةً وضيقاً. فقد يتسع المعنى، ليشمل أسلوب حياة الناس، وما تقوم عليه من نظم وعلاقات بين الأفراد مع بعضهم بعضاً، بل وأيضاً، ردود فعل الإنسان على كل المثيرات التي تحيط به في العالم المحيط به. وقد يضيق معنى الثقافة ليقصر نفسه على مجالات الفنون والآداب وبعض جوانب العلم، بالنسبة إلى الصفوة وحدها [...] إن الثقافة ليست درجة من العلم يحققه الفرد، أو درجة من التقدم يحققها المجتمع، ولكنها في حقيقتها هي شخصية الإنسان، فرداً كان أم جماعة، بكل مقوماته ومزاجه وميوله، ورغباته وعاداته وتقاليده [...]. الثقافة عملية تراكمية تاريخية، لها مصادرها المتعددة»[2]. كما أن للثقافة معنيين: أحدهما واسع، وآخر ضيق هو امتداد للمعنى الواسع. فهي بمعناها الواسع: «أسلوب حياة» يطبع به مجتمع ما أفراده، بحيث يمكن تمييز المجتمع الذي ينتمون إليه، من خلال سلوكهم. وهي بمعناها الضيق: أسلوب أفراد المجتمع في التعبير عن إنتاج قرائحهم في الآداب والفكر والفن... إلخ. ويدخل في باب المعنى الضيق، اعتبار الثقافة كل ما يُعطي الحضارة سمتها الخاصة[3].

يربط بعض المفكرين ما بين «الثقافة» و«الفكر»، إذ الثقافة لدى هذه الفئة «هي التعبير عن العالم الفكري للأمة، الذي تكوّن عبر التاريخ، وعكس إسهامات مختلف فئات الشعب»[4]. ولفظ «ثقافة» إنما يركّز على الجانب الفكري في الحضارة، سواء على مستوى النظر أو على مستوى الممارسة[5]. في حين يربط

---

(1) جرار، فاروق. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص55.

(2) عبد النبي، عبد الفتاح. «الإعلام المعاصر والثقافة الإسلامية» (رؤية تحليلية)، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص61.

(3) أبو خليل، شوقي. «الثقافة الإسلامية المعاصرة». المرجع السابق، ص80.

(4) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص293.

(5) حنفي، حسن. **مقدمة في علم الاستغراب**. مرجع سابق، ص85. =

آخرون ما بين الثقافة و«الذاكرة والعقل والهوية»، نظراً لأن الثقافة هي «ما يبقى بعد أن يتم نسيان كل شيء»[1]، كما أنها «ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها؛ بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء»[2].

يحاول البعض إبراز الصلة القوية ما بين الثقافة وبين الأمة والشعب الذي توجد فيه، ذلك أن «الثقافة ـ في حقيقتها ـ الصورة الحية للأمة، فهي التي تحدّد ملامح شخصيتها وقوام وجودها، وهي التي تضبط سيرها في الحياة، وتحدّد اتجاهها فيه؛ إنها عقيدتها التي تؤمن بها، ومبادئها التي تحرص عليها، ونظمها التي تعمل على التزامها، وتراثها الذي تخشى عليه الضياع والاندثار، وفكرها الذي تود له الذيوع والانتشار»[3]. فـ«لكل ثقافة معطياتها ومنطلقاتها الخاصة بها، والمتعلقة بتقسيم وتنظيم وسائل تعبيرها، وهي معطيات ومنطلقات نابعة من الإطار الحضاري والسيرورة التاريخية والاجتماعية المنتجة لمظاهر الثقافة الخاصة بكل شعب. وهو ما ينتج عنه، عدم تطابق عمليات التصنيف من ثقافة إلى أخرى، إلا في الحالات النادرة»[4]. لذلك، فالثقافات تتمايز فيما بينها، تبعاً لاختلاف الأمة التي تنتمي إليها[5].

توجد إشارة مهمة إلى ما تعنيه الثقافة في الاصطلاح العربي، إذ أنها «تفيد معنى ما يكتسبه الإنسان من ضروب المعرفة النظرية، والخبرة العملية، التي تحدّد طريقته في التفكير ومواقفه في مختلف طرق الحياة من أي جهة حصلت تلك

---

= ملكاوي، فتحي. «الخطاب الإسلامي الحضاري.. ملامح ومكونات»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص18.

(1) الجابري، محمد عابد. **تكوين العقل العربي**. مرجع سابق، ص39.

(2) الجابري، محمد عابد. «الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174 (8/ 1993م) ص9.

(3) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص153.

(4) بورايو، عبد الحميد. «قصص السيرة الهلالية: تحولات نوع أدبي»، **مجلة دراسات عربية**. عدد 5، 6 (مارس/ أبريل 1993م) ص117.

(5) الأبيض، أحمد. **فلسفة الزي الإسلامي**. مرجع سابق، ص8.

المعرفة وتلك الخبرة، سواء أكانت من البيئة والمحيط والمدرسة والمهن، أم من طرق غيرها»[1]. فالثقافة العربية، إذن، تتضمن جانبين: أحدهما نظري، والآخر عملي. ويُسهب البعض في شرح معنى مفهوم الثقافة على المستوى العربي، والذي يعني «مجموعة من الدلالات، نجملها فيما يأتي:

1 ـ إن مفهوم «الثقافة» في اللغة العربية، ينبع من الذات الإنسانية، ولا يُغرس فيها من خارج. فالكلمة[2] تعني تنقية الفطرة البشرية، وتشذيبها، وتقويم اعوجاجها، ثم دفعها لتوليد المعاني الجوّانية الكامنة فيها، وإطلاق طاقاتها لتنشئ المعارف التي يحتاج إليها الإنسان.

2 ـ إن مفهوم «الثقافة» في اللغة العربية، يعني البحث والتنقيب والظفر بمعاني الحق والخير والعدل، وكل القيم التي تُصلح الوجود الإنساني وتهذبه وتقوّم اعوجاجه، فهو مفهوم يفتح الباب أمام العقل البشري لكل المعارف والعلوم النافعة الصالحة، ولا يدخل فيه تلك المعارف أو العلوم أو القيم التي تُفسد وجود الإنسان ولا تتسق مع مقتضيات التهذيب والتسوية وتقويم الاعوجاج.

3 ـ إنه يركز في المعرفة على ما يحتاج الإنسان إليه، طبقاً لظروف بيئته ومجتمعه، وليس على مطلق أنواع المعارف والعلوم [...]. وهذا يربط مفهوم الثقافة بالنمط المجتمعي الذي يعيش الإنسان في ظله [...]. فاللفظ العربي يعتبر الإنسان مثقفاً، طالما هو ثابت المعرفة بما يحتاج إليه في زمانه وعصره ومجتمعه وبيئته [...].

4 ـ إنها عملية متجددة دائما، لا تنتهي أبداً [...].

5 ـ إنه مفهوم لا يحمل في ذاته أحكاماً قيمية تحدّد نوعية الثقافة، هل هي متأخرة بربرية وحشية رجعية، أم متقدمة عصرية نيرّة... إلخ، ذلك أن منطلق مفهوم التهذيب، يجعل من جميع الثقافات طبقاً لقيم مجتمعاتها وظروفها، على الدرجة نفسها من القيمة الإنسانية.

---

(1) الصلبي، محمد عليّ. «دور الجامعات العربية والإفريقية في التنمية الثقافية»، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**. العدد الثامن (1991م) ص13 ـ 14.

(2) المقصود بالكلمة هنا: الثقافة.

6 ـ إنه مفهوم غير مقيّد أو مخصص، فهو عام للإنسان والجماعة والمجتمع، يشتمل على جمع أنواع الممارسات الإنسانية، ومختلف درجاتها، ويُعطي دلالاته على أي مستوى تحليلي يُستخدم فيه، طالما تحقق مطلق التهذيب والتقويم»[1].

فالخطوط العريضة، إذن، للمفهوم العربي للثقافة أنها ترتبط بالذات والهوية الخاصة بمجتمع معين، كما أنها تمتاز بالطابع العمومي، وبتواصلها مع الثقافات الأخرى، أخذاً وعطاءً، وبكون التحليل والنقد أحد مهامها الرئيسية. وهي ذات جانبين: أحدهما نظري، والآخر عملي.

على الرغم من أن تعاريف «الثقافة» قد بلغ بضع مئات، إلا أن ثمة ما يشبه الإجماع على أن الثقافة ظاهرة إنسانية واجتماعية متعددة الأبعاد، ومستوى محدّد تاريخياً في تطور الإنسان والمجتمع، وطريقة في التصور والسلوك، وطابع للنشاط والحياة، روحياً ومادياً، ووعاء للقيم المادية والروحية[2].

**الخلاصة**: يلخصها بعض المفكرين بالقول إنه «قد تتعدد تحديدات الثقافة أو تعريفاتها، فتكثر أو تقل. ولكن هذه التحديدات، لا تخرج ـ على تعدّدها ـ من أن الثقافة في كل عصر، وعند كل فئة من الناس «مجموعة من المعارف، والمهارات التقنية والذهنية، وأنماط من التصرف والمخالفة التي تميّز شعباً عن سواه من الشعوب»»[3]. و«ما من ثقافة ـ بصرف النظر عن مادتها أو لونها ـ إلاّ ولها جانبان: جانب نظري، وآخر عملي. على صعيد الجانب الأول: فإن قيمة الثقافة تقع في ذاتها. وعلى صعيد الجانب الثاني: فإن أهمية الثقافة تقع في النفع الذي تقدمه»[4].

---

(1) عارف، نصر محمد. **الحضارة ـ الثقافية ـ المدينة: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم**، مرجع سابق، ص31 ـ 33.

(2) شلش، علي. «رؤية طه حسين لعلاقة الثقافة العربية بالثقافة الأوروبية»، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**. المجلد الخامس والعشرون (1993م) ص86.

(3) المومني، قاسم. «هاجس الثقافة العربية عند طه حسن»، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**. المجلد الخامس والعشرون، ص41.

(4) المرجع السابق، ص44.

**ثانياً: الوضعية الثقافية العربية**

يعتقد المفكرون العرب بأن الثقافة العربية «ثقافة مأزومة؛ لأنها نتاج بنية اقتصادية ـ اجتماعية، تعرضت لعقود طويلة من القهر والاستبداد والاستعمار بكافة أشكاله. وتوصيف هذه الثقافة بالأزمة، هي السمة الواضحة التي تلتقي حولها الغالبية الساحقة من الدراسات العلمية الجادّة، التي تناولت مشكلات النهضة العربية، وموقع الثقافة فيها»[1]. وهذه «الثقافة العربية السائدة اليوم، هي نتاج فكر موروث ومتداول منذ قرون عدة. وهي تمتاز بتكرار الماضي دونما إبداع ثقافي جديد [...] إنها ثقافة غير إبداعية، تمتاز بتداول الموروث التراثي من جهة، والوافد الاستهلاكي المكتسب من جهة أخرى. [...] إنها ثقافة داخلية مهمشة في عقر دارها، أي داخل الوطن العربي. [...] إن الثقافة العربية السائدة، تقع خارج دائرة الإبداع الثقافي، وهي عاجزة عن حماية ذاتها إلى ما لا نهاية، في مرحلة تمتاز، منذ عقود عدة، بكونية الثقافة وعالميتها [...]. باختصار شديد، يمكن القول: إن الثقافة العربية، هي نتاج قرون عدة، عرفت خلالها فترة ازدهار وإشعاع على المستوى الكوني، ثم تقلّص إشعاعها لدرجة باتت معه اليوم في مرحلة من التخلف والركود، تجعلها في خانة الثقافات المستلبة والتابعة للمراكز الثقافية العالمية. لذا، فالثقافة العربية، هي من الثقافات القليلة في العالم، التي تشعر بالتاريخ العبء، وتريد تحويله إلى تاريخ محفز للنهضة»[2].

تتمثل أزمة الثقافة العربية الحديثة في كونها «ثقافة إيديولوجيا، أكثر مما هي ثقافة معرفة وثقافة حضارة، باعتبار أن المعرفة، معرفة الذات، ومعرفة الآخر، ومعرفة الواقع بمعناه الأعمق والأشمل؛ هي الشرط الأول لبناء الحضارة ودفع عجلة التقدم الحضاري [...]، فنحن ما زلنا نكتب غالباً المقولة الذاتية، ونادراً ما أنجزنا كتابة المقولة الموضوعية، التي هي مدخل المعرفة الحقّة؛ أي الحضارة الحقّة [...]. المنهج الاستقرائي المعرفي، الذي هو المدخل لبناء الحضارة

---

(1) ضاهر، مسعود. «الثقافة العربية وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص34 ـ 35.

(2) ضاهر، مسعود. «أضواء على المسألة الثقافية العربية في المرحلة الراهنة»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص119 ـ 123.

وتطورها ـ لما أثبتته تجربة الحضارة العربية الإسلامية قبل أي حضارة أخرى ـ هذا المنهج بالذات، هو ما تفتقده ثقافتنا العربية، وفكرنا العربي الكبير»[1]. فالثقافة العربية ما زالت قاصرة عن استيعاب أسس الحضارة المعاصرة (الأسس العلمية والتقنية) لا على مستوى الفكر والتفكير، ولا على مستوى العمل والتغيير، إذ ما زالت محكومة ببنياتها التقليدية الجامدة[2].

ما يزال العرب بعد مرور حوالي أكثر من قرن على النهضة العربية، يعيدون طرح نفس الأسئلة، ويعيدون صياغة نفس الإشكاليات، وإن بطريقة جديدة. فقضايا التخلف والتجزئة والعدالة والحرية، ما زالت هي هاجسهم الأساسي والأكبر[3]. وهذا على الرغم من أن الزمن الحالي الذي يعيشه العرب هو عهد ثورة الاتصالات ودراسات المستقبل التي تحاول أن تبين كيفية قيادة هذا المستقبل والتحكّم فيه. وما زال العرب، ومنذ قرنين من الزمان، يدورون في حلقة الممكنات الذهنية والجدل الذهني الصرف حول هذه الممكنات، وما يجوز وما لا يجوز منها، وكل هذه الممكنات تجوز ولا تجوز في نفس الوقت. وعند النظر إلى الساحة الثقافية العربية، يجد الباحث، وبلا مبالغة، أنها عبارة عن ساحة حرب وقتال بين مفاهيم وممكنات ذهنية، لا علاقة حقيقة لها بحركة الواقع المعاش. والمطلوب من العرب ألا يضيعوا في فذلكة الممكنات الذهنية، بقدر ما أن المطلوب منهم، هو دراسة تكوّن المجتمع وحركته، دراسة موضوعية وفق ما هو عليه فعلاً، وذلك للاستفادة من مثل هذه الدراسة في تحقيق الأهداف والغايات التي يجب أن تكون بدورها أهدافاً موضوعية، وليست أيضاً ممكنات ذهنية أو مجرد أحلام زاهية لا علاقة لها بواقع الجماعة وسيرها الفعلي[4].

الثقافة العربية، إذن، بعيدة عن الواقع ودراسته، وتعاني من مشكلات التبعية

---

(1) الأنصاري، محمد جابر. «العرب أمام التحديات»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5964 (الثلاثاء 28/ 3/ 1995م) ص17.

(2) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص197.

(3) أبو حلاوة، كريم. «إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي المعاصر»، **مجلة الوحدة**. عدد 91، ص55.

(4) الحمد، تركي. «بيزنطة تبعث من جديد»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5101 (الأحد 15/ 11/ 1992م) ص17، عمود 1 ـ 2.

والتقليد، والفهم القاصر للذات ولجهود السلف العظام، فهماً لا يبلغ الشمول والتكامل، ولا يراعي الوحدة الموضوعية في شرح النصوص، ويهمل متغيرات الحاضر والعصر[1]. ولذا، يصدق على الثقافة العربية أن توصف بأنها «في حالة ركود، وعودة إلى الوراء»[2].

ويذهب البعض إلى أن الوضع الثقافي العربي يعاني من ظاهرة الازدواج الثقافي، والتي تتجلى في انقسام القيادة الفكرية للأمة العربية والإسلامية إلى جبهتين: **الأولى**: جبهة حماة الموروث الثقافي الإسلامي التي تحس إحساساً عميقاً بقصور الرؤية الغربية، وتصرّ على إحياء القوالب التاريخية الإسلامية؛ **والثانية**: جبهة أنصار الحداثة الغربية التي ترى ضرورة نبذ الماضي وتبني أشكال التنظيم الغربي لحلّ المشاكل العربية والإسلامية، أي بإتباع التحديث عن طريق استعارة المؤسسات الغربية. ولا تسلم أية جبهة من الجبهتين من وجود الخلل في تفكيرهما، فالجبهة الأولى تقوقعت في قوالب الماضي ورفضت التجديد، فكرّست الجمود؛ والجبهة الثانية اعتمدت الحداثة كأساس وحيد لتوجيه حركة الأمة، فأدّت إلى اقتلاع الفرد والمجتمع من أسسهما الثقافية والحضارية، وبالتالي إلقائهما في خضم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية[3]. وتأسيسا على هذا الفهم للتركيبة الثقافية للمجتمع العربي المعاصر، يمكن الحديث عن قيام أو وجود علاقة تدافع وصراع واستقطاب، بين قوى وطروحات متعددة داخل هذا المجتمع، تنقسم إلى قوتين كبيرتين متضادتين هما: قوى التغيير، وقوى المحافظة والجذب إلى الواقع. ويتمثل الخوف من قوى المحافظة في كونها تسعى إلى جذب حركة التاريخ والمجتمع نحو السكون والمحافظة على الوضع القائم[4].

هذه الأزمة الثقافية التي تمرّ بها الثقافة العربية[5]، هي أزمة متعددة الجوانب؛

---

(1) الإمام، أحمد عليّ. **المستقبل للإسلام**. مرجع سابق، ص41.

(2) السعداوي، نوال. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص62.

(3) صافي، لؤي. «الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النموذج»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 178 (12/ 1993م) ص83 ـ 84.

(4) الطاهر، جمال. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الحركة الإسلامية: إشكالية المصطلح ومعالم المشروع السياسي»، ص120.

(5) يسين، السيد. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «مستقبل المجتمع المدني: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني»، ص784 ـ 785.

فهي أزمة شرعية، وأزمة هوية، وأزمة عقلانية في الوقت نفسه[1]. ويمكن إجمال الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الثقافة العربية في أربع؛ هي: مشكلة الأصالة: والتي لن تُحلّ إلا بتنقية التراث العربي من الرواسب الإيديولوجية واستخلاص مفهوم للأصالة التي تعني التغيير في إطار سياق ذاتي في التطور؛ ومشكلة الواقعية: وحلّها يكون بدخول العرب إلى مدرسة الحياة والواقع؛ ومشكلة الإبداع: والتخلص منها يكون بتخلص العرب أنفسهم من عقدتي الخجل والنقص أمام الآخر؛ ومشكلة التواصل: ذلك أن الثقافة العربية تعاني من حواجز الرقابة، والحلّ يكون بإنماء الجمعيات العلمية العربية ومراكز التوثيق ووسائل الإعلام العربية وتسهيل انتقال الإنتاج الثقافي بين البلدان العربية[2].

كما أن من الجوانب الإضافية في أزمة الثقافة العربية: «أزمة دولة تسلطية، دورها المركزي قمع الثقافة والمثقفين والإبداع الثقافي. أزمة أنتلجنسيا عربية غير فاعلة، بسبب طغيان النجومية الثقافية لدى بعض أفرادها، وإحجامهم عن العمل الجماعي المؤسساتي. أزمة نصّ ثقافي لا يعبّر عن موقف صاحبه، وكثيراً ما يكون الإبداع بالموقف أفضل من الإبداع بالنص. أزمة مراكز ثقافية بيروقراطية قليلة الإنتاج، في الغالب، ولها دور واضح في هدر الإمكانات والطاقات على أدواتها البيروقراطية. أزمة سيادة ثقافة التبرير على حساب ثقافة التغيير، وسيادة الثقافة الاستهلاكية على حساب الإبداع في جميع المجالات»[3].

ينبّه بعض المفكرين إلى بعض العوامل التي أسهمت في تأزيم وضعية الثقافة العربية، منها ارتباطها بالسياسة، مما جعل الفكر العربي فكراً مشتتاً، لا يبشّر بأي خير[4]. وهنالك عوامل أسهمت في ضعف «المناعة الثقافية» في العالم العربي، منها: الأمية الثقافية؛ وفقر بعض الأقطار العربية بالموارد المادية أو البشرية، والتقنيات والخطط؛ والانفصام ما بين برامج التعليم العام، وبين الحياة واحتياجاتها وتحدياتها؛ ونقص الحريات، وانعدام المشاركة الشعبية في وضع السياسات الثقافية

(1) وهو يشرح هذه الأزمات شرحاً وافياً. المرجع السابق، ص790 ـ 801.
(2) مسرة، أنطوان. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص811 ـ 812.
(3) ضاهر، مسعود. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص817.
(4) شرف، عبد العزيز. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص61.

وتنفيذها؛ وانعدام الخطط المتماسكة والشمولية التي تغطي الاحتياجات الثقافية لمختلف الشرائح السكانية وفي مختلف المجالات؛ وسيادة القطرية والعزلة الثقافية بين البلاد العربية على صعيدي المشاريع والتشريعات؛ وسيادة الإعلام الترفيهي السطحي وضعف الصناعات الثقافية[1].

قسّم بعض المفكرين المراحل التي مرّ بها النظام الثقافي العربي إلى سبع مراحل أو حلقات، أخذت «الحلقة الأولى منها، اسم حلقة التأسيس، وتمتدّ من العصر الجاهلي إلى نهاية عهد الخلفاء الراشدين. وتستغرق الحلقة الثانية، التي يصح أن نطلق عليها اسم حلقة الإكمال؛ الدولة الأموية بكاملها، وصدر الدولة العباسية. أما الحلقة الثالثة، التي كانت بحق حلقة حصاد ذلك الغرس والتحضير، فتمتد من عصر الخليفة المأمون إلى سقوط بغداد تحت سنابك خيل التتار عام 656 للهجرة، وهذه الحلقة على الرغم من مآسيها السياسية، هي الأكثر خصوبة على صعيد الفكر والإبداع الفني. وتعقب حلقة الحصاد؛ الحلقة الرابعة، وهي حلقة الانهيار، وتمتد من سقوط بغداد إلى بداية السيطرة العثمانية على العالم العربي. لتعقبها الحلقة الخامسة، التي أطلقت عليها اسم: الغفوة، ووصلت بها إلى عام 1798م، وهو العام الذي وصلت فيه الأساطيل الفرنسية إلى مصر وفلسطين، ودخل فيه (نابليون) وجنده إلى القاهرة. ولقد كانت الحلقة السادسة بمثابة صحوة بعثت الحيوية والحياة في أوصال شعوب حكمتها قوى خارجية على مدار عدة قرون، وحرمتها من أبسط حقوقها، وقد استمرت هذه الحلقة التي عجزت عن تنفيذ مشروعها التنويري الرائد، إلى أيام حرب الخليج الأخيرة. وهكذا، نستطيع أن نتحدث عن حلقة سابعة من النظام الثقافي العربي، بدأت عام 1991، بعد أن قامت الأنتلجنسيا العربية المعاصرة، بتأكيد القطيعة مع أسلوب وشعارات الأجيال التي سبقتها، وبدأت تتعامل بطرق متباينة، واستجابات مختلفة، مع أسئلة الحداثة والتقنية والهوية والآخر»[2]. وهذه التقسيمات غير مسلّم بها، فمثلاً لا يمكن

(1) حجازي، مصطفى. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «ثقافة الطفل العربي وسياسات التغريب»، ص92.

(2) اللاذقاني، محيي الدين. «النظام الثقافي العربي.. جذوره التاريخية وأفقه المستقبلي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6187 (الاثنين 6/ 11/ 1995م) ص20، عمود 1.

الحكم على العهد العثماني كله بالغفوة، إذ حدثت انجازات عدة خلاله، كما حفظ ذلك العهد وحدة الأمة العربية والإسلامية إلى حين سقوطه.

بدأ في الظهور اتجاه حديث، يدعو إلى إحداث «ثورة ثقافية» في العالم العربي، يستطيع العرب من خلالها فتح آفاق جديدة للتعاون على سطح الكرة الأرضية، وتكون البديل الواعي لحضارة النهب والقتل والتدمير والتوسع اللامحدود[1]. من هنا، تأتي أهمية دعوة البعض إلى تأسيس «إيديولوجيا ثقافية معاصرة» في العالم العربي، نظراً لأهميتها لمواجهة احتمالات المستقبل؛ لاعتمادها على ثقافة تنويرية في تأصيل مفاهيم العصر المتجددة المستندة إلى العقل والعقلانية، مع استيعاب إيجابي للدين والتراث والقيم المتنورة التي أنتجتها الأمة خلال مسيرتها التاريخية[2]. ومن وظائف الإيديولوجيا الثقافية هذه: تذويب الحواجز بين المواطنين، سواء أكانت حواجز قبلية أم طائفية أم دينية أم عقائدية، للدفع بالمجتمع لبناء عالم الغد (عالم التقدم)، والإحساس بضرورة الارتقاء وإنهاء حالة التخلف[3].

والمطلوب كي تسير هذه الايديولوجيا على المسار الصحيح أن تعتمد في منطلقاتها على التراث الثقافي للمجتمع في شتى تعابيره وأصنافه، مع ضرورة التمييز بين طبيعة الأزمة المجتمعية التي ينبغي أن يبحث لها عن مخرج في ضوء وقائعها، وطبيعة الهوية الثقافية التي تستمد سماتها من التراث، وإشكالية الحدث التاريخي. ولا بدّ للإيديولوجيا الثقافية المعاصرة من الارتباط بتراث المجتمع، والعمل على حماية الذات المجتمعية[4]؛ ويعتبر تنوير العقول أحد أوجهها المتعددة[5].

**الخلاصة**: يتفق المفكرون العرب على أن «الثقافة العربية» تعيش مرحلة أزمة متعددة الأوجه والمجالات. لذلك أصبحوا يدعون لإحداث ثورة ثقافية عربية من أجل إصلاح وضعيتها، كضرورة لإصلاح الأوضاع المجتمعية والحضارية العربية.

---

(1) الربيعو، تركي علي. «أزمة العالم الجديد»، موضوع: «مدخل لدراسة أزمة النمط الحضاري المهيمن: التقدم التكنولوجي على الطريق المسدود»، ملف العدد، **مجلة منبر الحوار**. عدد 30 (خريف 1993م) ص39.

(2) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص45 ـ 46.

(3) المرجع السابق، ص50 ـ 51.

(4) المرجع السابق، ص59.

(5) المرجع السابق، ص62.

**ثالثاً: من أنواع الثقافات**

«الثقافة» متعددة الأنواع، إذ هي عبارة عن شجرة كبيرة متعددة الفروع والأغصان. وقد ورد لدى المفكرين العرب الكلام عن أنواع متعددة منها، وعن الأثر الحضاري لكل منها. وأهم هذه الثقافات:

**1 ـ الثقافة العربية**: والتي تعني لدى البعض: «النتاج الحضاري لمجموع الشعوب التي تنتسب إلى العربية من جهة اللغة، وإلى العرب من جهة القرابة أو الاتصال. ولعلّ أول مقومات الثقافة العربية؛ أي ما يشكل لحمتها الأساسية، هو انتسابها إلى الإسلام»[1].

الثقافة العربية «ليست مجرد أشباح في الماضي أو أوهام وأحلام للمستقبل، بل هي، بالعكس من ذلك، ما هي عليه اليوم في الحياة العامة للأمة العربية، أعني في العلاقات الاجتماعية والسلوك اليومي وفي النشاط العام»[2]. وقد بقيت واحدة موحدة كثقافة للأمة العربية، ولم ينل منها قيام الدول العربية القطرية في شيء[3]. ويمكن التمييز فيها بين مستويين:

**الأول**: مستوى الثقافة الجماهيرية: التي هي معدن الهوية، وتضم طريقة الحياة المادية والروحية التي تمنح لكل أمة خصوصيتها. وتمتد من طريقة الملبس والمأكل والضحك، إلى مكونات الذاكرة الجماعية والخيال الاجتماعي والرأسمال الرمزي؛ وتتميز بثنائية تطبع مجالاتها المادية والروحية، بالإضافة إلى ثنائية التقليدي والعصري. وتظهر على المستوى الجماهيري بالتمايز بين ثقافتين، هما: ثقافة البادية التي تهيمن على سكان القرى والبدو والأحياء الشعبية في المدن، وتمتاز بكونها ما زالت محتفظة بطابعها التقليدي المنحدر من القرون الوسطى في مجالات العلاقات الاجتماعية والسلوك الفردي، من مأكل وملبس وذهنية وغير ذلك؛ وثقافة المدينة التي تسعى إلى تقليد الثقافة الغربية في مختلف مجالات

---

(1) العلوي، سعيد بنسعيد. «الثقافة والرعاية الثقافية في الوطن العربي (1)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5617 (الجمعة 15/ 4/ 1994م) ص8، عمود 1.

(2) الجابري، محمد عابد. «الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174، ص9.

(3) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص52.

الحياة، المادية والمعنوية، لدرجة يكاد ينمحي معها أي أثر للثقافة الوطنية/ التقليدية في المظاهر والسلوك والعلاقات والقيم.. إلخ.

**والثاني**: مستوى الثقافة العالمة: وتضم مدونة المعارف والإبداعات التي يستهلكها ويعيد إنتاجها العاملون الفكريون في الأمة، من علماء وأدباء وفنانين وتقنيين. وتنقسم بدورها إلى ثقافتين؛ هما: ثقافة علماء التراث التي تحكمها مرجعية عربية إسلامية قروسطية، بمفاهيمها وآلياتها ورؤيتها للعالم واستشرافاتها الماورائية؛ وثقافة النخبة العصرية الأوروبية المرجع والمطبوعة بطابع «الحداثة الغربية»، والتي تعني القطيعة مع ثقافة الماضي والتمسك بالعصر كلحظة تكفي نفسها بنفسها.

وهذا الصراع الحاصل بين «القديم والجديد» إنما يؤسس للتطور والتقدم، بشرط أن يتم على مستوى عمودي؛ أما إذا تم على مستوى أفقي ـ كما هو حاصل اليوم ـ بين مجتمعين أحدهما مرجعيته قديمة تنتمي للماضي وآخر مرجعيته حديثة أجنبية، فإن في ذلك خطراً على التقدم ويؤدي للتمزق والتشرذم[1].

**2 ـ الثقافة القومية**: يُعرّفها البعض بأنها «مجمل التجليات التعبيرية الخاصة بشعب من الشعوب. وهي لا تعني إغفال الماضي، والارتهان للحاضر، ولا تعني التنكر للعصر وحضارته»[2]. ويدعو آخرون إلى خلق الثقافة القومية العربية من خلال التخطيط الشامل لها، من أجل تشييد عصر تدوين جديد يقوم فيه العرب بإعادة بناء شاملة للثقافة القومية العربية التي لا بدّ أن تشمل اليوم، كما شملت في الماضي، كلّ الثقافات المحلية والشعبية داخل الوطن العربي بالقيام بعملية تعريب لها، كي تخرج من نطاقها المحدود، مع التفتح التام على الثقافات الأجنبية؛ أي بتحقيق التواصل والمثاقفة[3].

وتتجلى أهمية هذه الثقافة في كونها قاعدة أساسية للنضال ضد التجزئة

---

(1) الجابري، محمد عابد. «الثقافة العربية اليوم»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174، ص9 ـ 11. الجابري، محمد عابد. «المشروع النهضوي العربي» ص13، إذ يذكر نفس ما هو موجود في المرجع السابق، لكن بشكل مختصر.

(2) الجباعي، يوسف. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «إشكالية الأصالة والهوية»، ص128 ـ 129.

(3) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص191 ـ 194.

والتخلف والتبعية والاستلاب في العالم العربي[1]، كما أن لها دوراً أساسياً «في الاستنهاض العام، فالقوى السياسية والاقتصادية السائدة الآن في الوطن العربي، تستشعر يوماً بعد يوم، أن العالم يسير بخطىً مسرعة نحو الوحدات الجغرافية الكبيرة، وأن عصر الدويلات الصغيرة قد انتهى إلى فشل ذريع، وانتهت معه كل أشكال التنمية القطرية الضيقة، والانغلاق وراء حدود التاريخ القطري أو التكتلات الإقليمية الشكلية»[2].

**3 ـ الثقافة الإسلامية**: وهي تعني لدى بعض المفكرين «الثقافة التي انطلقت نشأتها مع انطلاق الإسلام نفسه، والتي ما يزال لها تاريخ مستمر اليوم، عند جميع الشعوب التي اعتنقت هذا النظام، ونظمت حياتها على أساس تعاليمه ومبادئه»[3].

يولي المفكرون أهمية كبرى لهذه الثقافة، ذلك أنها ثقافة فاعلة وحضارية ومبدعة، بشرط أن يوجد رجال يقومون على خدمتها[4]. كما أنها «وسيط اجتماعي فاعل، وحيّ، يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، ويؤسس لنهضة جديدة للحضارة الإسلامية، التي هي حضارة أمة منتجة، عاملة... معتنية بالتنمية، والاعتماد على الذات... حضارة أمة تعتقد جازمة، بما توافر لديها من الأدلة والنقول والإرهاصات، أن لها المستقبل كله ظهوراً، وانتشاراً، وأن عاقبة أمرها النصر والتمكين»[5].

**4 ـ الثقافة السائدة والثقافة المضادّة (الثورية)**: يجري بعض المفكرين مقارنات ما بين «الثقافة السائدة» و«الثقافة المضادة»، فيظهر لديهم أن الثقافة السائدة هي ثقافة النظام السائد والمؤسسات والطبقات الحاكمة، وهي الأقوى والأكثر انتشاراً، وتتسم بالنزعة السلفية والإتباع وتسويغ النظام العام. أما الثقافة المضادة، فهي

---

(1) ضاهر، مسعود. «الثقافة العربية وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص26 ـ 27.

(2) المرجع السابق، ص41.

(3) وقيدي، محمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامية الثقافي»، موضوع: «الثقافة العربية والثقافة الإسلامية»، ج1، ص57.

(4) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص107.

(5) الإمام، أحمد علي. **المستقبل للإسلام**. مرجع سابق، ص42.

الثقافة الرافضة للثقافة السائدة، وتعبّر عن نزعات الثورة والإبداع في أوساط المثقفين المجددين والمناضلين السياسيين، وضدّ التبعية للغرب ومع الاستفادة من التجارب الإنسانية، وضدّ الثقافة التقليدية التسويغية ومع تطلعات الشعب وتوقه للتحرر، فهي ذات صلة وثيقة بالثقافة ذات المنحى الطبقي[1]. وترتكز الثقافة السائدة «على القيم القدرية والسلفية والعمودية، وعلى قيم الإتباع والشكل والانغلاق والعار والإحسان. أما الثقافة المضادة، فهي التي تؤكد على القيم المستقبلية والاختيارية والإبداعية والانفتاحية والأفقية وقيم العدالة والشعور بالذنب والنقد الذاتي والمواجهة، وهي تُوازن بين قيم العقل والقلب، المضمون والشكل، والقيم الجماعية والفردية، والأصالة والحداثة»[2].

يتحدث آخرون عن «الثقافة الثورية»، وأنها «ليست تلك الثقافة التي تُقزّم العالم والمجتمع، وتحشرهما في الرؤية الضيقة لطبقة من الطبقات، وإنما هي الرؤية التي تفرد مصالح وأفكار ومعارف طبقة من الطبقات، فوق الرقعة الاجتماعية بكاملها، وتُقنع قوى اجتماعية مختلفة، لكنها متفقة المصالح في المنظور النهائي، بأنها المعبّر الحقيقي عنها، وبأنها مالكة الأجوبة على تساؤلاتها، التي يطرحها عليها الواقع، وتطرحها هي على نفسها»[3]. وهناك حديث لدى البعض عن «ثقافة المواجهة» التي هي «نتاج بنى اقتصادية واجتماعية، قادرة على التصدي، وقوى بشرية واعية ومنظمة وذات برنامج طويل الأمد، يهدف إلى تحويل الثقافة إلى سلاح مادي تدافع به الجماهير الشعبية عن حاضرها ومستقبلها، إضافة إلى سعيها الدءوب لحماية تراثها الثقافي الحضاري من التشويه، وحتى الاندثار الكامل»[4].

يمكن الخلوص إلى أن كلاً من «الثقافة المضادة» و«الثقافة الثورية» و«ثقافة المواجهة» إنما يعارضون «الثقافة السائدة».

**5 ـ الثقافة الإنتاجية والثقافة الاستهلاكية (الإشهارية)**: يُجري بعض المفكرين

---

(1) الجباعي، يوسف. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «إشكالية الأصالة والهوية»، ص127.

(2) المرجع السابق، ص144.

(3) كيلو، ميشيل. «ثورة الفكر.. وثورة الواقع»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص98 ـ 99.

(4) ضاهر، مسعود. «الثقافة العربية وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص32.

مقارنة بين كلّ من «الثقافة الإنتاجية» و«الثقافة الاستهلاكية»، فيعتبرون أن الثقافة الإنتاجية تدعو للعمل والتنظيم ومجاهدة النفس والصبر والترفع عن التفاهات والصغائر، كما تدعو الإنسان للتفكير وتزرع فيه التفاؤل وروح الجدّ، وتفتح آفاق الكشف والاختراع والعطاء والإبداع. بينما الثقافة الاستهلاكية هي ثقافة التسلية المتواصلة، والإمتاع والترفيه المستمر، والترهات التي تتضخم لتشغل الحياة كلها، وتخدّر الإنسان بالكسل اللذيذ والمتعة العاجلة، وتقتل فيه روح التساؤل والتفكير والمعاناة وتُحوّله إلى عنصر سلبي يتلقى عطاء الغير دون عطاء منه لهم[1]. من هنا، يأتي التحذير الشديد من الثقافة الاستهلاكية، حيث إنها تعيد صياغة الإنسان ليكون أسلس قياداً وانقياداً لصالح أمة أخرى، فتنزعه من انتمائه، وتعمّق لديه الشعور بالدونية والنهج الاستهلاكي. فهذه الثقافة مُعارضة ومُعاكسة للثقافة الحضارية التي محورها تمجيد قيمة الإنسان والعقل[2].

يعتبر البعض أن ثقافة «ما بعد الحداثة» هي أحد أنواع الثقافة الاستهلاكية، وأنها «قادرة على غزو جميع المجتمعات، وجميع الطبقات الاجتماعية. فهي نتاج شركات رأسمالية عملاقة ذات رساميل هائلة من جهة، وذات قدرة على إنتاج سيل لا ينتهي من السلع الثقافية الاستهلاكية من جهة ثانية، ولها القدرة على اختراق جميع الحواجز العرقية واللغوية والقومية والجغرافية والطبقية من جهة ثالثة»[3].

قد يكون من البديهي القول: بأن «الثقافة الإشهارية» ترتبط بالثقافة الاستهلاكية ارتباطاً وثيقاً، إذ أن الثقافة الإشهارية هي التي تصنع الذوق الاستهلاكي والرأي السياسي، لكونها متصلة بالإعلام السمعي والبصري، ويقوم الغرب ببث هذه الثقافة داخل العالم العربي كي يسطّح الوعي العربي، بهدف إخضاع النفوس وصولاً لإخضاع الأبدان، وبذلك يحدث الاستتباع الحضاري[4].

---

(1) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص251 ـ 253.

(2) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص86.

(3) ضاهر، مسعود. «الثقافة العربية وتحديات الاستهلاكية العالمية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص32.

(4) الجابري، محمد عابد. «هوامش حول الاختراق الثقافي (4)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5565 (الثلاثاء 22/ 2/ 1994م) ص16، عمود 2 ـ 3.

**6 ـ الثقافة الحية (الحقيقة)، والثقافة الدخيلة، والثقافة الوليدة**: يشرح بعض المفكرين المقصود بهذه الثقافات بالقول: إن «الثقافة الحية، هي الثقافة التي تمدّ جسورها مع المجتمع، لكي يبرز أثرها في شخصية المواطن، كفاءة وقدرة واستقامة [. . .] الثقافة الحقيقية هي التي تنهض بشخصية المواطن، وتنير طريقه، وتعبّد أمامه المسالك، فتصحح له ما ضلّ من أفكاره، وتسدّد له ما انحرف من ميوله، وتُكوّن لديه قابليات إيجابية لكي يكون أداةً صالحة لتنمية حقيقية في مجال الإنتاج المفيد، متقناً عمله، صادقاً في جهده، أميناً فيما أؤتمن عليه من أعمال، يتعاون مع أخيه الإنسان في جهد واحد، في سبيل تنمية تحقق لمجتمعه الأمن والرضاء. [. . .] والثقافة الدخيلة ليست كالثقافة الوليدة، بل بينهما تنافر وتناقض. فالثقافة الوليدة تحمل ملامحنا وقيمنا، وتعبّر عن قضايانا وأفكارنا، ولهذا يحتضنها المواطن بحنان، ويرعاها برفق، ويثق باختياراتها، ويحتكم عليها، ويجد في رموزها ودعاتها قادة فكر وتصحيح وتثقيف وتعليم. أما الثقافة الدخيلة، فهي ثقافة غازية لبيئة تحمل ملامح لم يألفها مجتمعنا، وقد ينكر عليها ما تحمله من قيم مرفوضة، وقد يضيق بما تنشره في ربوعنا وأحيائنا من أفكار تُمزّق ولا تُوحّد، وتهدم ولا تبني»[1]. إذاً، تتشابه الثقافتان، الحقيقية والحية، وهما مرتبطتان بالإنسان. في حين تتنافر الثقافتان، الدخيلة والوليدة، نظراً لأن الأولى خارجية وتحمل ملامح لم تألفها الأمة العربية والإسلامية، أما الثانية فنابعة من الداخل وتحمل ملامح شخصية الأمة.

يؤكد آخرون على ذلك الارتباط الموجود ما بين الثقافة الحقيقية والإنسان، إذ تكمن الثقافة الحقيقية «في الممارسة الفعلية للإنسان في إطار الجماعة، وما تنتجه وتفكر فيه يومياً، وما تزاوله من أعمال، وما تباشره من فعل»[2].

**7 ـ الثقافة المقفلة (الجامدة) والثقافة المفتوحة (المرنة ـ المتطورة)**: وهاتان الثقافتان، لدى المفكرين، هما ثقافتان متضادتان، ذلك أن «الثقافات المقفلة الجامدة، تسقط وتفنى مع أبسط هزة حضارية تواجهها، لكن الثقافات المفتوحة

---

(1) النبهان، محمد فاروق. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «أهمية الربط بين المناهج الثقافية والتنمية الاجتماعية في المؤسسات الجامعية»، ج2، ص11 ـ 14.

(2) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص55 ـ 56.

المرنة والمتطورة تعيش وتحيا وتستمر في العطاء، برغم كل التغيرات الاجتماعية والحضارية»[1].

**8 ـ الثقافة العالمة والشعبية**: إذ تقوم في كل حضارة نمطان من الثقافة، ومن التعامل مع الوجود والمصير، هما: الثقافة العالِمة، الفصيحة، المدوّنة، الرسمية، الخاصة بالعقل المنتج، والقوى المدبّرة؛ والثقافة الشعبية، المعيشة والعملية. لذا، يسهل القول بقيام خطابين داخل كل ثقافة: خطاب الاختصاصي والمثقف والباحث المجتهد، والفكر النظري والتجريد وعالم المفاهيم والعقل المحض؛ وخطاب العامة، والمحسوس، وعالم الشفهي والاستهلاك، والعلائق الحية المألوفة الشائعة[2].

**9 ـ الثقافة النقدية**: هي الثقافة التي تعتمد المنهج العلمي النقدي وتستخدمه على كافة المستويات. وتتجلى أهميتها في مقدرتها على مواكبة التاريخ، واستيعاب قيم التجديد، وبلورة حداثة فلسفية وثقافية، وقدرتها على التجدّد من داخلها[3].

**10 ـ ثقافة الريف**: يُعرّفها البعض بأنها ثقافة مجتمعات أو أبناء الريف، لكن يُنظر لها نظرة سلبية، على اعتبار أنها أحادية النظرة، ومحدودة الخيال والملكة (الذهنية والعقلية)، وتقف موقف العداء للثقافات والحضارات الأخرى، كما أنها متعلقة بالغيب والسحر والخرافة، وبعيدة كل البعد عن تجاوز المألوف والسائد، وتمتاز بضعف ملكة النقد لديها[4].

**11 ـ ثقافة الطفل**: يعتبرها البعض ذات أهمية كبرى، ذلك أن تقدم المجتمع إنما يقاس بعمق النظرة إلى الطفولة، والتعامل معها، وإعدادها[5]، بشرط أن يُنظر

---

(1) بوعزة، الطيب. «فكر الصحوة الإسلامية» (ملاحظات نقدية)، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 90 (يوليو 1990م) السنة التاسعة، ص68 ـ 69. وهو يؤكد على ما سبق بالقول في نفس الموضوع ص76: إن «الثقافات الجامدة تسقط وتفنى مع أول هزة حضارية تواجهها».

(2) سراج، نادر. «إشكالية الازدواجية اللغوية في اللسان العربي» (رؤية ألسنية حديثة)، **مجلة الاجتهاد**. عدد 20، ص213.

(3) يفوت، سالم. «التجديد العلمي ومأزق التبعية»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص45.

(4) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص246 ـ 256.

(5) حجازي، مصطفى. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «ثقافة الطفل: أهميتها، مؤسساتها، وديناميتها»، ص35.

لثقافة الطفل نظرة شمولية تكاملية[1].

**الخلاصة**: يرى المفكرون العرب تعدد أنواع «الثقافة»، ويختلفون في تقييم كل نوع منها؛ فيُعطون بعض الأنواع قيمة وأثراً إيجابياً، في حين يُعطون البعض الآخر قيمة وأثراً سلبياً. وهناك تعارض بين بعض أنواع الثقافات ـ عندهم ـ إذ ليست على نفس الدرجة من الأهمية، وتتراوح بين الإيجاب والسلب. كما يوجد تداخل بين بعض أنواعها.

**رابعاً: الثقافة والحضارة**

يعتقد المفكرون بأن الثقافة ترتبط بالحضارة ارتباطاً وثيقاً[2]، إذ الثقافة هي «فرع من الحضارة. هي جزء من كلّ. هي إحدى مكونات وخصائص الحضارة، بما تضفيه عليها من جماليات الفن والأدب والفكر والتقاليد»[3]، وهي «تمثّل الجانب العقلي أو الفكري من إنتاج الإنسان، في مجال الفلسفة والآداب والحقوق واللغة وغيرها»[4]. فـ«مفهوم الحضارة [. . .] يشمل أرقى أنواع الثقافة التي وصلت إنجازاتها الفكرية والمادية إلى مستوىً إنساني عام»[5]. بل إن «الثقافة هي الإطار المعنوي للحضارة»[6]، و«كلّ تخطيط حضاري، لا بدّ أن يستند إلى محيطه الثقافي، ورصيده التاريخي»[7]؛ فالحضارة لا يمكن إلا أن تكون «ثمرة للثقافة التي تقوم عليها، والتي تؤمن بها الأمة صاحبة الحضارة»[8]. لكن هناك من المفكرين من يعتقد أن الحضارة جزء من الثقافة، على اعتبار «أن شروط أي تقدم، شروط

---

(1) حجازي، مصطفى. المرجع السابق، ص11.

(2) فتاح، حميد. **الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة تحدياته**. مرجع سابق، ص21.
الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص26.

(3) الإمام، غسان. «موقع العرب في حوار وصراع الثقافات»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5782 (الثلاثاء 27/ 9/ 1994م) ص9، عمود 2 ـ 3.

(4) يتيم، محمد. **العمل الإسلامي والاختيار الحضاري**. مرجع سابق، ص37.

(5) الأحمر، أحمد سالم. «المثقف العربي: واقعه ودوره»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص59.

(6) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص159.

(7) المرجع السابق، ص181.

(8) المرجع السابق، ص284.

ثقافية على الدوام»[1]، فالثقافة هي الأصل، والحضارة بانية لها، نظراً لأن «الحضارة هي الأبنية الشرعية للثقافة الحقّة»[2].

تتمثل أهمية الثقافة في كونها «مصدر التوجيه لسلوك الفرد والمجتمع والدولة والحضارة، والثقافة هنا؛ بمعنى الأفكار العامة والأفكار الخاصة»[3]، كما أنها سر أسرار الأمة، وعماد وجودها، وركيزة كيانها، فلم يكن غريباً أن تعمد القوى والحضارات الغازية، إلى اتخاذ أسلوب القهر أو القتل الثقافي للشعوب المغلوبة على أمرها، كوسيلة لدعم انتصارها[4]. وكان خطأ غالبية ـ وربما جميع ـ دعاة النهضة في العصر الحديث في العالم العربي أنهم «التمسوا النهضة، في إطار مرجعي ثقافي راكد أو جامد، واقتصرت الدعوة إلى تغيير هياكل المجتمع دون تغيير ثقافته»[5]. لذلك، تكمن مصلحة الشعوب في الحفاظ على ثقافتها[6]، والصراع الدائر حالياً في العالم هو صراع ثقافات؛ ذلك أن عهد الاحتلال المباشر لأراضي الشعوب قد انتهى أمده[7]. ولا بدّ من التنبيه على أن التغيير الاجتماعي والسياسي مرتبط بتصورات ثقافية[8]. من هنا، تأتي الدعوة إلى التجديد الثقافي، نظراً لأن «العصر الذي نعيشه، هو عصر الثقافات المتجددة، عصر المتغيرات، لا عصر الثوابت الجامدة، عصر الحركة المستمرة، عصر تحرر العقل من ضغط القوانين المتحجرة»[9].

فالثقافة مؤثرة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية[10]،

---

(1) الخطيب، إسماعيل. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «التحديات المواجهة لثقافتنا الإسلامية»، ج1، ص180.

(2) قدّور، يوسف. «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي في ضوء واقعه المعاصر». المرجع السابق، ج2، ص80.

(3) الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص11.

(4) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص261.

(5) المرجع السابق، ص99.

(6) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص60.

(7) المرجع السابق، ص58.

(8) المرجع السابق، ص48.

(9) المرجع السابق، ص75.

(10) الخراط، إدوار. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص59.

وجذورها مغروسة «في التراث الروحي والمُثُل العليا للأمة، وتنبت فروعها في طموحاتها المستقبلية وما تتخذه لنفسها من أهداف إنسانية. وهي تربط الماضي بالحاضر والمستقبل، صانعة بذلك، الهوية المميزة للأمة العربية في انفتاحها العالمي»[1]. فلا خلاف، إذن، بشأن أن «الثقافة ركن من أركان الكيان الحضاري الشامل للأمة، الذي ينبني على تصوّر الإنسان لعلاقته مع الكون (الطبيعة)، ولعلاقته مع أفراد المجتمع، أو لعلاقته مع الله»[2]. لكن هناك تحذيراً من الانهيار الثقافي، نظراً لأن «انهيار، ثقافة أمة ما؛ مؤذن بسقوطها سقوطاً حضارياً، لا تكاد تقوم لها بعده قائمة»[3]. وينبّه بعض المفكرين إلى ملاحظة مهمة تتمثل في أن مفهوم الحضارة ومفهوم الثقافة «مفهومان متداخلان أو متكاملان، لا ينفكّ أحدهما عن ملابسة الآخر، إلا في اصطلاحات الدارسين المتخصصين»[4].

وهؤلاء المفكرون الذين يعتقدون بضرورة الثقافة للتطور والتقدم، يرون أن «الثقافة المطلوبة» هي الثقافة الجديدة، لا الجامدة، والتي تنبت من أحضان الثقافة القديمة، لا أن يتم استيرادها من الخارج، وذلك عبر التلاقح مع ثقافة العصر[5]. ولذا توجد إشارة إلى أهمية الإنتاج الثقافي كسبيل فعال للتطور والتقدم[6]؛ وهذا الإنتاج هو أحد الأمور الهامة اللازمة لتحقيق مفهوم النهضة الشامل[7].

الثقافة هي أساس الحضارة والقوة والثروة؛ وفقدانها هو فقدان لحرية الأمة وضياع لشخصيتها[8]. وهي كذلك ارتقاء بالطبع والعقل، حيث إنها تهيئ لتلقي

---

(1) حجازي، مصطفى. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «مفهوم الثقافة»، ص28.

(2) جميل، محمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «الهياكل الثقافية في المجتمع المسلم والتحديات المعاصرة»، ج1، ص113.

(3) المرجع السابق، ص105.

(4) الكتاني، محمد. ندوة: «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، موضوع: «جوانب من تأثير الثقافة الغربية في الفكر الإسلامي الحديث»، ص57.

(5) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. ص117.

(6) الرضاوني، أحمد. «الثقافة كصناعة»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص97.

(7) سعيد، الصافي. «اليابان: صراع الكلمات والبضائع»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6022 (الخميس 25/ 5/ 1995م) ص8، عمود 1.

(8) المومني، قاسم. «هاجس الثقافة العربية عند طه حسين»، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**. المجلد الخامس والعشرون، ص39 ـ 40.

ألوان المعرفة وضروبها[1]. كما أنها طريق العزّ والمجد والكرامة، وبفقدانها يعمّ الجهل ويفشو الاضطراب ويسود التخلف[2]. وهي مهمة للمثاقفة والتواصل مع الآخرين وحضاراتهم؛ إذ «لا توجد مثاقفة، بغير ثقافة»[3]. كما أن الارتباط وثيق ما بين الثقافة والنهوض والتغيير، إذ الثقافة هي أساس النهوض والتغيير[4]، وهي المرآة العاكسة للوجه الحضاري للمجتمع[5]، وتدفع إلى تحقيق المنتجات المادية، نظر لأن «أي إنتاج مادي لا ينشأ في فراغ، وبدون خلفيات فكرية [...]. والحقيقة التي نعتقد أنه لا يتنكر لها أحد، هي أهمية وجود ثوابت ومرتكزات ثقافية للأمة، تمثل القسمات المشتركة لعقول أبنائها»[6]. وفي المقابل، فإن أي قصور حضاري في عالم الأشياء، أو ما اصطلح على تسميته «بالمدنية»، يمكن تجاوزه مهما كان شديداً، إذا بقي عالم القيم والأفكار، أو ما اصطلح على تسميته «بالثقافة»، سليماً معافى[7].

يذهب العديد من المفكرين إلى ضرورة الثقافة لتحقيق التنمية الشاملة الحقيقية بكامل أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، وبقدر ازدهار الثقافة ينمو المجتمع ويزدهر[8]. ومن المفكرين من يؤمن إيماناً شديداً بضرورة الثقافة لتحقيق

---

(1) المرجع السابق، ص43.

(2) المرجع السابق، ص46 ـ 47.

(3) شلش، علي. «رؤية طه حسين لعلاقة الثقافة العربية بالثقافة الأوروبية». المرجع السابق، ص88.

(4) هيئة تحرير المجلة. «النشاط الفكري والثقافي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية في التأسيس لثقافة إسلامية معاصرة»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص27.

(5) عبد النبي، عبد الفتاح. «الإعلام المعاصر والثقافة الإسلامية»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، 63.

(6) الطريري، عبد الرحمٰن. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **العقل العربي**. ص20 ـ 21.

(7) الإمام، أحمد عليّ. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **المستقبل للإسلام**. ص23.

(8) الكنوني، عبد السلام أحمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، ج2، ص42.
الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. ص159.
الكتاني، عبد الله الكامل. «الثقافة والتنمية»، فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، عدد 3، ص61.
علي، مصطفى أحمد. «ثقافة الطفل المسلم بين مفهوم الفطرة والمؤثرات الوافدة»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، 105. =

التنمية، لذلك يدعون إلى «التنمية الثقافية»[1]، على اعتبار أن التنمية الثقافية «هي الركيزة التي تقوم بترسيخ القيم الثقافية، التي تعمل كموجهات للسلوك، وتحكم سلوك الفرد والجماعة، كما تحكم العلاقة بينهما. وفي غياب هذه التنمية الثقافية، يصعب إنجاز أي مشروع تنموي في أي مجال من مجالات الحياة»[2]. فـ«المدخل التنموي الثقافي الشمولي» هو الذي يفسّر فشل الخطط التنموية، نتيجة لعدم الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية، عند بناء نماذجها التنموية، كما أنه يُراعي التوازن بين قطاعات التنمية المختلفة، بحيث لا يطغى قطاع على الآخر، ويؤكد أيضاً على تلك العلاقة الموجودة ما بين التخلف والمشكلات المجتمعية[3]. من هنا، تبدو أهمية الدعوة إلى تنمية «الوعي الثقافي» Cultural consciousness لإحداث التنمية المنشودة. فهذا الوعي يشير إلى كلّ القيم الإيجابية التي تشمل إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، وإقامة علاقات اجتماعية إنتاجية عادلة، وتدعيم ممارسة الديمقراطية، وزيادة معدلات المشاركة الاجتماعية والسياسية، وحفز الدافعية للإنجاز. كما يأتي التحذير من خطورة انعدام هذا الوعي على مسيرة التقدم[4].

ليست «التنمية الثقافية» «مجرد كمّ يُحسب بالأعداد، ويقاس بالمقادير الهندسية، وإنما هي خطة منهجية مرسومة، تُقدّر نتائجها بالكيف، وتوزن حصيلتها بالقيمة المعنوية؛ أي بما يُفضي ويوصل إلى مشاركة الأفراد في المجهود العام، ويتيح لهم بالسوية، الاستفادة من خيرات الثقافة والمعرفة، كلّ بحسب استعداده وميوله»[5]. وتعدّ الوسائل المؤدية للتنمية الثقافية كثيرة ومتباينة، لكن هناك وسائل يمكن أن تكون محل اتفاق عام بين المسؤولين وأقطاب الرأي، تتمثل في «مضاعفة

---

= سرحان، سمير. «التنمية الثقافية وتحديات القرن المقبل»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5705 (الثلاثاء 12/ 7/ 1994م) ص22، عمود 3.

(1) العوفي، نجيب. المقدمة: مشبال، خالد. «مساءلة الحداثة»، كتاب الشهر (5)، سلسلة شراع (يوليو 1996م) ص5 ـ 6.

(2) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. ص33.

(3) المرجع السابق، ص21 ـ 22، ص427.

(4) المرجع السابق، ص287 ـ 289، ص427.

(5) الخطابي، محمد العربي. «الثقافة الإسلامية: مميزاتها وسبل تنميتها»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، ص19.

الجهود الرامية إلى تعميم التعليم الأساسي ومحو الأمية [...]. معاودة النظر باستمرار في مناهج التعليم الجامعي وطرقه وأساليبه، كي يصبح أداة حية لتنشيط البحث العلمي، وتشجيع المبادرات الخلاّقة، وبعث روح النقد والتحليل في الطلاب [...]. توسيع آفاق تبادل الخبرات والتجارب، بين مختلف الدول الإسلامية، والاستعانة الرشيدة بالمنظمات الدولية المتخصصة في ميدان التربية والثقافة والعلوم [...]. مضاعفة العناية بالترجمة من اللغات الحية [...]. مواصلة الاهتمام بحفظ التراث الثقافي [...]. تشجيع قيام الجمعيات الثقافية الحرة ودعمها [...]، توسيع نطاق الاستفادة من المكتبات العمومية على اختلاف أصنافها، وتجهيزها بالوسائل الضرورية»[1].

وهذه التنمية الثقافية «جزء مكمّل وضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة»[2]، وترمي الوصول إلى الإبداع الحضاري[3]، وقيادة الأمة نحو الاستقلال التام عن التبعية للحضارة الغربية المعاصرة[4]، كما أنها تمنح المثقفين المناعة من التأثر بالدعوات الخارجة عن الإطار الثقافي لأمتهم. وهذا يتطلب انفتاح التنمية الثقافية على العلوم والفنون المتصفة بالشمول والتوازن والانضباط، والتي تحقق مطالب العقل والبدن والروح والنفس، وتتجلى فيها الرصانة والعمق[5].

من المفكرين من يتحدث عن أهمية «القيم الثقافية العالية» للحضارة، إذ تعتبر هذه القيم «اللباب والجوهر، في أية حضارة حقيقية.. لأنها أصل الإنتاج، وأصل الاختراع، وأصل الإبداع المستمر»[6]، وكان مفيداً لو تم ذكر هذه القيم الثقافية

---

(1) **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، ص28 ـ 29.

(2) المدرس، عبد الكريم. «من استفتاء الشرق الأوسط: سؤال اقتصادي أمام المثقفين العرب... هل تقبلون خصخصة إبداعكم؟ (1)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5592 (الاثنين 21/ 3/ 1994م) ص17، عمود 7.

(3) الصلبي، محمد عليّ. «دور الجامعات العربية والإفريقية في التنمية الثقافية»، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**. العدد الثامن، ص17 ـ 18.

(4) المرجع السابق، ص25.

(5) المرجع السابق، ص50.

(6) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص247.

العالية. وتتجلى أهمية الثقافة لدى هذه الفئة في رصدها لحركة التنمية وترشيدها وتصحيح مسيرتها[1].

هناك من يدعو إلى تلازم «الثقافة» مع «السياسة» من أجل تحقيق التقدم؛ على اعتبار أن المجتمع إنما يحقق نقلة نوعية وكبيرة باتجاه التقدم، من خلال تلازم عنصري السياسة والثقافة، وذلك ليس على صعيد الأعمال الإبداعية والتقنية فحسب، وإنما على صعيد النشاطات السياسية أيضاً. فالثقافة تصاب بالعزلة والجمود، بدون سياسة تُوظّف فعالياتها بشكل صحيح في المجتمع. كما أن السياسة، دون بوصلة فكرية وثقافية، تتخبط بتمايزها المتزايد عن الواقع، فتنحرف عن خطّها الطبيعي، الأمر الذي يدفعها إلى التغييب المتواتر للديمقراطية. وعندما تُغيّب الديمقراطية، فهذا يعني غياباً مؤكّداً للثقافة، مع ما يرافق هذا من سيادة للثقافة المزيفة، ثقافة الإعلام والاستهلاك[2].

توجد مطالبة بتكامل الثقافة مع العلم من أجل تحقيق التنمية[3]، كما أن هناك تنبيهاً إلى عدم إمكانية تصور نهضة حقيقية دون ثقافة علمية[4]. ويؤكد العديد من المفكرين على الفكرة التي تربط ما بين «تخلف المجتمع أو الأمة» و«التخلف الثقافي»، على اعتبار أن مشكلة التخلف هي مشكلة ضعف ثقافي بالأساس[5]. لذلك، فإغفال البعد الثقافي إنما يولّد العجز الشامل في مختلف المجالات[6]، كما أن التخلف والتمزق الثقافي والفكري في الأمة يسهم في عرقلة تقدمها[7]. بل إن المشاكل التي يعاني منها العرب والمسلمون إنما نتجت عن عدم اهتمامهم بالقيم

---

(1) **تجديد النهضة**. ص250 ـ 251.

(2) كاسوحة، مراد. «المثقف العربي الواقع والطموح»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص90 ـ 94.

(3) عمران، كامل محمد صالح. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة»، ج2، ص25 ـ 26.

(4) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص10.

(5) العروي، عبد الله. حاوره: عقار، عبد الحميد. وساعف، عبد الله. والشاوي، عبد الله. **مجلة الأداب**. عدد 1، 2، (يناير/ فبراير 1995م) السنة 43، ص15.

(6) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص148.

(7) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص55.

الثقافية؛ وتطور الشعوب إنما يكون باعتمادها على قيمها الثقافية[1]. ومن الضروري الانتباه إلى أمر خطير، يتمثل في أن الثقافة يمكن أن تُستخدم كعامل للهيمنة الاقتصادية والسياسية، كما هو حاصل اليوم، حيث إن البلدان المصنعة تستخدمها لتحقيق ذلك الغرض[2]. من هنا، لا يمكن إهمال الأسس الثقافية والاهتمام بالتحديات المادية، إذ أن ذلك سيؤدي إلى نكسة للتقدم[3].

يشير البعض إلى أمر مهم وخطير في الآن نفسه، يتمثل في التحذير من «الثقافة المشوهة»، ذلك أنها «لا تلد إلا منهجاً مشوّهاً، يعيق التغير والتقدم»[4]. لكن الملاحظ هو أن الثقافة المشوهة مصطلح فضفاض وغير محدد المعاني، وكان مفيداً لو جرى تحديد معناها وماذا يُقصد بها. كما أن البعض يطالب بمسايرة التقدم في الجانب الثقافي للتقدم في الجانب المادي، إذ أن عدم تحقيق تلك المسايرة هو الذي سيؤدي إلى التأخر في المجال الثقافي[5].

**الخلاصة**: يرى المفكرون العرب أهمية «الثقافة» للتحضر والنمو، بشرط أن تكون تلك الثقافة منبثقة عن هوية وذاتية الأمة. وهم لذلك يحذرون من خطر الثقافة المشوّهة على البناء الحضاري. لكنهم مختلفين حول: هل أن الحضارة تشمل الثقافة أم أن الثقافة هي التي تضم الحضارة؟. وانقسموا بخصوص ذلك إلى فريقين. وهم متفقون بشأن الاهتمام بتنمية الثقافة، واتجه البعض منهم إلى وجوب تلازم الثقافة مع عوامل وعناصر أخرى لتحقيق التقدم والنمو، مثل: عنصر «السياسة»، وعنصر «العلم».

### خامساً: الثقافة بين التبعية والغزو والاستقلال الثقافي

يتحدث العديد من المفكرين عن الغزو الثقافي، والذي يعني: «تصدير

---

(1) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. كتاب الشهر (1) سلسلة شراع (مارس 1996م) ص45 ـ 46.

(2) المرجع السابق، ص155.

(3) خليفة، محمد. «إشكالية علم الجمال في الثقافة العربية ـ الإسلامية الكلاسيكية والمعاصرة»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص127.

(4) عرابي، عبد القادر. «التغيرات الدولية الراهنة: أبعادها المنهجية وانعكاساتها في مستقبل الخطاب المنهجي العربي»، عدد 169 (3/ 1993م) ص18.

(5) يفوت، سالم. «التجديد العلمي ومأزق التبعية»، **مجلة العدد**. عدد 92، ص63 ـ 64.

أساليب الحياة والقيم والاتجاهات السائدة في ثقافة (ما)، سائدة في مجتمع متطور تكنولوجياً مثل المجتمع الفرنسي أو الأمريكي أو الإنجليزي، إلى مجتمع متخلف أو نام مثل مجتمعات العالم الثالث [. . .]. ويُلاحظ أن عملية الغزو الثقافي، لا تستهدف الحكومات والأنظمة، بقدر ما تستهدف العقول والأذهان والنفوس في المقام الأول»[1]. وهذا الغزو هو حصيلة صراع بين ثقافتين مختلفتين؛ إحداهما: الثقافة الوطنية الأصيلة، والأخرى هي: الثقافة الأجنبية الدخيلة. ويتجلى خطر هذا الغزو في تهديده وحدة الأمة (الوطنية والقومية)، من خلال قضائه على لغتها القومية، وثقافتها الوطنية، وبذر بذور الخلاف والشقاق بين أبناء الشعب الواحد والأمة الواحدة. والمجالات التي يدخل منها هذا الغزو هي: التعليم، والثقافة، ووسائل الإعلام المختلفة[2].

ولا بدّ من التأكيد على أن الغزو الثقافي إنما يكون من خلال الأفكار، كما يكون بالأدوات كالآلات والصناعات ووسائل الترفيه[3]. وهذا الغزو ما هو إلا مظهر من مظاهر التخلف والقصور، لكنه لا يشكّل خطراً إلا على الثقافة ضعيفة البنية، لا على الثقافة الناشطة الخلاّقة[4]. وينبغي التنبيه إلى نقطة خطيرة تتمثل في أن ضعف الثقافة في العالم العربي أو ما يسمى بـ«التقصير الثقافي الموضوعي» مرتبط بتواطؤ داخلي من الفئات المسيطرة على مقاليد الأمور العربية، والتي تقوم بضرب مواطن القوة الثقافية وإدخال الخلل إلى مناعتها ـ وهذه الفئات العربية المسيطرة دربتها قوى أجنبية وحازت على ولائها وارتبطت بها مصلحياً ـ ثم تقوم بعد ذلك بإغراق العالم العربي بالثقافات المستوردة[5].

إن الغزو الثقافي الغربي للعالم العربي والإسلامي من أخطر أشكال الاستعمار

---

(1) عمامرة، تركي رابح. «أخطار الغزو الثقافي والفكري على الشباب المسلم»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6594 (الثلاثاء 17/ 12/ 1996م) ص10، عمود 2.

(2) عمامرة، تركي رابح. «المحافظة على الأصالة ضرورة لبقاء الأمة»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6599 (الأحد 22/ 12/ 1996م) ص10، عمود 1 ـ 6.

(3) الرضاوني، أحمد. «الثقافة كصناعة»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص90.

(4) حجازي، مصطفى. «ثقافة الطفل العربي»، موضوع: «ثقافة الطفل العربي وسياسات التغريب»، ص90 ـ 91.

(5) المرجع السابق، ص93 ـ 94.

الحديث، بل أحد العوامل المساعدة على استمرار التدهور الحضاري[1]، إذ يقوم بتحطيم أساسات استقلال الأمة العربية والإسلامية ووحدتها وهويتها وقدرتها على النهوض، ثم يلقيها بعد ذلك في أحضان التبعية للغرب. وعلاج هذه الوضعية يكون بالعمل على خلع ما فرضه الغرب على هذه الأمة من مدارس فكرية وأنماط حياتية ومعايير ومفاهيم ونظريات وأخلاق وفلسفات، وبتمسكها بهويتها الأصيلة التي تقوم على أرض الإسلام[2]، كما أن الهدف الرئيس له «هو الإبقاء على الشعوب المستعمرة، رهن التخلف، وأسرى مشاعر الدونية، حتى تكون أسلس قياداً»[3].

وهنا يبرز النقد الموجه إلى «عملية الملائمة الثقافية»، على اعتبار أنها «أشبه بالاستيراد، نتيجة قصور وعجز المنتج المحلي، وقد تبقى السلعتان معاً، دون أن تؤثّر إحداهما في الأخرى، إلى أن يتم هضمها، ثم تكتسب الطابع القومي أو يلفظها البناء الاجتماعي لعدم الصلاحية»[4].

من هنا، تأتي ضرورة العمل على تحقيق الاستقلال الثقافي العربي؛ لكن هذا الأمر يتطلب تغييراً في الثقافة العربية كي تلائم العصر والمكان، ذلك أن الحياة المعاصرة تتغير باستمرار، مما يستتبعه ضرورة إحداث تغيّر في الثقافة على الدوام[5]. ولا يعني «الاستقلال الثقافي» عدم الدخول في علاقة تواصل وأخذ وعطاء مع الغير؛ بل عدم التبعية لذلك الغير، بحيث تنال من سيادته الوطنية أو استقلال قراره أو هويته الوطنية والقومية[6]، كما يعني عدم الانغلاق، وذلك بالتفتح على مكتسبات الحضارة الحديثة مع عدم الاستلاب في مظاهر الحداثة الغربية، عن طريق اعتماد استراتيجية التجديد من الداخل. إن كل هذه الحاجات أو

---

(1) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص260.
(2) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص150.
(3) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص282.
(4) المرجع السابق، ص271.
(5) المرجع السابق، ص292 ـ 296.
(6) الجابري، محمد عابد. «الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174، ص4 ـ 5، ص9.

الأهداف والتي تدخل ضمن معنى الاستقلال الثقافي، أصبحت الآن بمثابة شرط الوجود لأية نهضة أو تقدم[1].

يذكر البعض عوامل مساعدة عدة على الغزو الثقافي، أهمها: «استمرار انقسام الأمة إلى معسكر محافظين، ومعسكر مجددين، بمختلف التعابير والمصطلحات الشائعة للتعبير عن هذه الثنائية المؤسفة [...]. ولا بدّ من حسم هذه الازدواجية الخطرة، بالالتقاء حول قاسم مشترك»[2]. كما أن من السبل المعينة على صدّ الغزو الفكري، قيام العرب بتجديد وتطعيم ثقافتهم[3]. وهذه المقاومة للغزو الثقافي ملقاة على عاتق المثقفين والأدباء العرب على الدوام[4].

يُعرّف البعض التبعية الثقافية بأنها نمط العلاقة التي تجعل بعض الثقافات تعتمد اعتماداً بنيوياً في إنتاج القيم والمعاني والأفكار والمعارف التي تحتاج إليها مجتمعاتها، على ثقافات أخرى تمارس تجاهها سيطرة ما، سواء أكان ذلك بسبب تفوق هذه الثقافات الموضوعي في مقدرتها على مثل هذا الإنتاج، أم بسبب انعدام الثقة بالنفس لدى الثقافات الضعيفة. فالتبعية الثقافية هي إحدى الأبعاد الرئيسية لظاهرة التبعية العامة (الاقتصادية والسياسية)، بل إنها وسيلة من وسائل التبعية السياسية والاقتصادية[5]. كما أنها تعني تبعية الروح الثقافية الرمزية للفرد والجماعة للآخر الذي قد يكون عدواً؛ وهذه الروح الثقافية الرمزية تتمثل في اللغة ورموزها، وفي الدين ورموزه، وفي بعض الرموز ذات المعاني الكبيرة كالحرية والديمقراطية. وهذه التبعية تمس أهم عناصر تكوين هوية الفرد والجماعة[6].

---

(1) المرجع السابق، ص14.
الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص107.

(2) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص309.

(3) القادري، أبو بكر. «المجتمع الإسلامي في مواجهة التحديات الحضارية الحديثة»، **مجلة الأكاديمية**. عدد 7 (دجنبر 1990م) ص144.

(4) أبو هيف، عبد الله. «حول خطورة التطبيع الثقافي على القضية الفلسطينية ومستقبل النضال القومي»، **مجلة الآداب**. عدد 1 (يناير 1993م) السنة 41، ص30.

(5) غليون، برهان. «التنمية الثقافية العربية بين التبعية والانغلاق»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص13 ـ 15.

(6) الزوادي، محمود. «الوجه الآخر لعالم الرموز الثقافية كما تعكسه قراءة سوسيولوجية غير عادية». المرجع السابق، ص75 ـ 88.

وتتمثل خطورة التبعية الثقافية في كونها أداة لتكريس التخلف، وتعمل على إفراغ العامل الثقافي من دوره الإبداعي الخلّاق[1]، كما أنها مظهر سلبي ينخر كيان المجتمعات وطريق لتبعيات أخرى، اقتصادية وسياسية وغيرها. والحدّ منها يكون بامتلاك أدوات الإنتاج الثقافي والعلمي ووسائله، ابتداء من المدرسة ومروراً بالصناعات الثقيلة ووسائل البحث العلمي وأدواته، وانتهاء بالأطر والكفاءات المختصة والمؤهلة. وللتبعية الثقافية معايير تقاس بها، ذكرها الباحثون المتخصصون، من بينها: قيمة الإنفاق على البحث العلمي والتعليم العالي من الدخل الوطني، قياساً إلى الإنفاق التعليمي والإنفاق العام؛ ونصيب مؤسسات التعليم العالي ذات الصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية من جملة الإنفاق على التعليم العالي؛ ونسبة الابتكارات والاختراعات الوطنية التي يتم استغلالها في قطاعات الإنتاج المحلي، إلى جملة عدد الاختراعات والابتكارات المسجلة سنويا؛ ومدى الاعتماد على الأجانب في مجالات البحث والإدارة والتدريس، وغيرها من المجالات المهنية؛ ونسبة الوطنيين العاملين في مؤسسات أجنبية أو خاضعة للنفوذ الأجنبي، مثل المتاجر والمصانع والوكالات التجارية، باعتبارها تمثل قنوات التأثير الثقافي الأجنبي؛ ونسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية المقيدين في مدارس أجنبية أو شبه أجنبية، إلى جملة عدد التلاميذ في هذه المرحلة؛ ومدى تنوع البلدان التي يتم إيفاد أبناء الدولة المعنية للدراسة بها؛ ونسبة المسلسلات والأشرطة الأجنبية، إلى جملة ما يعرض على الشاشات التلفزيونية والسينمائية؛ ونسبة البرامج الأجنبية في قنوات الإذاعة والتلفزة، قياساً إلى البرامج الوطنية؛ ونسبة الأسهم الأجنبية في الشركات المموّلة لوسائل الإعلام؛ ونسبة مبيعات الكتاب الأجنبي إلى مبيعات الكتاب الوطني؛ ونسبة حصص اللغة الأجنبية في برامج التعليم، قياساً إلى حصص اللغة الوطنية[2].

التبعية الثقافية، إذن، هي أخطر أشكال التبعية، وتؤثر على الهوية القومية. والحدّ منها لا يعني الانغلاق، إنما محاولة استيعاب التجارب الفكرية الأخرى

---

(1) ظاهر، مسعود. «ملاحظات نقدية حول شعار: نحو نظام ثقافي عربي جديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص31.

ومن الجدير بالذكر، أن مجلة الوحدة تذكر الاسم الثاني للمفكر هكذا: (ظاهر) بالظاء؛ في حين أن اسمه مذكور في مراجع أخرى: (ضاهر) بالضاد.

(2) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص66 ـ 68.

واكتساب أصول المعاصرة العلمية والمعرفية. والحدّ منها في ضوء طبيعة المرحلة التنموية في المجتمعات العربية، يتطلب العمل على تحقيق الأبعاد التالية: دعم استخدام اللغة القومية بالمراحل المختلفة للتعليم في الوطن العربي؛ والعمل على تقارب أو توحيد مناهج الدراسة بين الدول العربية؛ وزيادة الدرجات العلمية العالية، الماجستير والدكتوراه؛ وإعطاء مساحة أطول من الوقت لبرامج التلفزيون المحلية؛ أي البرامج المنتجة محلياً، أو برامج الدول العربية المجاورة التي تتشابه في ظروفها وواقعها الاجتماعي والثقافي، إذ أن دعم مثل هذه البرامج سيسهم في إيجاد نوع من التوحّد لدى سكان المنطقة تجاه الإحساس بالمصير والمشكلات المشتركة[1].

ينبّه آخرون إلى خطورة «الاستلاب الثقافي»، على اعتبار أنه «أهم عقبة فعلية أمام عملية النهوض الحضاري في العالم العربي والإسلامي. لأن هذا الاستلاب يلغي فعالية كل فكرة، ويمنع عملية التفاعل الخلاق مع تلك الأفكار والرؤى التي تعبّر عن أصالة الأمة ونموذجها التاريخي. وأن أخطر أثر يصنعه الاستلاب الثقافي في الأمة، أنه يزيل القدرة الذاتية التي تدافع عن قيم الأمة وأصالتها، وبالتالي تصبح الأمة، لغياب القدرة الذاتية، عرضة لكل تيار ومدرسة خارجية. [...] الاستلاب الثقافي، يشكّل عقبةً كؤود[2] أمام كل فعل تجديديّ في الأمة»[3]. وهناك اعتقاد مفاده أن علاج الاستلاب الثقافي العربي والإسلامي ورضوخه العقلي للغرب، لن يكون إلا عن طريق استنباط المذاهب الإسلامية في شتى العلوم، وبالذات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال الكتاب والسُّنَّة والتراث المبني عليهما. والتيار الإسلامي بكامل عناصره من علماء ومنظمات وحركات وهيئات ومثقفين وجماهير هو الأقرب للقيام بهذه المهمة الحضارية[4]. كما توجد إشارة

---

(1) خلاف، خلاف خلف. «إشكالية التنمية العربية بين الاعتماد على الذات والحدّ من التبعية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص153 ـ 155.

(2) هكذا وردت الكلمة في الأصل، وأظن أنه يوجد خطأ نحوي، وأن الصحيح أن تكون الكلمة هي: (كؤودا) بالنصب.

(3) محفوظ، محمد. «التجديد الثقافي في المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص39.

(4) المصري، محمود زايد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «ملاحظات على دور الفكر في عملية التحول والشهود الحضاري الإسلامي في العالم»، ص465 ـ 467.

إلى أن مواجهة «الثقافة الوافدة» يستدعي تفكيكها من أجل الكشف عن أصولها ودحضها أمام الجماهير[1].

يتحدث البعض عن خطورة «الهيمنة الثقافية» على الذات الحضارية العربية والإسلامية؛ وأن عملية التحرر الثقافي والعودة للذات هي من أشق مراحل البعث الحضاري التي يجب أن تعيشها الأمة وتتحملها بكل ما فيها من مضايقات وتضحيات[2]. وهناك من يشير إلى وجود علاقة بين كلّ من الاغتراب الثقافي والتخلف؛ ذلك أن «الاغتراب الثقافي، الذي يتجلى لدى الأقليات الإستراتيجية المسيطرة في بلدان العالم الثالث، هو المسؤول عن ديمومة التخلف وترسيخه، وعن نشر التبعية، وفشل التنمية، وعن نزيف الثروات، وفشل الثورات، وعن الاستغلال والنهب السائدين لصالح مراكز العالم المصنّع»[3]. فيمكن إرجاع سبب فشل المشاريع التنموية العربية إلى كونها تمّت من خلال ثقافة خارجة عن ثقافة الأمة[4].

يوجد مصطلح آخر مهم هو مصطلح «التحرر الثقافي». وهذا التحرّر لن يكون إلا باستيعاب التجارب الحاصلة في العالم كي لا يبقى العرب غرباء عنها. من هنا، كان لا بدّ من التعلم من دروس المعاصرة من أجل المساهمة غداً في الإبداع الفكري[5]. وهناك حديث عن «الاستعمار الثقافي»، والذي نجح في فرض طابعه على العالم العربي والإسلامي، ويعمل على إهالة التراب على تراث جميع النبيين[6].

---

(1) محمد، فؤاد السعيد. «إشكالية الغزو الثقافي في المجلات الإسلامية»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص165.

(2) ابن عزيز، محمد الصالح. «موقع العالم الإسلامي»، **مجلة الوعي الإسلامي**. عدد 325 (مارس 1993م) السنة الثلاثون، ص114، 115.

(3) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. ص163.

(4) النجار، عبد المجيد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النهضة الإسلامية: العوائق والعوامل»، ص448.

(5) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص88.

(6) الغزالي، محمد. «الحق المر»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6268 (الجمعة 26/ 1/ 1996م) ص10.

**الخلاصة**: إن المفكرين العرب متفقون على خطورة «الغزو أو التبعية أو الاستعمار الثقافي»، لذلك يدعون لضرورة تحقيق «الاستقلال أو التحرر الثقافي»، والذي لن يكون عن طريق الانغلاق، بل الانفتاح على العالم وحضاراته وتجاربه. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الكثير منهم لا يفرّقون بين المصطلحات السابقة، بل يرادفون بينها، على اعتبار أنها تحمل معاني واحدة.

### سادساً: التجديد والتطور الثقافي بين العوامل والعوائق

ترد لدى المفكرين العرب مجموعة من الوسائل والطرق التي تعمل على «التجديد والتطور الثقافي» من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر. فيذكر البعض أن التجديد الثقافي ينبع من الداخل، عن طريق تحريك عوامل التطور والتجديد في الثقافة نفسها، لا بالأخذ من هنا وهناك[1]. والسبيل الوحيد لخلق ثقافة وطنية صحيحة ومستقبلية تصنع التاريخ هو «الممارسة النظرية الواعية للتراث ولثقافة العصر معاً، والممارسة العملية للحياة النضالية التي تخوضها شعوبنا من أجل الازدهار والتقدم»[2]. من هنا، تبزر ضرورة «النقد الثقافي»؛ لأن «حياة الثقافة؛ أية ثقافة؛ إن نموها ومسايرتها للتطور، بل واستباقها له؛ كل ذلك مرهون بمدى نشاط واستمرارية التفكير النقدي فيها، بما في ذلك، ولربما في الدرجة الأولى، نقد العقل. إن نقد العقل، أعني المراجعة العلمية المتواصلة لأدوات التفكير وآلياته، ضرورة حيوية لكل ثقافة»[3]. كما تتجلى الدعوة إلى فصل «الثقافة» عن «السياسة» من أجل صالح الثقافة؛ لأن خضوع الثقافة لتقلبات السياسة سيجعلها تنجح بنجاحها وتنحط بانحطاطها، وكان الواجب أن ترتبط بالعلم لا السياسة[4]. وهناك شرطان ضروريان لتحقيق التجديد في الثقافة العربية والإسلامية؛ الأول: الحفر في معطيات هذه الثقافة نفسها من جهة، والثاني: تجديد أدوات الحفر (المفاهيم والمناهج) من جهة أخرى[5].

---

(1) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص137.
(2) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص121.
(3) المرجع السابق، ص320.
(4) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص61.
(5) المرجع السابق، ص184.

لا بدّ من القيام، وبسرعة، بثلاث خطوات ضرورية، من أجل معالجة المسألة الثقافية في الوطن العربي. وهذه الخطوات هي: التخطيط لثقافة الماضي، بإعادة كتابة التاريخ الثقافي العربي بروح نقدية، وبتوجيه من الطموحات العربية في التقدم والوحدة؛ وتحديد مفهوم الثقافة القومية؛ والتخطيط لثقافة المستقبل[1].

وهذا التخطيط لثقافة المستقبل لا بدّ أن يأخذ بحسبانه الحاجة للتحديث؛ أي الانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين ومساهمين، وكذلك الحاجة لحماية الهوية القومية والخصوصية الثقافية من الانحلال، عبر التخطيط الجماعي على مستوى الأمة جميعها، والتخطيط النقدي للثقافة العربية، وامتلاك المثقفين العرب لإرادتهم واستقلالهم عن السلطة[2]. فلا بدّ من النقد؛ لأجل أن تكون الثقافة العربية فاعلة حضارياً، تعمل على نقد الذات، كما تعمل على نقد الآخر[3]؛ كذلك لا بدّ من الانطلاق من التراث، ومن الثقافة العربية، لإنتاج ثقافة عربية حديثة، لكي لا يكون البدء من الصفر[4]؛ وكذلك من الضرورة فصل الثقافة عن السياسة، نظراً لأن ذلك هو السبيل للخروج من أزمة الثقافة[5]؛ وعلى ضرورة الاحتكاك بالثقافات الأخرى، كالفرنسية والإيطالية والإسبانية وغيرها، فهذا الاحتكاك والتنوع سيعمل على خدمة الثقافة العربية ووجودها الحضاري؛ ولذلك تظهر الدعوة إلى التعددية الثقافية، على اعتبار أنها المؤدية للوحدة الثقافية التي ستعمل على إقامة حضارية عربية؛ بعكس «الأحادية الثقافية» التي لن تؤدي إلا إلى التبعية[6].

يعتبر البعض أن الإطار الثقافي في العالم العربي له دور رئيسي في التخلف

---

(1) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص188 ـ 191.

(2) المرجع السابق، ص195 ـ 198.

(3) سبيلا، محمد. «المشروع النهضوي العربي ومخاض الحداثة العسير»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص52 ـ 53.

(4) حوار مع: غليون، برهان. **جريدة القدس العربي**، عدد 1043 (الجمعة 18/ 9/ 1992م) ص6، عمود 5.

(5) زيادة، خالد. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص817.

(6) عريبي، محمد ياسين. ندوة: «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، موضوع: «التعدد الثقافي والهوية الحضارية العربية لبلدان المغرب»، ص59 ـ 60.

العربي، نظراً لاتسامه بالإستاتيكية (الجمود)، وسيطرة قيم ومعايير الاستمرار والثبات، وغلبة الاتجاهات التقليدية. ومهمة تغيير ذلك الإطار، إنما تقع على عاتق الأسرة، ووسائل الاتصال الجماهيري، والنظم التعليمية والسياسات التربوية[1]. فلا بدّ من تركيز النظر على الأفكار، إذ لها دور مهم في التنمية الثقافية؛ لأنها تشكّل أساساً لكلّ سياسة تنمية ثقافية[2]، مع التنبيه إلى أن وضع خطة تنمية متكاملة هو من مهمة الحكومات. ومن وسائل التنمية الثقافية: الأبنية الإدارية التي تدار بأجهزة بشرية كفأة؛ والأبنية الثقافية، كالجامعات ووسائل الثقافة الشعبية والرقص والموسيقى والمسرح والمراكز الثقافية والكتب والمكتبات والإذاعة والتلفزيون ووسائل الاتصال الجماهيري الأخرى؛ والتمويل والتخطيط للعمل الثقافي[3].

يأتي التأكيد كذلك على أهمية التواصل مع التراث (أو الأصالة) ومع المعاصرة (أو الغرب أو الآخر) من أجل تنمية الثقافة، إذ لا محيص للتنمية الثقافية من أن «تعتمد على القيم الثقافية الأصيلة. ولا يعني هذا، الانغلاق الثقافي، بل إن العالم الآن تربطه شبكة اتصال إعلامي متطور. فالثقافات القومية قد تسهم في تطوير الثقافة العالمية للإنسان. ولا يمكن للثقافة القومية أن تتطور بمعزل عن الثقافات الأخرى، شريطة وجود وعي ثقافي بما يتلاءم مع قيم المجتمع وهويته»[4]. فالانفتاح الثقافي مطلوب؛ لأن الثقافة ضدّ الانغلاق[5]. ويتطلب هذا الأمر حواراً ثقافياً خلّاقاً ما بين الثقافات؛ لأنه سبيل من سبل التجديد والإبداع الثقافي[6]. وقد أدّى الانطواء على الذات والماضي (أو التراث) وحسب، إلى ركود الإبداع الثقافي العربي. وحلّ مأزق الثقافة العربية الراهنة يتطلب تحليل مقولات النهضة العربية الأساسية منذ القرن التاسع عشر، مع إعطاء أهمية استثنائية لـ«ثقافة التغيير» على حساب «ثقافة التبرير»؛ لأن ثقافة التغيير تحترم المخزون

(1) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**، مرجع سابق، ص22.
(2) المرجع السابق، ص66.
(3) المرجع السابق، ص76 ـ 80.
(4) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**، مرجع سابق، ص290.
(5) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص64.
(6) المرجع السابق، ص67 ـ 68.

التراثي العربي وتتمثله، ثم تتجاوزه نحو آفاق جديدة، وترفض الصراعات العربية ـ العربية، وتعارض تحويل الوطن العربي إلى مجرد سوق ثقافية استهلاكية، وتندّد بالنجومية الثقافية السائدة اليوم؛ فهي، إذن، القادرة على إخراج العرب من دائرة التخلف والتبعية.

وهذا الحلّ يتطلب أيضاً معالجة المعضلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتطوير التعليم، وبناء المؤسسات الثقافية، ومراكز الأبحاث العصرية، والاتصال بثقافات العصر وتكنولوجيته المتطورة، مع التنبيه إلى أن تحقيق هذه الأمور يتطلب وقتاً طويل الأمد[1]. كذلك يتطلّب إصلاح البنية الثقافية السائدة إصلاح البُنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ذلك أن هذه البُنى السائدة ما هي إلا نتاج عقود طويلة من الركود والتخلف والتبعية، ومنها تنبع أزمة الثقافة العربية[2]. ومن شروط الإبداع الثقافي العربي تجميع الطاقات العربية على الأرض العربية (أو ما يُدعى بتوطين الثقافة العربية عربياً)، وتحقيق الحرية والديمقراطية[3].

إن عملية التحويل الثقافي المأمول في العالم العربي والإسلامي ذات أبعاد متعددة يشترك فيها كلّ من التعليم والإعلام والتربية[4]. فالتعليم ضروري للرقي بالثقافة، إذ «الثقافة، قرينة التعليم والتعلّم»[5]، والتعليم هو الوسيلة الأولى، بل والأخيرة، للارتقاء بالثقافة[6]، و«تواضع التعليم، يعني ـ بداهة ـ تواضع الثقافة»[7]. وتطوير الثقافة تطويراً شمولياً وهادئاً ورصيناً يحتاج إلى ترشيد الأنظمة التربوية،

---

(1) ضاهر، مسعود. «أضواء على المسألة الثقافية العربية في المرحلة الراهنة»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص127 ـ 133.

(2) ضاهر، مسعود. «الثقافة العربية وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص27.

(3) ظاهر، مسعود. «ملاحظات نقدية حول شعار: نحو نظام ثقافي عربي جديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص31 ـ 32.

(4) العلواني، طه جابر. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **إصلاح الفكر الإسلامي**. ص4 ـ 5.

(5) المومني، قاسم. «هاجس الثقافة العربية عند طه حسين»، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**. المجلد الخامس والعشرون، ص45.

(6) المرجع السابق، ص58.

(7) المرجع السابق، ص60.

وتوظيف الجهاز الإعلامي بجميع مكوناته، لخدمة التحول الثقافي النوعي[1]. وقد كانت معاناة الثقافة العربية الإسلامية لأسباب متنوعة، منها: سطحية المناهج والمقررات المكوّنة للسلّم التعليمي وافتقارها للجانب التطبيقي، وأنظمة الاستعمار، ومظاهر التخلف الناتجة عن فترة الاستعمار المباشر[2].

يتجه عدد من المفكرين إلى إيضاح العلاقة القوية ما بين الحرية والديمقراطية وبين الازدهار الثقافي؛ ذلك أن النمو الثقافي لا يمكن أن يتم إلاّ في أجواء من الحرية واحترام كرامة الإنسان[3]، وازدهار الثقافة في أي بلد «مرتبط أساساً، بازدهار الديمقراطية والحريات المدنية»[4]. من هنا، يبرز التحذير من غياب الديمقراطية، نظراً لأن هذا الغياب من أخطر الظواهر السلبية التي عانت منها الثقافة العربية؛ بل إن هذه الثقافة لن تنجح في تأكيد حضورها عربياً وعالمياً إلاّ بتعميق المضامين الديمقراطية فيها[5]. فالديمقراطية والانفتاح على الثقافات، وعدم الانغلاق أو الانعزال أو التقوقع، إنما يخدم التنمية الثقافية[6]. وهناك تشديد على ضرورة الحرية لنمو الثقافة؛ ذلك أن «القهر» يقتل الثقافة ويدمّرها. وليس المقصود بالقهر، قهر السلطة فقط، بل قهر التراث كذلك للعقول والنفوس[7].

الثقافة العربية تعاني «أزمة»، وحلّها إنما يكون بالخروج من «ثقافة الموجات العابرة» (وهي الموجات المؤقتة المتتالية والمتناقضة من المدارس والاتجاهات) إلى «ثقافة الأصول الفاعلة» (والتي هي أصول الثقافة الإنسانية والحضارات العالمية التي

---

(1) شفيق، محمد. «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «المسالك المعرفية بين التقليد والتجديد»، ص46 ـ 47.

(2) تحرير المجلة. «الافتتاحية: رسالة الكتابة في الثقافة العربية الإسلامية»، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**. عدد ص9.

(3) الخطّابي، محمد العربي. «الثقافة الإسلامية: مميزاتها وسبل تنميتها»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، ص18.

(4) أبو العزم، عبد الغني. المقدمة: مشبال، خالد. **الثقافة والمجتمع المدني**. ص7.

(5) الشريف، ماهر. «كيف يمكن للثقافة النقدية العربية أن تمتلك سلطة فاعلة»، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص20.

(6) عمران، كامل محمد صالح. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة»، ج2، ص27 ـ 28.

(7) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص267.

لا تفقد قيمتها مع ذهاب هذه الموجة أو تلك، والتي لا يُستغنى عنها في بلورة رؤية حضارية جديدة)[1]. فنمو الثقافة وازدهارها وتجذّرها في المجتمع بحاجة لارتباطها بالحاجات الحياتية لذلك المجتمع، وتبنّيها لقضية تنمية الإنسان والاهتمام بحقوقه، بما يجعلها تُسهم في التنمية الحضارية الشاملة[2]. بل إن حياة الثقافة نفسها، متصلة بارتباطها بالمجتمع، فهي تموت ـ لا محالة ـ عندما تنسلخ عن نبض الشعب والمجتمع[3].

يتحدث بعض المفكرين عن مفهوم مهم جداً هو: مفهوم «التجديد الثقافي» الذي يعني بلورة الإجابات التفصيلية على مشكلات الواقع، والعمل على بعث الحياة الثقافية العربية والإسلامية من جديد، بعثاً يُعيد صياغة منظومتها المعرفية، ويزيل عن مفاهيمها تلوثات التخلف والآثار السيئة لعهود الاستلاب الثقافي والمسخ الفكري. وهذا المفهوم مرتبط بالإبداع؛ ذلك أن عملية التجديد الثقافي تبلور طرق النمو وآفاق التطور أمام الإنسان، بل إنها شرط للبعث الحضاري؛ إذ لا نهضة حضارية بدون تغيير وتجديد ثقافي يطال الواقع برمته[4].

وللتجديد الثقافي أوّليّات منها: «عملية التأصيل المنهجي، التي مهمتها إعادة قراءة تجربة الذات (الأمة) في الماضي، وصولاً إلى استيعاب محركات الحضارة الفعلية في الوقت الراهن. والتأصيل المنهجي، كعقل وسلوك، يأخذ على عاتقه همّ العلاقة بماضي الأمة وقيمها الأصيلة، هذا من ناحية،؛ وتراث الإنسانية وتجاربها، من ناحية أخرى. ولا ريب أن استمرار هذه العلاقة بشكل سليم، يولّد حركة ثقافية ومعرفية، تنهض فيها طاقات الأمة في سبيل البناء والتطوّر»[5]. ومن الأوّليّات أيضاً: العمل على تغيير نمط التعامل مع القضايا والأمور ونقلها من النمط

---

(1) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص38 ـ 39.

(2) المرجع السابق، ص270 ـ 271.

(3) «البديل الحضاري» (خيارات البديل الحضاري)، فاس/المملكة المغربية: منشورات البديل الحضاري (1)، جمعية البديل الحضاري (1996م) ص50.

(4) محفوظ، محمد. «التجديد الثقافي في المشروع الحضاري الإسلامي»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص36 ـ 37.

(5) المرجع السابق، ص42.

القائم على الفردية إلى النمط القائم على المؤسسة؛ وهنا تأتي أهمية تأصيل قيم الشورى والحرية[1].

في حين أن بعض المفكرين يرون ضرورة انفصال الثقافة عن السياسة أو الدولة أو الحكومة، إذ «من الضار لثقافة أمة من الأمم، ومن المسيء إلى غناها وتنوعها، أن تكون الثقافة «شأناً حكومياً»، أو أن تكون الدولة وحدها، الموكول أمرها إليها»[2]. ومن الضروري إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بجانب الدولة في الشأن الثقافي من أجل استقامة الحياة الثقافية[3]. لكن يجب الانتباه إلى أمر خطير يتجلى في أن عالمية أو كونية أية ثقافة تتطلب أن تحتفظ بمكوناتها الذاتية، وأن تأخذ مما عند الغير بهدف التلاقح والبحث عن الأفضل والأكثر جودة لتحسين سبل العيش[4]. وبمعنى آخر، التواصل الثقافي مع الأصالة والمعاصرة من أجل النمو الثقافي.

على الرغم من اعتراف بعض المفكرين بخطورة الانغلاق على لغة واحدة (أي على اللغة الوطنية)؛ إذ لا بدّ من تمكين المواطنين من تعلم لغتين أو أكثر بجانب اللغة الوطنية، فكل الثقافات المتحضرة المتقدمة لا تنغلق على لغتها الوطنية فقط[5]؛ إلا أنهم يرون ضرورة تبني الثقافة الوطنية للغة وطنية واحدة كلغة تلقين

---

(1) المرجع السابق، ص46 ـ 47.

(2) العلوي، سعيد بنسعيد. «الثقافة والرعاية الثقافية في الوطن العربي (1)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5617 (الجمعة 15/ 4/ 1994م) ص8، عمود 2.

(3) العلوي، سعيد بنسعيد. «الثقافة والرعاية في الوطن العربي (4)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5640 (الأحد 8/ 5/ 1994م) ص9، عمود 1.

(4) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. ص322.

المساري، محمد العربي. «استفتاء الشرق الأوسط: سؤال اقتصادي أمام المثقفين العرب: هل تقبلون خصخصة إبداعكم؟ (1)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5592 (الاثنين 21/ 3/ 1994م) ص17، عمود 2.

شكري، غالي. «استفتاء الشرق الأوسط: سؤال اقتصادي أمام المثقفين العرب: هل تقبلون خصخصة إبداعكم؟ (4)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5613، ص17.

العلوي، سعيد بنسعيد. «حديث: الأمن الثقافي والغزو الثقافي، بين المقبول والمرفوض في مجتمعاتنا اليوم (1)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5881 (الأربعاء 4/ 1/ 1995م) ص8، عمود 1.

(5) غلاب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**، مرجع سابق، ص21 ـ 22.

وعلم؛ لأن «التمزق اللغوي» يعمل على الحدّ من التطور الثقافي. وإذا وُجدت هناك أكثر من لغة وطنية، فلا بدّ من اعتماد اللغة الثقافية الأقوى. ويعتبرون أن للتعليم دوراً مهماً في بناء ثقافة قوية؛ فالتعليم المتخلف لا يمكن أن يبني ثقافة ولغة قادرتين على المواجهة والتحدي والتطور، كما هو حاصل في الكثير من الدول العربية[1]. ويذهب البعض إلى حدّ القول بأن للغة دوراً في التنمية الثقافية[2]، مع اعتبار العلوم والمعارف والفنون من المقوّمات المفيدة في تحقيق هذه التنمية[3]. وفي المقابل، يبرز التنبيه إلى بعض المعوقات التي تُعطّل عجلة التنمية الثقافية في العالم العربي، مثل: التفسير الجنسي أو الوجودي أو العنصري أو المادي للتاريخ[4]، وهجرة الأدمغة العربية، والانبهار بالثقافة الغربية، والتأثر بآراء المستشرقين والمبشرين[5].

في حين يتحدث البعض عن ضرورة «الإيديولوجيا» للثقافة، ذلك أن العلاقة وثيقة فيما بينهما؛ فالإيديولوجيا تُبيّن كيفية تأثير الثقافة في البُنى الفوقية للأفراد وتوجهاتهم الذهنية في النظر للذات والكون[6]. كما يظهر أثر «الجماليات» ـ كما تتجسد في مختلف الفنون ـ في الثقافة، على اعتبار أن الجماليات هي «روح الثقافة؛ أي ثقافة، والمعبرّة عن وحدتها وخصوصياتها، وخلاصة تجربتها. الجماليات، ليست مجرد إيقاع أو لون أو شكل، بل فيها تكمن النظرة الأصيلة إلى الكون، المميزة لتلك الثقافة. ولذلك، فليس مثلها بعد، يمثل قوة التوحيد بين أبناء تلك الثقافة [...]. وهي إلى ذلك، لغة الانفتاح الأولى على بقية الثقافات والتفاعل معها»[7]. ويوجد كلام عن أهمية «القيم» للثقافة، على اعتبار أن الهوية الثقافية هي لب الهوية القومية، وأن القيم هي العمود الفقري للهوية الثقافية[8].

---

(1) المرجع السابق، ص83 ـ 86.

(2) الصلبي، محمد علي. «دور الجامعات العربية والإفريقية في التنمية الثقافية»، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**. العدد الثامن، ص28 ـ 29.

(3) المرجع السابق، ص39.

(4) المرجع السابق، ص35.

(5) المرجع السابق، ص46 ـ 50.

(6) حجازي، مصطفى. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «مفهوم الثقافة»، ص25 ـ 26.

(7) حجازي، مصطفى. «الوظائف النفسية لثقافة الطفل». المرجع السابق، ص179 ـ 180.

(8) الجباعي، يوسف. «إشكالية الأصالة والهوية». المرجع السابق، ص142.

ويذهب البعض إلى حدّ القول بضرورة الاهتمام بلُعَب الأطفال لخدمة الثقافة؛ فهذه اللعب ما هي إلا تعبير عن ثقافة المجتمعات ومستوى تقدمها ورقيها[1].

يشير بعض المفكرين إلى أمر مهم، يتجلى في «التنوع الثقافي داخل الوحدة»، والذي يُقصد به: اختلاف المثقفين فيما بينهم، إذ يُعتبر من أهم المفاهيم التي تقوم عليها حركة التقدم الثقافي في الفكر في كل العصور[2]. كذلك تجدر الإشارة إلى أهمية مقوّم «التحدي» للثقافة، إذ يمكن اعتباره أكبر مقوّم للوضع الثقافي العربي[3].

يعتقد آخرون بأن خروج العرب من الوضعية الثقافية العربية المتخلفة حالياً، إنما يتطلب اكتساب الحرية الكاملة في الفكر، والخلاص من سطوة المطلقات المفروضة، والتفاعل مع الثقافة الإنسانية المعاصرة[4]. في حين ينبّه بعض المفكرين إلى أن ضعف ارتباط المثقف العربي بتراثه هو من أكبر العراقيل في المسيرة الثقافية العربية[5]. فأزمة الثقافة العربية تنبع من اهتمام الأدباء والمثقفين العرب بتراث الغير أكثر من اهتمامهم بالتراث العربي[6]. ويصح القول بأن ثراء الثقافة واستمرار عطائها، إنما يكون بتعايشها مع الزمن وباختيار الوسيلة الصالحة لتبليغ ما يمكن أن يعدّ تراثاً[7]. ومن أفضل الطرق لحماية الهوية الثقافية هو جعل الثقافة أحد المحركات الأساسية في عملية التنمية، وتشجيع الاستخدام الذاتي والخلاق للتكنولوجيا الإعلامية الجديدة[8]، ذلك أن التنمية غير ممكنة في ظل التبعية[9].

---

(1) بشور، نجلاء نصير. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «ألعاب الأطفال: وسائط لنقل الثقافة أم التغريب؟»، ص311.

(2) شرف، عبد العزيز. **في أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص46.

(3) المرجع السابق، ص61.

(4) الخراط، إدوار. المرجع السابق، ص59 ـ 60.

(5) جرار، فاروق. المرجع السابق، ص127.

(6) معتوق، كريم. المرجع السابق، ص132.

(7) حركات، إبراهيم. «من أجل استراتيجية ثقافية للمجتمع الإسلامي»، **مجلة دعوة الحق**. الجزء الثاني والأخير، عدد 293، ص43.

(8) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. مرجع سابق، ص59.

(9) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص66.

ولا بدّ من الاعتراف بأزمة الثقافة، نظراً لأن هذا الاعتراف هو الشرط الأول لفهم هذه الأزمة، وبالتالي معالجتها[1].

**الخلاصة**: يرى المفكرون العرب أن الثقافة العربية تعاني أزمة، ويذكرون وسائل وطرقاً عدة لعلاجها، تتراوح بين النقد، والحرية، والديمقراطية، والانفتاح على الثقافات الأخرى، والتعليم.

**سابعاً: معنى المثقف**

يشير بعض المفكرين إلى أن مفهوم «المثقف» ليس مفهوماً بسيطاً، «بل يؤلف شبكة من التصورات والصور والاستعارات التي تشكل حاشيته أو بطانته، ويندرج ضمن سلسلة من الثنائيات والمتعارضات التي تشكل شرط إمكانه. بهذا المعنى، فهو يشكل كثافة مفهومية ينبغي اختراق طبقاتها، ويعمل كجهاز مركب ينبغي تفكيك آلياته»[2]. ويأتي غموض هذا المفهوم وعدم وضوحه، من كونه مصطلح حديث؛ لذا لا بدّ من إجراء عملية فحص وتشريح له[3].

المثقف، ليس الذي يملك الحظ الوافر من الثقافة العامة أو المعارف المشتركة، ولا «الاختصاصي» في فرع من فروع المعرفة، ولا العالم أو الكاتب أو الأديب أو الفنان، ولا المفكّر الذي يصنع الأفكار، ولا الداعية أو صاحب «الأدلوجة» أي المنظر العقائدي أو المرشد الروحي أو الزعيم الحزبي؛ بل هو الذي يهتم بتوجيه الرأي العام وينخرط في السجال العمومي، دفاعاً عن قول الحقيقة أو حرية المدينة أو مصلحة الأمة أو مستقبل البشرية. فهذه صفته ومهمته، بل هذه مشروعيته ومسؤوليته. بهذا المعنى، فالمثقف هو الوجه الآخر للسياسي، والمشروع البديل عنه[4]. لكن ينبغي التنبيه إلى أمر خطير، يتمثل في أن المثقف قد «فقد فاعليته؛ لأنه لم يعمل بخصوصيته. وأعني بالخصوصية، هنا: اضطلاع

---

(1) الحمامي، منية. «رؤية طه حسين لعلاقة الثقافة العربية بالثقافة الغربية»، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**. المجلد الخامس والعشرون، ص118.

(2) حرب، علي. **أوهام النخبة**. مرجع سابق، ص31.

(3) المرجع السابق، ص59.

(4) المرجع السابق، ص19 ـ 20.

المثقف بدوره الخلّاق في إنتاج الفكر وصناعة المعرفة. فهذا هو رهانه: خلق واقع فكري جديد، بإنتاج أفكار جديدة، أو بتغيير نماذج التفكير، أو بابتكار ممارسات فكرية جديدة، أو بإعادة ابتكار الأفكار القديمة على أرض الممارسة وفي أتون التجربة»[1].

يظهر الحديث أيضاً عن معنى «المفكّر»، الذي يُغيّر العالم بالفكر، وعلى صعيد الفهم بالدرجة الأولى، بإثارته مشكلة فكرية، أو بافتتاحه حقلاً للتفكير، أو بابتكاره مفهوماً، والمفكّر الذي لا يستطيع تغيير العالم فكرياً، بتجديد أفكاره، أو بتغيير طريقته في التفكير، أو بابتداع ممارسة فكرية جديدة، لن يغير شيئاً. ذلك أن المفكّر، هو فاعل اجتماعي، بل ويسهم في صنع العالم بأفكاره الخلّاقة. والمفكّر عالمي بطبيعته؛ لأن الأفكار الخلّاقة والمفاهيم الخارقة، لا جنسية لها، وهو يسهم في تغيير الواقع عبر واقعية أفكاره بالذات، إذ الأفكار ليست سوى تجسيداً لعلاقة الأفراد في المجتمع بالواقع والحقيقة[2]. وجملة القول في معنى المفكّر أنه «من يُعنى بكل نتاج فكري، أيّاً كانت هوية منتجه، لكي يعمل على إنتاج أفكار يُعنى بها كل ذي فكر، وهو بقدر ما ينتمي إلى مجاله الفكري ويعمل بخصوصيته كمفكّر؛ يمارس عالميته ويبلغ كونيته. ذلك أن الأفكار الخلّاقة، والمفاهيم الخارقة، تجتاز الحدود المنصوبة بين الهويات، لكي تفرض نفسها على كل من يسكنه هوى المعرفة»[3].

وعلى الرغم من ملاحظة وجود نقاط تلاق عديدة ما بين «المفكّر» و«المثقّف» لدى هذا الرأي، إلا أنه يشير إلى فروق متعددة فيما بينهما، أهمها: أن المثقّف يمارس نقده على جبهة «الممنوع»؛ أي ما يُمنع بسبب المحرمات والضغوط الاجتماعية، أو بسبب السلطات المختلفة، سياسية كانت أو دينية أو غير ذلك؛ أما المفكّر، فيفكّر بخلاف المثقّف أو بعكسه، حيث يُركّز نقده على جبهة «الممتنع»، ذلك أنه صانع أفكار ومبتكر مفاهيم، لا يتوقف عن التفكير والإنتاج، فلا يتعامل ـ مثلاً ـ مع الديمقراطية كصيغة ينبغي تطبيقها، بل كإمكانية لخوض تجربة سياسية

(1) المرجع السابق، ص127 ـ 128.
(2) المرجع السابق، ص12 ـ 14.
(3) المرجع السابق، ص89.

مبتكرة، تتمخض عن إقامة علاقة جديدة بفكرة الديمقراطية. المثقّف عاجز عن التجديد والابتكار؛ لأنه مروّج للأفكار فقط؛ في حين أن المفكّر مبدع للأفكار ومنتج لها. المثقّف يفكر بعقلية النموذج، إذ يعمل على المفاضلة بين النماذج الحضارية وإبراز مزايا نموذجه وعيوب النماذج الأخرى؛ في حين أن المفكّر يخرج على كل النماذج ويكسر كل القوالب. المثقّف يقول شعارات؛ أما المفكّر فينبّه إلى وجه الخداع في تلك الشعارات[1]. فالمفكّر، إذن، يتفوق على المثقّف بميزات عدة؛ لكن، مع ذلك، فهذا المثقّف ضروري وجوده.

يعتبر بعض المفكرين أن المثقّف أوسع مجالاً من مجرد الاختصاصي؛ لكنهم يؤكدون على أن المفكّر له خصائص تجعله متميزاً عن المثقف، إذ «ليس مثقفاً بالمفهوم الأوسع والمنطقي، ذلك الذي لا تتجاوز معارفه، تخصصه، مهما تضلع أو مهر في التخصص. [. . .] إذا كان المثقّف يكتسب المعلومات ويتصرف فيها؛ فالمفكّر هو الذي يزودها بالمادة الخام، أو على الأقل يساهم في تزويده بها. والمفكّر، مع هذا، يحلّل أفكار الآخرين، أو استنتاجاتهم، ويضعها على المشرحة، ليفصل عنها ما يراه غير صالح، وربما ليصوغها بنظرة جديدة [. . .]، فالمفكّر مبدع ومنظر [. . .]، المفكّر المبدع لا بدّ أن يكون على ثقافة واسعة؛ أي أنه أكثر من مجرد مثقّف، وهو أيضاً منظّر، وبدون هذا الوصف لا يكون مفكّراً»[2]. كما أن أهمية «المفكّر» تتجلى في كونه «صورة زمنه، وانعكاس للنظام الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه»[3].

المثقّف، إذن هو «كل من تربىّ لديه وعي ذاتي بالاتجاهات العامة في حضارته، وقادر على أن يختار بينها، ويقف موقفاً نقدياً منها. المثقف هنا، لا يرتبط بالدرجة العلمية؛ قد يكون أمياً بلا شهادات ولكنه مبدع، كما هو الحال عند بعض شعراء العامية. [. . .] فشرط الثقافة، هو الوعي بها، والانتماء إليها،

---

(1) المرجع السابق، ص70 ـ 74.

(2) حركات، إبراهيم. «من أجل استراتيجية ثقافية للمجتمع الإسلامي»، **مجلة دعوة الحق**. عدد 287، ج1، ص29 ـ 31.

(3) صالح، أحمد عباس. «المثقفون العرب. . . منافقون أم أحرار؟»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5561 (الجمعة 18/ 2/ 1994م) ص9، عمود 1.

واختيار إحدى اتجاهاتها»[1]. كما أن المثقف «هو الشخص الذي يكون واعياً عن طريق حسه الاجتماعي بإنسانيته، سواء تعلق الأمر بعصره أو خارجه، وهذا هو الجانب الإنسي في الثقافة. أما ما يشعر به ويحياه في هويته وانتسابه الوطني والقومي والروحي، فهو الجانب الذاتي في الثقافة.

وتُقدّر ثقافة الشخص، بحجم معارفه ونوعيتها، وقدرته على الاستنباط والتنسيق والمقارنة بين المعلومات المكتسبة، واستخلاص آراء ومواقف قد تُبلور تصوراً معيناً أو تصحح رأياً خاطئاً»[2]. فليس المثقف من أتقن القراءة أو الكتابة أو أكمل تعليمه، لكنه الإنسان الذي يمتلك الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يمكنه من رؤية مجتمعه وقضاياه من منظور نقدي وتاريخي، ويفرض على صاحبه دوراً اجتماعياً ملموساً في إحداث الأثر المطلوب. المثقف، بهذا المعنى، هو الذي يُسهم في تنمية الوعي الثقافي، وتنمية وتعبئة موارد المجتمع، لخوض معركة التنمية الشاملة. فهو أداة للتنوير، وأداة لكشف الوعي الكاذب[3]. ولا يجد بعض المفكرين فرقاً ما بين المفكّر والمثقّف، على اعتبار أنه قد «جرت العادة، على إطلاق نعت «المثقف» على من ألمّ بقسط من ثقافة مجتمعه، وهذّب سلوكه بالأخلاق النبيلة والعادات الحميدة. غير أن المثقف المقصود بورقتنا هذه، هو ذلك المفكّر الذي يُسهم في تشكيل ثقافة مجتمعه وتطويرها، ويشارك في بناء حضارته وتنميتها، ويعمل على نشر المدنية في بلاده وترسيخها. المثقّف الذي نعنيه، هو الذي يُسهم في عملية التغيير التي تؤدي إلى ترقية المجتمع المتحضر إلى مصافّ المجتمعات المتمدنة. المثقّف الذي نعنيه، هو الذي يمتلك معرفة تحيط بواقع اليوم، ورؤية تستطلع عالم الغد، وقدرات فكرية توظف معرفة اليوم في تغيير الواقع وبناء عالم المستقبل الأفضل»[4].

---

(1) حنفي، حسن. «ما الذي يمنع المثقف العربي من التفكير في المستقبل، وما الذي يمكن أن يدفع إليه»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 90، 91، ص45.

(2) الحسني، محمد بلبشير. ندوة: «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، موضوع: «أي وجهة للثقافة الإسلامية؟»، ص121.

(3) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. ص293 ـ 294.

(4) القاسمي، علي. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «المثقف والمستقبل: دور المثقف في بناء المستقبل»، ج1، ص224.

يشير بعض المفكرين إلى أن «المثقّف» مرتبط بـ«التعليم»، ذلك أن المثقّف هو: «كل إنسان متعلم، يجعل من نقل وتطوير ونشر المعرفة، هدفاً من أهدافه الرئيسية، ويُترجم هذا الهدف في صورة عمل يحتل نسبة عالية من نشاطه اليومي»[1]. فالمثقفون شريحة اجتماعية متعلّمة، مرتبطة بمجموع العلاقات المتبادلة بين الفئات والطبقات الاجتماعية، ويمثلون كافة الفئات والطبقات الموجودة في المجتمع، وهم لسان حالها والناطقون باسمها والمعبّرون عن مصالحها المتفقة والمتعارضة[2].

وهناك علاقة تأثير متبادل ما بين الثقافة والمثقّف؛ ذلك أن هذا المثقّف يتأثر «بالثقافة التي يتفاعل معها. وهو بدوره يؤثر فيها بإبداعاته الفكرية ونشاطاته العملية [...]. وكلما كانت ثقافة المجتمع متخلفة، أدت إلى انحطاط مستوى المثقّف. وكلما ارتفع مستواها؛ من حيث تراكمات الإنجازات الفكرية والمادية، وممارسة الحرية والديمقراطية الفعلية، وتوفير الإمكانيات وتهيئة الجو المناسب للإبداع الفكري وممارسة النقد البناء؛ ارتفع مستوى المثقّف وازداد عطاؤه وإبداعه الفكري، وساهم مساهمة فعالة في تطوير ثقافته وتقدم مجتمعه»[3].

ينبّه آخرون إلى ضرورة أن يُعبّر كل مثقّف عن هموم ومصالح الطبقة التي ينتمي إليها، على اعتبار أن المثقفين بوجه عام «عبارة عن فئة، أو شريحة اجتماعية، ليس بينها وبين وسائل الإنتاج المادي، علاقات آلية مباشرة؛ بل ترتبط فكرياً ومصلحياً فقط، بإحدى الطبقات الأساسية في المجتمع. وهم لذلك لا يُشكّلون ولا يمثّلون طبقة اجتماعية محددة، ولكنهم يتوزعون رأسياً بين مختلف الطبقات الأساسية التي يشملها البناء الطبقي للمجتمع، ويعكسون في الوقت نفسه، تطور وتبلور المصالح الطبقية المتناقضة، والاتجاهات والمواقف الفكرية والاجتماعية والسياسية المتباينة والمنتشرة في المجتمع بأسره، ويُعبرّون عن كل ذلك بشكل واع ودقيق. ونظراً لأن علاقتهم بوسائل الإنتاج يتوسطها الوجود

---

(1) التير، مصطفى عمر. «دور المثقف في تحديث المجتمع العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص38.

(2) أبو حلاوة، كريم. «المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود». المرجع السابق، ص85 ـ 86.

(3) الأحمر، أحمد سالم. «المثقف العربي: واقعه ودوره»، **مجلة الوحدة**، عدد 66، ص58.

الاجتماعي في مجمله، ويتخللها ترتيب البناء الفوقي للمجتمع برمته، فإن ارتباطهم بأي من الطبقات الأساسية، لا يحول دون وجود نوع من الاستقلال النسبي في مواقفهم الحياتية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفي أسلوب تفكيرهم وبعض محتويات إنتاجهم الفكري من ناحية أخرى»[1].

وعلى الرغم من وجود اختلافات ما بين المثقفين على مستوى العالم، إلا أنهم يمتازون بسمات ومعالم متقاربة، مثل النزوع الثقافي والمعرفي، ومحاولة التطوير والتقدم والخلاص من مظاهر التخلف، وغير ذلك[2]؛ إلا أن البعض ينظر للمثقف نظرة سلبية، نظراً لاعتقادهم بأن المثقف في المجال التداولي العربي الراهن هو من مهنته استهلاك المواد الفكرية والمساهمة في إنتاجها ونشرها[3].

هناك من يلفت الانتباه إلى أنواع المثقفين في العالم العربي؛ والذين انقسموا «إلى فريقين هما: «المحافظون» ويرون في ما آل إليه حالنا، ابتعاداً عن روح السلف الصالح؛ و«المجددون» وهم يرون أن المهمة العاجلة للفكر العربي هي الانفتاح على الحضارة الجديدة»[4]. في حين يذكر البعض وجود ثلاثة أنواع من المثقفين العرب، هم:

1 ـ مثقف عربي جسده في وطنه ودماغه في الغرب، يعمل في كتاباته وفي سلوكه على محاربة الحضارة العربية الإسلامية وتشويهها ورفضها ودعوة الشباب إلى محاكاته.

2 ـ مثقف عربي سلفي، يخاف من الجديد ويتمسك كلياً بالماضي، ويعتبر الحداثة بدعة والتفتح كفراً.

3 ـ مثقف عربي يؤمن بالأصالة والانفتاح، وهذا هو المطلوب في الوقت الراهن»[5].

---

(1) الزيات، السيد عبد الحليم. «المثقفون المصريون بين جدليات النشأة وإشكاليات الفعل». المرجع السابق، ص148 ـ 149.

(2) عبّود، حنّا. «النهضة العربية: واقع أم أمنية»، **مجلة الوحدة**. عدد 81، ص46.

(3) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. ص179 ـ 182.

(4) سليم، نبيل. «التراث العربي: دروس وآفاق»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 169، ص129.

(5) ابن رجب، محمد. **أزمة الفكر العربي**. ص130.

أي أنهم يضيفون فريق المثقفين التوفيقيين الذي يدعو للأصالة مع الانفتاح.

هناك من يتحدث عن مصطلح «النّخبة» نيابة عن مصطلح المثقف أو المفكر. ويعتبر أن النخبة الثقافية العربية نوعان على طرفي نقيض: النوع الأول معزول عن الثقافة الغربية حتى أواسط هذا القرن، وله الفضل في الحفاظ على التراث العربي والإسلامي. والثاني مجموعة ثقافة الاستغراب، المقتنعة بعالمية الثقافة الغربية، والمتشككة في حيوية الحضارة العربية والإسلامية، ولا تهمها طموحات الشعب بقدر ما يهمها القفز السريع لأساليب الحياة الغربية[1].

يرد لدى البعض مصطلح «الإنتلجنتسيا» أو «الإنتلجنسيا»[2]، باعتبارها فئة من المثقفين. ويُقصد بالإنتلجنسيا[3]: تلك الفئة الاجتماعية المنظمة التي يقوم بين أفرادها نسيج فكري وثقافي يربط فيما بينهم، ويساعدهم على صياغة رؤية شمولية لواقع وطموحات مجتمعهم. لكن هذه الفئة غير موجودة في العالم العربي، على الرغم من وجود وفرة من المثقفين العرب[4]. لذا، فالمطلوب «قيام إنتلجنسيا عربية جديدة: عربية بانتظامها في التراث العربي لتجديده من الداخل، وجديدة بانتظامها في الفكر العالمي المعاصر ومواكبتها له بقصد توظيف أدواته المنهجية ورؤاه العلمية في إعادة بناء الماضي وتغيير الحاضر وتشييد المستقبل. إنه دون هذه النخبة الإنتلجنسيا، سيبقى الفكر العربي سجين المعارف القديمة، يجترها على أنها جديدة، وسيظل يعاني ليس أزمة إبداع فقط، بل لربما من سكرات الموت وخطر الانقراض»[5].

كما يُعتبر مصطلح «الإنتلجنتسيا»[6] Intelligentsia ذي أصل بولندي، ويُنظر

---

(1) مزيان، عبد المجيد. ندوة: «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، موضوع: «أخذ وعطاء، وتقبل وإقصاء بين الثقافتين الإسلامية والغربية»، ص86.

(2) لقد وردت كلتا الكلمتين لدى المفكرين العرب. فعند البعض وردت: (إنتلجنسيا)، وعند آخرين: (إنتلجنتسيا) بوجود التاء قبل السين.

(3) هكذا ورد المصطلح عند هذا المفكر، بدون وجود تاء قبل السين.

(4) حاج حمد، محمد أبو القاسم. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير والحركات الإسلامية»، ص368.

(5) المرجع السابق، ص398.

(6) هكذا ورد المصطلح عند هذا المفكر، بوجود تاء قبل السين.

لفئة الإنتلجنتسيا على أنها أهم الفئات المثقفة، وأكثرها قدرة على التأثير في المجتمع إذا توفرت لها الظروف المناسبة، ذلك أنها تمتاز بصفات مهمة أبرزها: التعليم رفيع المستوى، والتعامل بعمق مع الأفكار المجردة وتوليدها والتوليف فيما بينها، والحياد الاجتماعي، والإبداع، وفهم مختلف وجهات النظر، والالتزام بالقيم الرفيعة، وتبني المواقف الانتقادية تجاه أفكارها وأفكار مختلف الجماعات في المجتمع بغرض تحقيق المثل العليا، والكشف عن مدى تحقيق المجتمع لحرية الإنسان[1].

و«الإنتلجنسيا»[2]، ليست طبقة منفصلة عن المجتمع، إذ لا تشغل حيزاً مستقلاً في نظام الإنتاج الاجتماعي؛ بل هي فئة مثقفة تتألف من أناس يمارسون نشاطاً فكرياً بحكم مهنتهم، كرجال العلم والفن والمهندسين والأطباء والمحامين والمعلمين[3]. ويذهب البعض إلى حدّ اعتبار الإنتلجنتسيا[4] إحدى أنواع الصفوة، ويسمونهم «الصفوة الفكرية». ويقصدون بالصفوة: جماعة قليلة العدد في المجتمع، تتميز بصفات قيادية عبقرية، تستطيع من خلالها تسيير المجتمع، والتوفيق بين مكوناته وتناقضاته. وتتجلى أهمية هذه الصفوة الفكرية في كون الصفوات الأخرى في المجتمع، كصفوة رجال الأعمال، والصفوة البيروقراطية، والصفوة العسكرية، إنما هي في حاجة لتأييد هذه الصفوة الفكرية واستمداد المشروعية منها، إذ أن لها تأثيراً فكرياً وروحياً على جزء كبير من الشعب[5].

**الخلاصة**: أعطى المفكرون العرب للمثقف أسماء عدة، كالمفكر والنخبة والصفوة والإنتلجنسيا (وإن كانت هناك محاولات لإعطاء فروقات ما بين هذه الأسماء المصطلحية وبين مصطلح «المثقف»). وهم يتفقون على أهمية المثقف وضرورته للحياة العربية.

---

(1) الأحمر، أحمد سالم. «المثقف العربي: واقعه ودوره»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص64 ـ 67.

(2) هكذا ورد المصطلح عند ذكر المفكر، بدون وجود تاء قبل السين.

(3) صالح، صلاح. «الثقافة العربية ومشكلات تبادل الإنتاج الثقافي»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص200.

(4) هكذا ورد المصطلح عند المفكر، بوجود تاء قبل السين.

(5) المشاط، عبد المنعم. «بخصوص التوسع في الحديث عن الصفوة الفكرية وعن أنواع الصفوات الأخرى»، موضوع: «الصفوة السياسية والتنمية السياسية»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص126 ـ 144.

**ثامناً: المثقف بين المهام والعراقيل**

يشير العديد من المفكرين العرب إلى مأساوية وضعية المثقف العربي، ذلك أن المثقفين العرب عقيمون فكرياً؛ إذ «منذ بداية عصر «التنوير» العربي الحديث، لم يأت مثقف عربي واحد، بأي إضافة فكرية على ما قاله مفكر أو فيلسوف غربي، قديم أو حديث. بل ظل هذا المثقف يشرح أو يستشهد أو يتقمص دوراً فكرياً للآخر»[1]. بل إن هناك شبه إجماع لدى المثقفين العرب أنفسهم على أن «المثقف العربي» لا يُقدّم معرفة علمية أو نقدية للواقع العربي. لذلك فالمطلوب من هذا المثقف أن يقوم بالنقد والتحليل للواقع من أجل تجاوزه[2]. كما أن المثقف العربي يعاني من «تداخل الأزمنة الثقافية»، إذ يستهلك معارف قديمة على أنها جديدة، ويعيش صراعات الماضي على أنها جزء من صراعات الحاضر، وينعدم لديه الاستقرار الإيبستيمولوجي، إذ ينتقل من اليسار إلى اليمين أو العكس دون أي عناء؛ وهذا ما يفسر ظاهرة «المثقّفين الرّحّل»[3].

لكن، ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن للمثقف العربي دوراً مهماً لا بدّ أن يقوم به على الصعيد العربي، يتمثل في «البحث عن سبيل لقيام كتلة تاريخية بين القوى الاجتماعية الحية، والتيارات الإيديولوجية التي تنشد التقدم والتغيير، في اتجاه تعزيز الكيان العربي، وتوفير القوة والمناعة له»[4].

هناك من يُشخّص الوضعية المأساوية للمثقف العربي في عدم مقدرته على انتزاع الاعتراف بمشروعيته لحد الآن، وعدم تحقيقه شيئاً مما كان يسعى لتحقيقه، كونه ما زال غارقاً في سباته الإيديولوجي، ويسعى دائماً لمطابقة الواقع مع مقولاته المتحجرة أو ما يُدعى «بقولبة المجتمع» حسب أطره الضيقة وتصنيفاته الجاهزة. وهكذا، فقد مارس المثقف العربي ديكتاتورية فكرية تحت شعار الديمقراطية، فأصبح «شرطيّاً للأفكار»؛ ولعلّ هذا هو ما يفسر تراجع الحرية والنهوض والإنتاج

---

(1) ملكاوي، ثابت. **إشكالية العقل العربي بين الذات والآخر**. ص11.

(2) يعقوب، محمد حافظ. «المثقف والدولة: ملاحظات حول إشكالية الدولة في الثقافة العربية»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 23، 24، ص101 ـ 102.

(3) الجابري، محمد عابد. **تكوين العقل العربي**. ص44 ـ 45.

(4) الجابري، محمد عابد. لمجموعة من المفكرين العرب. **حوار المشرق والمغرب**. ص40.

الثقافي وخمود الإبداع الفكري[1]. فالمثقف العربي أصبح فاقداً للمصداقية والفاعلية وأعجز من أن يقوم بتنوير الناس، بل أصبح بحاجة لأن يتنور هو أولاً، ويعيد تثقيف نفسه ونقد خطابه[2]. بالإضافة لذلك، فقد أصبح هشاً وعاجزاً، قياساً بالدور المنوط به في الانخراط بمشاريع النهوض العربي، إذ أنه آخر من يفكر فيما يحدث، وأقل من ينتج في مجال الأفكار[3]. بل أضحى مجرد مجترّ للنماذج، يعمل على استعادتها فقط، فأصبح أسيراً لها[4]، ومروّجاً ومدافعاً عن أفكارها؛ أي مجرد داعية للتنوير؛ بعكس «المثقف الغربي» الذي صنع التنوير[5].

أصبحت مشكلة المثقف العربي ليست مع الواقع، بل مع أفكاره وعجزه عن فهم الواقع كما هو. ولن يكون الحلّ إلا بقيام المثقف نفسه بنقد أفكاره. وكان الخطأ الجسيم الذي وقع فيه المثقف العربي أنه عمل على نفي الوقائع كي تصحّ أوهامه، فأنكر المستجدات والتحولات، سواء في الوقائع أو في الأفكار[6]. لذا، لا بدّ من تحرر كلّ من «المثقّف» و«المفكّر» من أوهامهما الإيديولوجية، فهذا التحرّر سيعينهما على إنتاج خطاب جديد عن الحداثة والتقدم. فالمطلوب من «المفكّر» أن يعمل بخصوصيته، وأن يُظهر ميزته كمنتج للأفكار، على اعتبار أنه الذي يفكّر ضدّ بداهات فكره، ويفلت من شباك ذاكرته. فهو من يخرج على منطق المماهاة كي يصوغ تجاربه بابتكار لغته وأدواته المفهومية. فهو لا يدافع عن أفكار مسبقة، بقدر ما يخلق أفكاراً وإشكالات تتغير معها العلاقة الإنسانية بالفكر والعالم. والمطلوب من المثقّف أن يتخلى عن دور الشرطي العقائدي، إذا أراد أن يُحسن قراءة الأحداث، أو أن يُسهم بصورة فعّالة في ورشة الإنتاج الفكري، على المستوى العالمي. فحراسة الأفكار، هي مقتلها. فالنقد مهم له، من أجل تغيير علاقته بذاته وأفكاره، وبالغير والعالم[7].

---

(1) حرب، علي. **أوهام النخبة**. مرجع سابق، ص24 ـ 25.

(2) المرجع السابق، ص65.

(3) المرجع السابق، ص77 ـ 78.

(4) المرجع السابق، ص93.

(5) المرجع السابق، ص59 ـ 60.

(6) المرجع السابق، ص29 ـ 30، ص42، ص80 ـ 81، ص83، ص108، ص124، ص130 ـ 132.

(7) المرجع السابق، ص84 ـ 86، ص99 ـ 100.

بل إن المهمة الأصيلة للمثقّف تتمثل في ترجمة الواقع إلى إشكاليات فكرية، أو صوغ العلاقة بالعالم صياغة مفهومية، على نحو يمكن استثماره، سياسياً وعملياً، في عقلنة السلطات والقرارات والممارسات، أو في صناعة الأحداث والتعامل الفعال مع الوقائع. هذه المهمة تتطلب وضع المقولات المتداولة، في الخطاب الثقافي، موضع النقد والفحص، من أجل تفكيك الأوهام التي تستوطن الذهن وتمنع أهل الفكر من ممارسة التفكير بصورة خلّاقة ومثمرة[1]، ذلك أن أزمة الثقافة العربية والمثقف العربي إنما نبعت من فقد صلة المثقف بواقعه[2]، ومن ابتعاده عن معالجة الواقع العربي، وانصرافه لمعالجة الإشكالات الإبستيمولوجية واللغوية والأنتولوجية الموجودة في الغرب[3]. وقد كان الخطأ الذي وقع فيه غالبية المفكرين العرب النهضويين هو انتزاعهم الأفكار من سياقها الغربي ومحاولة تطبيقها على الواقع العربي، دون الإلمام بالشروط التاريخية التي طُبّقت فيها هذه الأفكار[4].

ينبّه البعض إلى أمر خطير، يتمثل في أن أزمة الأمة الحالية إنما هي أزمة نظرة نتجت عن عدة أسباب؛ من أهمها: غياب نخبة من المفكرين النيرين، ذلك أن أغلب مفكري الأمة متغربون ثقافياً، ويمارسون نوعاً من الرقابة الذاتية على أقوالهم وكتاباتهم، بل إن البعض منهم يبيع نفسه لمن يُقدّم المزيد[5]. وعلى الرغم من ذلك، فللمثقف في البلاد المتخلفة دوراً لا بدّ من القيام به، يتمثل في محاولة تقليص الفجوة الموجودة بين الشعب وأصحاب القرار، عن طريق الرّفع من مستوى تفكير رجل الشارع من جهة، والقيام بنقد بنّاء يواجه به المسؤولين من جهة أخرى[6]. كما أن المثقف مدعو لأن يطابق ما بين أقواله وأفعاله؛ لأن مصداقيته إنما تتحقق من خلال ذلك[7].

تتجلى الوضعية الرثة للمثقف العربي، في رأي البعض، في أن هذا المثقف

---

(1) المرجع السابق، ص130.
(2) الدندشلي، مصطفى. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي». ص815.
(3) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي**. ص24.
(4) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. ص54 ـ 58.
(5) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. ص286.
(6) المرجع السابق، ص129.
(7) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. ص79.

«بقي ـ إلى اليوم ـ أسير حلول ثلاثة لا رابع لها: إما الرجوع إلى الماضي والاحتماء بالتراث، وإما القفز نحو المجهول والارتماء في أحضان الغرب، وإما محاولة التوفيق بين الموقفين ضمن شعار ما يُسمى بالتراث والحداثة حيناً، أو الأصالة والمعاصرة أحياناً أخرى. ولقد أثبتت هذه المواقف الثلاثة، فشلها تباعاً أو متزامنة. فالرجوع إلى الماضي يفصلنا عن العصر. واتباع الغرب يفصلنا عن الجذور. أما التوفيق، فليس سوى تلفيق يحوي في دفتيه داء الانبتات والتأزم. وجميعها انقطاع عن التاريخ وتحريف للواقع، وإغفال لشروطهما. ولن يمكن بناء مستقبل دون الاستناد إلى ماض أصيل، وواقع ثابت.

مَ الحل[1] ـ إذن ـ؟ وكيف الخروج من عنق الزجاجة؟ لا مفرّ من حركة اعتزال جديدة، بلباس العصر: فيها من العقلانية ومراعاة الواقع، ما يجعلها مواكبة للتاريخ والعصر. وفيها من التجذّر والأصالة، ما يجعلها منغرسة في تربتها الأصيلة؛ أي أنها حركة عقلانية من داخل الفضاء الثقافي العربي الإسلامي. ذلك هو المشروع الثقافي الكفيل بتدارك ما فات وما سيفوت»[2].

والملاحظ هو أن الموقف التوفيقي الذي رفضه هذا المفكر، هو الرأي الذي يدعو إليه، وإن استخدم مصطلحات وألفاظ أخرى، إذ أن الموقف التوفيقي هو الذي يحاول الاستفادة من الماضي والتراث، ومن المعاصرة، بما يخدم الواقع ويواكب العصر، بأسلوب عقلي رزين. وهذا التذبذب في الرأي، لدى العديد من المفكرين العرب، إنما نتج عن الواقع العربي الرديء الذي يجترّ مشكلاته ولا يضع حلولاً لها، بما أدى إلى حالة رفض عامة لكل ما في الفكر العربي.

هناك من يلفت النظر إلى ظاهرة جليلة الخطر، هي ظاهرة «اغتراب المثقف»، والتي لها جانبان: أحدهما إيجابي، والآخر سلبي. فمن الجوانب الإيجابية لهذا الاغتراب: الخلق الفكري والإبداع لشيء لم يكن، والموضوعية؛ لأن المثقف بذلك إنما يخرج عن المؤثرات المحلية والمجتمعية، ويدفع المجتمع نحو التقدم. فهذا الاغتراب يكون ظاهرة صحية، وشرطاً للإبداع الفكري عندما لا

---

(1) هكذا وردت في الأصل.

(2) الكيلاني، مصطفى. «وعي اللحظة الراهنة في منظور الـ(نحن)»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 90، 91، ص59 ـ 60.

ينفصل المثقف كلية عن المجتمع، وإنما يكون على درجة معينة من الانفصال والاغتراب[1]. كما تتجلى الدعوة إلى توفير جوّ من الحرية للمثقف العربي، ذلك أن المجتمع العربي لا يمكن أن يتقدم «تقدماً حقيقياً، إلا عن طريق الممارسة الحرة لمواهب مثقفيه»[2]. فلا خلاف لدى المفكرين حول ضرورة الحرية للمثقف[3]، حيث إن النقيض للحرية هو إرهاب المفكر والمثقف، والذي يعمل على قتل كل نهضة ونسف كل تقدم[4].

ويذهب البعض إلى حدّ القول بأن فتح الباب للديمقراطية إنما هو أحد مهام المثقف[5]. فالملاحظ أن العلاقة جدلية ما بين إبداع المثقف والحرية، ذلك أن الحرية ضرورية للمثقف كي يمارس دوره الطبيعي في ترقية مجتمعه، كما أن هذا المثقف نفسه مطالب بالعمل على توفير مناخ الحرية التي هي، في الوقت نفسه، ضرورة له. وفي المقابل، لا بدّ للمثقف من أن يحترم «الفكر»، ويفكر بأسلوب نقدي، ويكون ولاؤه الوحيد للبحث عن الحقيقة[6].

في حين ينبّه آخرون إلى أن من وظائف المثقّف القيام بالتغيير. والمقصود بالتغيير: عملية تحويل وتبديل وتجميل بصورة مقصودة مخطط لها بعناية، وهذه العملية تشكل أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تطمح إليها الشعوب لترقية نوعية حياة الإنسان في جميع جوانبها. لكن ذلك التغيير يتطلب تغييراً في المنظومة المفهومية والنفسية والقيمية للمجتمع. ولكي يكون المثقف قادراً على إحداث التغيير المطلوب، لا بدّ أن تتوافر فيه مواصفات معينة؛ منها: الإحاطة بالواقع، والرؤية المستقبلية والموضوعية، والارتباط بتراث أمته؛ بشرط أن يتوفر له حرية

---

(1) علي، محمد أحمد إسماعيل. بخصوص مظاهر اغتراب المثقف وعن الجوانب الإيجابية والسلبية فيه: «المثقف العربي وفعاليته الاجتماعية»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص157 ـ 163.

(2) علي، محمد أحمد إسماعيل. «حول مفهوم المثقف»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص202.

(3) سعفان، إبراهيم. **أزمة الفكر العربي**. ص13.

(4) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. ص155.

(5) الفلكي، ضياء. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص426.

(6) علي، محمد أحمد إسماعيل. «المثقفون العرب والتنمية الذاتية»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص114.

التعبير[1]. ويحدّد البعض المهام الملقاة على عاتق المثقف العربي في مهمات ثلاث؛ الأولى: حلّ الازدواجية في الماضي، والثانية: حلّ الازدواجية في الحاضر، والثالثة: حلّ تعدد الاتجاهات في ثقافة المستقبل وضرورة الاختيار بينها طبقا لمتطلبات الحاضر[2]. ويذكر آخرون أن خلق وصياغة الوعي العام هي أحد مهام المثقّف، إلى جانب دوره الطبقي والاجتماعي[3].

ينظر بعض المفكرين إلى ضرورة ارتباط المثقّف بتراثه[4]، ذلك أن من مهام المثقف القيام بـ«تنقية التراث الثقافي، لاستخلاص القيم الإيجابية والأصيلة، وتحويلها إلى برامج تحقق الدافعية، ومن ثم الإنجاز بين أفراد المجتمع»[5]. وهناك اعتقاد سائد لدى العديد من المفكرين مفاده أن على المثقّف القيام بالنقد، نظراً لأن الدور الحقيقي للمثقف هو «أن يدرك الواقع بكل جوانبه، إدراكاً نقدياً شاملاً، وإن[6] يستوعبه، ويتحسس ما فيه من إيجابيات ليقف معها ويدعو إليها مقاوماً ما يراه سلبياً ومعوّقاً»[7]. فالمثقفون النقديون هم وحدهم الذين يجددون الحضارات[8]، والمثقف النقدي المبدئي هو الذي يحتاجه المجتمع العربي[9]. فعملية النقد الذاتي ضرورية لتطوير منهج أكثر فاعلية للتعامل مع المشكلات

---

(1) القاسمي، علي. بخصوص التوسع في مواصفات المثقف المطلوبة للتغيير: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «المثقف والمستقبل»، ج1، ص224 ـ 227.
الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. ص102.

(2) حنفي، حسن. «ما الذي يمنع المثقف العربي من التفكير في المستقبل»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 90، 91، ص50.

(3) شعراوي، حلمي. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «الكارثة والوقفة مع النفس»، ص194.
منيف، عبد الرحمٰن. **جريدة القدس العربي**، عدد 1114 (الخميس 10/ 12/ 1992م) ص6، عمود 1.

(4) عبد الفتاح، عبد الفتاح محمد. **أزمة الفكر العربي**. ص152.

(5) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. ص293.

(6) هكذا ورد الحرف في الأصل، وأظن الأفضل أن يكون: (أن).

(7) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. ص248.

(8) صالح، هاشم. «أركيولوجيا الحداثة (4)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5679 (الخميس 16/ 6/ 1994) ص10، عمود 4.

(9) كاسوحة، مراد. «المثقف العربي: الواقع والطموح»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص96 ـ 97.

العربية، يتجاوز النظرة التجزيئية إلى نظرة أشمل، ويُحجّم الاعتبارات العاطفية لحساب العقل والموضوعية[1].

من المفكرين من يذكر مصطلح «العلماء»، ويعتبر أن الدور الحضاري المنوط بهم إنما يتجلى في العمل على خلق المجتمع المتقدم[2]؛ لذا، فعلماء الأمة مطالبون ببثّ روح النهضة في المجتمع ودفعه لطريق الحضارة والتقدم[3]، و«الشخصية العلمية، مكلفة بأن تؤدي دور التنوير في المجتمع. والتنوير المطلوب هو، تغذية القيم الإنسانية في شخصية الإنسان، ومقاومة الأمراض الاجتماعية بكل الوسائل [...]. والعالِم الذي لا يقوم بدور التنوير، لا يؤدي مهمته المقدسة، ويُسهم من خلال سلبيته في تكريس حالات التخلف»[4].

وهناك آخرون يتحدثون عن مصطلح «النّخبة»؛ وأن على هذه النخبة مسؤولية بث فكر النهضة، وجعل المشروع النهضوي قضية ذاتية يومية تلتزمها الجماهير، كما أنها مسؤولة عن تربية الكوادر والقيادات الواعية والقادرة على الوفاء بمسؤوليات العمل للمشروع النهضوي الحضاري العربي[5].

يتحدث البعض من المفكرين عن ضرورة تفاعل «المفكّر» مع قضايا وعلوم عصره. وهذا التفاعل يبدأ بنقد الواقع معرفياً، بما يسهم في توليد المعرفة الجديدة المبدعة[6]. بل إن وظيفة المفكرين العرب «يجب أن تتأطر، بضرورة تجديد الفكر العربي (مفهوماً وممارسة). ولا مفر من أن يكون ذلك، من خلال الديمقراطية، والتنظير لها، في إطار غايات المجتمع العربي»[7]. هنا، تتجلى الحاجة إلى

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق. «المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 68 (ديسمبر/كانون الأول 1991م) ص111.

(2) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص175 ـ 177.

(3) العمري، أكرم ضياء. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**. سلسلة كتاب الأمة، عدد 39، ط1/ 1994م، ج1، ص146.

(4) النبهان، فاروق. **مجلة دار الحديث الحسنية**. عدد 11 (1993م) ص6.

(5) نعمان، عصام. «العرب والعصر»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 158، ص35 ـ 37.

(6) محفوظ، محمد. «التجديد الثقافي في المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص36.

(7) ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «أزمة الخليج: قراءة أولية للعوامل الداخلية والخارجية». دار البصام، ص91.

الانفتاح النقدي على الآخر. ذلك أن «المفكر العربي، بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الانفتاح على الآخر الثقافي، انفتاحاً نقدياً خالياً من المسلّمات والأحكام المسبقة، التي غالباً ما تخلط بين الصراع الفكري القائم على قوة المنطق، والصراع السياسي القائم على منطق القوة»[1].

يتجه المفكرون العرب إلى ذكر عدد من المعوّقات في طريق «الطبقة المثقفة»؛ فيعتبر بعضهم أن سيادة «السياسي» وهيمنته على الواقع والإنتاج الثقافي، والتي كانت نتيجة لانفصال المثقف العربي عن السلطة وفكه الارتباط معها، قد أدت لإقصاء الفكر والمثقفين، وجعلتهم يستجيبون لما يريده السياسي منهم، للمحافظة على مواقعهم[2]. فالسلطة في البلاد العربية عملت على إنهاء دور المثقف؛ لأنها أصبحت تعتقد أنه يمكنها أن تستمد الشرعية لنفسها من نفسها، دونما حاجة لرأيه أو مبايعته[3]. في حين يعتقد آخرون أن تبني المثقفين العرب لخطاب السلطة العربية هو أحد العوائق التي تعاني منها الطبقة المثقفة[4]. ويُجمل البعض العراقيل التي تواجه المثقفين الملتزمين بقضايا أمتهم في «جملة من التحديات، ليس أقلها التحديات الحضارية المتمثلة في مقاومة التخلف، والتحديات الاقتصادية المتمثلة في الدعوة إلى التحرر من التبعية، والتحديات الأساسية المتمثلة في تحديث البنيات السياسية وصدّ النزعات الإقليمية، والتحديات الثقافية المتمثلة في بناء الهوية وغيرها. [...] أما في المجال الثقافي، فالمهام جسيمة أيضاً، وتتمثل في الدعوة إلى العلم والروح العلمية، وفحص ونقد آليات الواقع الاجتماعي والثقافي، التي تُذكي التأخر والتبعية، والدعوة إلى تحديث الفكر وطريقة التفكير، والتفتح على المناهج الحديثة، والانتقال إلى زمن العالم لفهمه بمقولات ومفاهيم جديدة»[5].

---

(1) الشايبي، رضا. «حول مفهوم الحرية عند ج.ستيورات ميل»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 96، 97، ص34 ـ 35.

(2) بنيس، محمد. **الشعر العربي الحديث (مساءلة الحداثة 4)**. ص152 ـ 153.

(3) لبيب، الطاهر. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب» من التعقيبات، ص211.

(4) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. ص53.

(5) «مهام المثقف العربي وتحديات المرحلة الراهنة»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، الدائرة العلمية في المجلس القومي للثقافة العربية، ص8 ـ 9.

في حين يحصر آخرون هذه المعوّقات التي تعوق المثقف العربي عن القيام بالأدوار المنوطة به في: نخبوية الثقافة والمثقفين، والتي يُعبّر عنها بالقطيعة مع الناس العاديين أو الجماهير، وبتعبير آخر: الانفصال عن المجتمع؛ وعدم تحديد الأوّليّات، والذي نتج عن عدم رؤية الواقع كما هو؛ وعدم وضوح العلاقة بين السياسي والمثقف؛ وغياب «المثقف العضوي» (الذي ينشر تصور الطبقة التي ينتمي إليها ومشروعها الحضاري للعالم)، والذي نتج عن ضعف المجتمع المدني العربي[1]. لذا، فهناك اتجاه قوي إلى «نقد المثقف»؛ لأن «محاسبة المثقفين العرب، ووضعهم على مائدة التشريح؛ عمل حضاري، لا تقوم به إلا المجتمعات العريقة، الممتلئة بالصحة والعنفوان»[2]. يجدر التنبيه إلى أمر مهم جداً، يتمثل في أن ازدهار الثقافة والمثقفين مرتبط بازدهار المجتمع اقتصادياً؛ فكلما انفتح المجتمع على العالم تجارياً واقتصادياً، كلما ازداد حظه من التفتح الثقافي والازدهار الفكري والعلمي. وكلما انغلق على نفسه، انغلق الفكر أيضاً وضعف عنده[3].

يُرجع البعض سبب بطئ الحركة الثقافية، وعدم بروز المثقف الملتزم الخلّاق والمساهم في الإثراء المستمر والمتجدد للحركة الثقافية في العالم العربي، إلى أمر غريب يتمثل في عدم إفراز المجتمعات العربية لتركيبة طبقية متكاملة، إذ ما زالت في حالة انتقال وتحول غير واضح المعالم[4]. ويبدو أن هذه مقولات قديمة، انتهت مع انتهاء الاتحاد السوفياتي السابق. لكن يبدو المثقف العربي، عموماً، وكأنه ما زال يعيش عصر الشعارات السياسية، ويتعامل مع مقولات عقائدية ومفاهيم سياسية تجاوزها الزمن. وهذا ما يجعله غير قادر، لحدّ الآن، على التعايش مع عصره، وغير مؤهل بالتالي لقيادة مجتمعه نحو حرية حقيقية، وديمقراطية إنسانية، ونهضة حضارية واقتصادية عصرية[5].

---

(1) أبو حلاوة، كريم. «المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص86 ـ 89.

(2) صالح، أحمد عباس. «وضع المثقفين على مائدة التشريح» (دور المثقفين العرب 8)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5610 (الجمعة 8/ 4/ 1994م) ص9، عمود 2.

(3) صالح، أحمد عباس. «المثقفون العرب... منافقون أم أحرار؟»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5561 (الجمعة 18/ 2/ 1994م) ص9، عمود 2.

(4) البدوي، عبد الجليل. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، ص209 ـ 210.

(5) ربيع، محمد عبد العزيز. «ديمقراطية الفكر وغوغائية السياسة»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1263 (الأربعاء 9/ 6/ 1993م) ص11، عمود 5.

**الخلاصة**: يتفق المفكرون العرب على مأساوية وضعية «المثقف العربي»، ووجود عوائق عدة تعترض طريقه للقيام بمهمته الشاملة، والمتمثلة بالعمل على تحضّر وتمدّن المجتمعات العربية (وإن كان البعض منهم قد ذكر مهمات فرعية كخلق الوعي وتنقية التراث...؛ لكن هذه المهمات الفرعية ستؤدي في النهاية للمهمة الكبرى أي بناء الحضارة العربية من جديد). ومن أهم هذه العوائق: النظرة الخاطئة للمثقف عن واقعه ودوره، والسلطة الديكتاتورية.

**تاسعاً: المثقّف والدور الحضاري**

تتجلى أهمية «المثقّف» (بمختلف مسمياته من مفكر وعالم ونخبة وإنتلجنسيا)، لدى المفكرين العرب، في كونه مسؤولاً عن أمور جسيمة خدمة لمجتمعه وحضارة أمته. ذلك أن النهضات الفكرية التي عرفها التاريخ، إنما كانت من عمل «نخبة فكرية». لذا، لا بدّ من قيام «إنتلجنسيا عربية جديدة» تكون منتظمة في التراث العربي لأجل تجديده من الداخل، وكذلك منفتحة على الفكر العالمي المعاصر من أجل مسايرته[1]. لكن هذه النخبة التي تحقق الازدهار الثقافي لا بدّ أن تكون قاعدتها العريضة ملتحمة كلّية بجسم المجتمع، كي تمثّل فئاته وطبقاته المختلفة، وتُعبّر عن آلامه وآماله، وتعمل على تنشيط عملية الانصهار داخله وتحريك مكامن القوة والخصوبة في أحشائه[2]. ولا بدّ أن يكون همّ المثقف النهضوي العربي هو تحقيق التمدن العربي، بمواكبة ومسايرة العصر وتطوره وتقدمه، والاقتباس من منجزاته المادية والفكرية[3]. فالمثقفون هم القادرون على بلورة المشروع الثقافي الحضاري، إذ لا أحد يستطيع الإنابة عنهم في تحقيق ذلك[4]، وهم القادرون على بناء أي مشروع من مشاريع النهضة[5]، والذين

---

(1) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. ص63.

(2) المرجع السابق، ص82.

(3) المرجع السابق، ص102.

(4) الجابري، محمد عابد. «الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174، ص13 ـ 14.

(5) الواعي، توفيق. بخصوص التوسع في متطلبات مشاريع النهوض: **معالم على الطريق (1)**. ص96 ـ 99.

يحافظون على التوجه الحضاري للأمة. والأمة التي يكون فيها علماء ومثقفون يجهرون بكلمة الحق دون خوف هي التي يصح أن يُطلق عليها وصف «الأمة الحضارية»[1].

النخبة العربية هي رائدة التجديد في الفكر العربي، والتي تستطيع البدء بالتغيير والتجديد ونشره على الدوام، ذلك أنها تتكلم عن علم ومنهجية واستراتيجية، وتستطيع أن تغيّر «العقل العربي» بأسهل مما يُتصور[2]. وهذا المثقّف النخبوي هو المسؤول عن بلورة مشاريع النهوض، بما يُخرج الدول العربية من حلقة التبعية والاعتماد على الغرب[3]. وإن كان البعض قد ذكر مصطلح الإنتلجنسيا الثقافية العربية[4]، والتي ينتظرها دور عظيم لتحقيق شروط النهضة العربية، لكن ذلك يتطلب انتقالها من مواقع الوعي المستلب الراهنة إلى مواقع الوعي المطابق لحاجات التقدم العربي[5].

المثقّفون هم أكثر العناصر تفهماً لواقع التخلف العربي، والأشدّ وعياً بضرورات ومتطلبات تغيير الواقع وتحديثه، وأقوى دعاة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي[6]، وهم المسؤولون عن الإصلاح الاجتماعي[7]، وبناء وتشييد المجتمع والشخصية والكرامة العربية، وتشييد صرح المعرفة

---

(1) المرجع السابق، ص123 ـ 124.

(2) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. ص333 ـ 334.

(3) البدوي، عبد الجليل. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، ص210 ـ 211.
صادق، عوني. «الوضع العربي (2)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6507 (السبت 21/ 9/ 1996م) ص17، عمود 1.
ضاهر، مسعود. «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص817 ـ 818.

(4) ضاهر، مسعود. بخصوص التوسع عن وضعية النظام الثقافي العربي وعن القوى المؤهلة لإعداد المشروع الثقافي العربي الجديد: «ملاحظات نقدية حول شعار: نحو نظام ثقافي عربي جديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص29 ـ 32.

(5) الخطيب، منير. «موضوع الإيديولوجيا في الفكر العربي المعاصر»، **مجلة الوحدة**. عدد 75، ص110.

(6) الزيات، السيد عبد الحليم. «المثقفون المصريون بين جدليات النشأة وإشكاليات الفعل»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص149.

(7) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص181 ـ 184.
وهو يذكر خمس طوائف من المثقفين يقع على عاتقهم القيام بمهمة الإصلاح الاجتماعي وهم: =

والأخلاق. لكن هذا البناء والتشييد يتطلب عدة أمور، أهمها: القدوة الصالحة، والرسالة الإصلاحية، والعمل التربوي، والأمر بالمعروف، والدعوة المنظمة للإصلاح[1]. فالاعتقاد السائد هو أن المثقف ضروري لتحقيق النهضة العربية[2]. ويذهب البعض إلى القول بأن للمثقّف دوراً حاسماً «في إحداث التغيير الاجتماعي، كما أثبتت ذلك الخبرة التاريخية في العالم، وفي الوطن العربي، على السواء. غير أن هذا الدور، يقتضي تحول المثقف من مثقف منعزل إلى مثقف عضوي قادر على الالتحام مع الجماهير»[3]. فالمثقف العربي هو عتلة التغيير والأداة الأساسية في مؤسسات الوعي الاجتماعي العربي، وفي عملية التثوير الثقافي[4]. كما أنه وسيط يعمل على الحدّ من الاستبداد والطغيان[5].

يذكر البعض مصطلح «النّخبة»، ويشيرون إلى أمر في غاية الأهمية يتمثل في أن «النهضات الفكرية التي عرفها التاريخ لم تخطط لها الحكومات، بل كانت في الغالب، من عمل نخبة، تحمل همّ الحاضر والمستقبل، نخبة تستقطب النشاط الفكري في بلادهم[6]، بما تقيمه من حوار بين أفرادها، وما تشيعه في الوسط الثقافي العام المحيط بها، من روح علمية نقدية ورؤى فلسفية مستقبلية»[7]. وهناك من يتحدث عن «عقل النخبة» الذي يتمثل في رجال السياسة، ورجال الإعلام (المقروء منه والمسموع والمرئي)، ورجال الفكر، ورجال الثقافة، ورجال التربية،

---

= أعضاء الحكومة، ورجال السياسة، وممثلو الأمة المنتخبون في البرلمان، ورجال التعليم والصحافة، ورجال القضاء.

(1) الهلالي، إبراهيم**نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص193 ـ 196.

(2) السعداوي، نوال. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص196.
حركات، إبراهيم. «من أجل استراتيجية ثقافية للمجتمع الإسلامي»، **مجلة دعوة الحق**. عدد 293، الجزء الثاني والأخير، ص55 ـ 56.

(3) يسين، السيد. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «مستقبل المجتمع المدني: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني»، ص793.

(4) محمد، نجاح. «القمع» والآخر «والعقل العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79/ 80، ص166.

(5) حرب، عليّ. **أوهام النخبة**. ص131.

(6) هكذا وردت الكلمة في الأصل، وأظن الأفضل أن تكون هي: (بلادها).

(7) حاج حمد، محمد أبو القاسم. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير والحركات الإسلامية»، ص397 ـ 398. =

والذي يناط به في الغالب توجيه الأمة سياسياً وثقافياً وحضارياً[1].

في حين يرد لدى البعض مصطلح «المفكّر»، وأن هذا المفكر هو مرآة المجتمع من حيث التخلف أو التقدم[2]. ويذكر آخرون مصطلح «العالم»، وينظرون للمجتمع العلمي أو مجتمع العلماء على أنه قادر على الإسهام في ترشيد الرأي الحضاري العام، وتوجيه السياسيين، وتنمية المجتمع[3]. فالعلماء رمز حضارة الأمة وتقدمها وهيمنتها على بقية الأمم[4]. والعلماء والباحثون (العرب على الخصوص) هم شريحة من احتياطي التنمية؛ لذا فاستغلال طاقاتهم سيدفع عملية التنمية العربية إلى الأمام[5].

يرد لدى بعض المفكرين مصطلح «الأساتذة»، والذين يعتبرونهم رسلاً للاستنارة والمعرفة والتقدم[6]. في حين يتحدث آخرون عن «الحكماء والفقهاء»، والذين يشكّلون في الأمة العربية والإسلامية خميرة نهوضها[7]. ويرد مصطلح «الشيخ» لدى مفكرين آخرين، ويعتبرون أن هذا الشيخ مهم للنهضة الحضارية، بشرط أن يكون شيخاً عقلانياً مستنيراً، مستعداً لمواكبة حركة الدولة الحديثة، ويتقبل ما لا يتناقض مع أصول الدين ما دام أنه يضيف شيئاً جديداً للحاضر ويفيد في التحولات الجديدة[8].

---

= ومن الجدير بالذكر أن هذا القول موجود حرفياً عند: الجابري، محمد عابد في كتابه **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. ص63.
والاختلاف إنما هو كلمة (بلادهم)، إذ وردت عند: الجابري: (بلادها). وقد سبقت الإشارة إلى ضرورة تصحيحه.

(1) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. ص92.

(2) النبهان، محمد فاروق. **مجلة دار الحديث الحسنية**. المقدمة، عدد 9 (1991م) ص8 ـ 9.

(3) مصطفى، عدنان. «مسؤولية المجتمع العلمي العربي: انطباعات حول البحث عن رؤية جديدة»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174، ص62 ـ 65.

(4) عربود، أحمد عبد المنعم. «قيمة العمر»، **مجلة الوعي الإسلامي**. عدد 325، ص110.
الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. ص205.

(5) لقوشة، رفعت. «مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص16.

(6) سليم، نبيل. «إشكالية البحث العلمي والهدف القومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص36.

(7) حسنه، عمر عبيد. **كيف نتعامل مع القرآن**. مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي، ص219.

(8) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. ص219 ـ 221.

يحذّر، في المقابل، العديد من المفكرين من خطورة غياب المثقف على الحضارة على العموم، وعلى الحضارة العربية على الخصوص، على اعتبار أن انقراض المثقف العربي إنما هو انقراض للهوية والحضارة العربية[1]. ويلفت البعض الانتباه إلى أمر مهم، يتمثل في أن إخفاق المشروع النهضوي القومي في العالم العربي، إنما كان بسبب افتقاره لنخبة رائدة مهيمنة[2]. ويوجد اعتقاد مفاده أن تقاعس المفكرين العرب عن دورهم الطليعي، إنما هو تكريس لأزمة الأمة وتفاقمها[3].

هناك تحذير من أمر خطير، يتمثل في هدر «النخبة» (أو مجزرة النخبة) في العالم العربي، سواء بطريق الرشوة أو القمع، على اعتبار أن ذلك ما هو إلا تأبيد للتخلف العربي[4]. كما أن لهدر النخبة جانب آخر، يبرز في هجرة الكفاءات المتعلمة العربية إلى خارج الوطن العربي، وبالتالي عدم استفادة البناء الحضاري العربي من خبراتهم. كذلك أضحى التواصل بين المثقفين العرب منعدماً، مما لا يساعد على بناء المشروع النهضوي العربي المنشود، وأصبح هؤلاء المثقفون أحد أسباب التخلف الحضاري العربي، نظراً لطابعهم القطعي والوثوقي في الأحكام[5].

من المفكرين من ينظر لدور المثقف نظرة ثنائية؛ إذ قد يكون له دور إيجابي في بناء وتقدم وازدهار المجتمع، وقد يكون دوره سلبياً على البناء الحضاري[6]. فعلى الرغم من اعتقادهم بأن المثقّف وحده هو الذي يعرف أسرار ومكنونات طريق النهضة والتقدم، وأن المثقفين العرب هم طلائع المجتمع الذين يحلمون بالمشروع الحضاري العربي الجديد؛ إلا أنهم، في المقابل، يرون أن مجتمع

---

(1) الرّيس، رياض نجيب. «المشهد الثقافي العربي»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1360، ص6، عمود 1.

(2) النقيب، خلدون. «مصداقية الخطاب العربي المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 50، ص224.

(3) إسماعيل، محمود. (مداخلة). المرجع السابق، ص231.

(4) العلوي، سعيد بنسعيد. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «نهاية الخطاب القومي الكلاسيكي»، ص178.

(5) ملكاوي، ثابت. **إشكالية العقل العربي**. ص40 ـ 42.

(6) الكنوني، عبد السلام أحمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، ج2، ص36.

النخبة العربية (وهو الفئة الاجتماعية التي قادت النهضة والتحديث في البلاد العربية، أو ما تُدعى بـ«الأقلية الاستراتيجية») هي التي تتحمل مسؤولية التخلف والتبعية واستمرارها في العالم العربي؛ لأنها جعلت النهضة والتقدم حكراً عليها ونهضة وتقدماً لها فقط، وبالتالي سقطت الأكثرية والأغلبية الشعبية (المجتمع الأهلي). وهذه النخب تعيش جسدياً في مجتمعاتها، بينما تعيش فكرياً وعاطفياً في دول الغرب وعواصمه، محتقرة كل ما يرمز إلى القيم التقليدية[1].

ترد في الكتابات العربية أيضاً مصطلحات «الباحث» و«العالم» و«التقني». إذ هناك اعتقاد أن تحقيق التنمية بحاجة للعلماء والتقنيين[2]. لكن هناك تحذير من أن الباحثين قد يكونون، في بعض الأحيان، عائقاً أمام التنمية والتقدم العلمي، وذلك بتبريرهم للتخلف العلمي، وتركيزهم على بعض مظاهر التقدم غير الحقيقية، وغير القائمة على الجهد الذاتي[3]. ويُلاحظ وجود دعوة قوية وملحة إلى تعاون «المثقف والعالم» مع «السياسي» من أجل تحقيق النهضة والتنمية[4].

**الخلاصة**: يتفق المفكرون العرب على أهمية «المثقف» للبناء الحضاري عموماً، ولعودة الحضارة العربية للوجود خصوصاً. لكن يشير البعض منهم إلى أن المثقف قد يكون عامل هدم حضاري، إذا لم يلتزم بأهداف وتطلعات وآمال مجتمعه وأمته، وإذا عاش على الانتهازية والمصلحة الشخصية. وتُعبّر الكتابات العربية عن مصطلح «المثقف» بذكر مصطلحات أخرى مثل: المفكر، والعالم، والإنتلجنسيا، والنخبة، والحكيم، والفقيه، والباحث، والشيخ. وهذا التوسع في المصطلحات المرادفة لمصطلح «المثقف»، إنما يدل على عدم وضوحه لدى المفكرين العرب بشكل كاف، من جهة. ومن جهة أخرى، يدل على أن موضوع «المثقف» قد شغل بالهم بدرجة كبيرة، مما جعلهم يعطونه كل هذه المرادفات.

---

(1) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. ص17 ـ 18، ص31 ـ 35، ص91، ص131، ص159 ـ 162.

(2) سلمان، سلمان رشيد. «أسباب هجرة الكفاءات العربية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77 (مارس/آذار 1994م) ص206.

(3) المرجع السابق، ص220.

(4) حسن، سيد دسوقي. «دور العلماء في مستقبل الحضارة الإسلامية»، **مجلة الهدى**. عدد 33 (شتنبر 1996م) ص25.

## عاشراً: المصطلحات والمفاهيم الثقافية بين الوضعية والأهمية

يرى المفكرون العرب أن لـ«المصطلحات والمفاهيم الثقافية» أثراً حضارياً مهماً. وفي المقابل، يتحدثون عن مأساوية وضعية هذه المصطلحات والمفاهيم في الواقع والفكر العربي. ذلك أن المفاهيم في الخطاب العربي الحديث والمعاصر «لا تعكس الواقع العربي الراهن، ولا تُعبّر عنه؛ بل هي مستعارة في الأغلب الأعم، إما من الفكر الأوروبي حيث تدل، هناك في أوروبا، على واقع تحقق أو في طريق التحقيق؛ وإما من الفكر العربي الإسلامي الوسيطي حيث كان لها مضمون واقعي خاص أو يُعتقد أنها كانت كذلك بالفعل. وفي كلتا الحالتين، فهي توظف من أجل التعبير عن «واقع» مأمول، غير محدد، «واقع» معتم، مستنسخ إما من هذه الصورة أو تلك، من الصور النموذجية القائمة في الوعي ـ الذاكرة العربية. ومن هنا، انقطاع العلاقة بين الفكر وموضوعه، الشيء الذي يجعل الخطاب المعبر عنه، خطاب تضمين، وليس خطاب مضمون [. . .]. وبعبارة أخرى: أنه إذا كانت المفاهيم تصاغ في العادة بعدياً، لتدل على واقع تحقق أو في طريق التحقيق، أو على الأقل توفرت شروط تحقيقه؛ فإن مفاهيم الخطاب العربي الحديث والمعاصر معطاة قبلياً، بمعنى أنها تنقل جاهزة إلى الفضاء الفكري العربي، حيث تُوظّف بلا تحديد ولا تدقيق، فتنتج بالتالي خطاباً متهافتاً متناقضاً»[1]. وقد نتج هذا الخلط في المفاهيم عن تداخل المرجعيتين الثقافيتين المعاصرتين في الذهن العربي والإسلامي: المرجعية الثقافية الغربية المهيمنة عالمياً، والمرجعية الثقافية الإسلامية التي أصبح فكرها تراثاً بالنسبة للعرب والمسلمين[2]. من هنا، تبرز الدعوة إلى تحرير المفاهيم والمصطلحات في العالم العربي من إسارها، على اعتبار أن هذه المسألة هي إحدى مشكلات الخطاب العربي المعاصر[3].

تتجلى الأهمية الحضارية للمصطلحات والمفاهيم في كون «المصطلح» أداة طبيعية لرؤية وتفسير تراث الأمة، والسبيل لتحرير العقل من إسار التبعية والتغريب،

---

(1) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص198 ـ 199.

(2) العلواني، طه جابر. «مستقبل العمل الإسلامي، الكلمة الختامية»، ص504 ـ 505.

(3) هويدي، فهمي. «سؤالنا الجوهري هو: هل نريد الإسلام نهجاً أم تعويذة؟»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5977 (الاثنين 10/ 4/ 1995م) ص9.

وخطوة على طريق الاستقلال الحضاري[1]. كما أن المصطلحات نقاط ارتكاز حضارية، ومعالم فكرية تحدد هوية الأمة، وأوعية لنقل الثقافة، وأقنية للتواصل الحضاري؛ لذا، من الضروري تحديدها وتوضيحها كي لا يؤدي عدم الوضوح إلى تسطيح شخصية الأمة وتقطيع صورة التواصل الحضاري[2]. فتحديد المفاهيم والمصطلحات (والتي يدعوها البعض بعالم الأفكار والعقائد) من أخطر ميادين التدافع الحضاري، ووسيلة من وسائل التحصين، وسلاح من أسلحة التدافع، وأداة من أدوات الحوار الحضاري، بالإضافة إلى كونها تعمل على تشكيل ملامح حضارة الأمة وقسمات شخصيتها ومحصلات الفكر وأبجديات قراءة الهوية ومعالم الطريق[3].

فلا بدّ من إدراك المصطلحات، إذ أن التساهل في استخدام مصطلحات نحتها الغير يؤدي لنتائج سلبية، منها التبعية الفكرية[4]؛ إذ من الخطورة أن يتم اقتباس المفاهيم من الغير (الغرب على الخصوص) دون وعي، حيث إن ذلك لن يؤدي إلاّ إلى التبعية الفكرية[5]. وتوجد كذلك مطالبة بالارتباط بالمفاهيم والمعايير التي تحملها الهوية المستقلة للعرب والمسلمين، إذ عن طريقها يمكن للعرب والمسلمين تحديد الخطأ من الصواب، وستساعدهم على القطع مع التبعية[6]. كما أن هناك دعوة إلى تطوير المفاهيم والمصطلحات؛ لأن ذلك ضرورة لمواكبة الواقع، وبدون ذلك سيستمر العجز العربي عن فهم الجديد، وسيظل العرب متأخرين عن العصر[7]. فالملاحظ وجود ارتباط شديد ما بين «المصطلح» و«الحضارة»، إذ يُعتبر المصطلح ركناً أساسياً في كل علم وفن وأدب. فالمصطلحات كانت ولا تزال، مقومات موضوعية ومحددات شكلية لكل إبداع حضاري؛ لارتباطها بالظروف التاريخية والعوامل الاجتماعية لثقافة كل شعب وأمة[8].

---

(1) عمارة، محمد. «إشكالية التحيز: الخصوصية الحضارية للمصطلحات»، ج1، ص143.

(2) السامرائي، إبراهيم. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **في شرف العربية**. ص12.

(3) القديدي، أحمد. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **الإسلام وصراع الحضارات**. ص22 ـ 23.

(4) الدجاني، أحمد صدقي. «إشكالية التحيز»، موضوع: «التحيز في المصطلح»، ج1، ص145.

(5) ياسين، بوعلي. «دور اقتباس المفاهيم في التبعية الفكرية»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص27.

(6) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. ص126.

(7) عبد الله، عبد الخالق. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص823.

(8) بولخمايز، مختار. «الفلسفة والفكر المعاصر»، موضوع: «البنية الاصطلاحية للنص الفلسفي»، =

من المفكرين من يتحدث عن «الرموز الحضارية»، التي منها الصليب للمسيحيين، والهلال للمسلمين. ويمكن إدراج الألوان من ضمن الرموز، كاللون الأخضر للمسلمين، والأحمر للشيوعيين. كما يمكن اعتبار بعض العبارات من ضمن الرموز الحضارية، مثل لا إله إلا الله للمسلمين، ووحدة ـ حرية ـ اشتراكية للحركات اليسارية. فهذه الرموز كلها ذات أثر بالغ وفعال، إذا تم إدخالها ضمن الإنتاج الحضاري في القصص والشعر والمسرح والخطابة[1]. فالأنساق الرمزية الحضارية دور يمكنها القيام به، يتمثل في تنشئة الفرد كفاعل حضاري، ونقل التراث الحضاري للأجيال القادمة كي لا تنقطع الاستمرارية الحضارية[2].

**الخلاصة**: يرى المفكرون العرب أن للمصطلحات والمفاهيم دوراً حضارياً مهماً؛ شريطة أن تنبع من ذات المجتمع والأمة، لا أن تكون مستوردة من الخارج. كما أن إعادة البناء الحضاري العربي يتطلب تحديد المصطلحات والمفاهيم المتداولة في الخطاب العربي.

### حادي عشر: الأدب والفن والدور الحضاري

يرى المفكرون العرب أن لـ«الأدب والفن» (وما يتفرع عنهما من مسرح وسينما وكلمة ولباس... إلخ) أهمية في البناء الحضاري. وسيجري تناول هذا الأمر بالحديث عن الأدب ودوره الحضاري، ثم عن الفن وأثره الحضاري، وبعد ذلك ذكر بعض أنواع الآداب والفنون.

### أ ـ الأدب:

تتمثل أهمية الأدب، لدى ثلة من المفكرين، في كونه مظهراً من مظاهر التنمية الثقافية الشاملة[3]، ويسهم في تشكيل الوعي الثقافي، وينمي قدرات

---

= محور العدد، **مجلة الوحدة**. عدد 98 (نوفمبر 1992) السنة التاسعة، ص51 ـ 52.

(1) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. ص49.

(2) الموصلي، حامد إبراهيم. «إشكالية التحيز»، موضوع: «تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري»، ج1، ص771 ـ 772.

(3) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. ص291.

المواطنين، الفكرية والمعنوية. فالأدب ضرورة للمجتمعات المتحضرة[1]، إذ أن له رسالة اجتماعية تتمثل في ترقية المجتمع، ومعالجة همومه، وترجمة تطلعاته[2]. كما أن الأنماط الأدبية السائدة في أي بلد، ما هي إلا انعكاس للعناصر الحضارية والثقافية والبيئية والتراثية لذلك البلد[3]، على اعتبار أن الأدب قد نبع من الموروث الحضاري للأمة[4]، وهو تعبير عن وجدان الأمة التي ينتمي إليها.

من هنا، فالأديب دور لا بدّ أن يؤديه، يتمثل في وصل الماضي بالحاضر والمستقبل؛ وهذا الوصل لا يكون بالتقوقع، بل باستيعاب الماضي وصولاً لامتلاك اللحظة الراهنة ثم الانطلاق منها نحو المستقبل، مع الانفتاح على تجارب الآخرين[5]. كما ينبغي للأديب أن يلتزم بقضايا مجتمعه وأمته كي يستطيع القيام بدوره في البناء الفكري[6]، إذ أن مهمة الأديب الأولى، في رأي البعض، «أن يكون نبي وطنه، يستشرف المستقبل ويبشر بما فيه من خير، ويحذر بما فيه من شر [...] من واجب الأديب الحق: أن يحمل هموم أمته، ويأخذ بيد شعبه، وينتشله من العجز والضعف والانهيار... وهو واجب أسمى... ومسؤولية تفرضها أمانة القلم»[7].

**ب ـ الفن:**

يتحدث بعض المفكرين عن أهمية «الفن المتكامل» للنهضة، ذلك أن النهضة تظل ناقصة ومبتورة، وغير مؤهلة للحياة، من دون فن. إن الفن المتكامل (من موسيقى، ورقص، وغناء، وألعاب، واحتفالات وأعياد متنوعة، وتمثيل، ونحت ورسم وتصوير ونقش...) أسّ أية نهضة، إذ قد تكون لدى دولة من الدول الحديثة ترسانة هائلة من الأسلحة، وثروة ضخمة، وغير ذلك من الأسباب المادية،

---

(1) مدانات، عدنان. «مقدمة في إشكالية العلاقة بين السينما والتلفزيون في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 85، ص170.
(2) إبراهيم، محمد. **أزمة الفكر العربي**. ص92.
(3) المرجع السابق، ص94.
(4) **نافلة الذهب**. مرجع سابق، ص99.
(5) المرجع السابق، ص108.
(6) المرجع السابق، ص106.
(7) المرجع السابق، ص100.

ولكن إذا لم يكن لديها فن يتمتع بأبعد أبعاد الحرية، فإن من المستحيل أن تُستكمل الصيغة النهضوية. فالنهضة، بافتقاد الفنون، لا تظل ناقصة فحسب، وإنما لا وجود لها على الإطلاق. كذلك هناك إشارة إلى أهمية «اللعب الجماعي الفلكلوري»، باعتباره عنصراً هاماً من عناصر الفن[1]. فالفن «ضرورة حضارية»[2]، ويُسهم في تشكيل الوعي الثقافي وتنمية قدرات المواطنين، فكرياً ومعنوياً[3]. و«الفنون الخلاقة» هي من عناصر التنمية الشاملة للمجتمعات[4]. بل يذهب البعض إلى أن حلّ مشاكل البشرية وخلاص الإنسان إنما يكمن بالاعتماد المطلق على الخيال، وبالتالي على الفن؛ لا بالاعتماد على الآلة[5]. وهناك من يلفت الانتباه إلى أهمية الاهتمام بـ«علم الجمال»، على اعتبار أنه «القاعدة الوحيدة، لأي نهضة أدبية وفنية وإبداعية لأي أمة»[6]. أما بالنسبة للدور الحضاري لـ«الفنان»، فيوجد من يعتقد بأن له دوراً أساسياً في التقدم[7].

### ج ـ من أنواع الآداب والفنون:

يذكر المفكرون العرب أن لبعض الأنواع المتفرعة عن الآداب والفنون دوراً وأثراً حضارياً مهماً. ومن هذه الأنواع:

**1 ـ السينما**: ينظر بعض المفكرين للسينما على أنها ضرورة حضارية للمجتمعات المتحضرة[8]، ذلك أنها «شكل معقّد من أشكال التعبير الحضاري؛ لأنها من ناحية، نتاج تركيبي؛ أي أنها مركبة من فنون أخرى سابقة عليها، ولها

---

(1) عبود، حنّا. «النهضة العربية: واقع أم أمنية»، **مجلة الوحدة**. عدد 81، ص45.

(2) الكركي، خالد. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص91.

(3) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص291.

(4) المرجع السابق، ص67.

(5) خزندار، عابد. **حديث الحداثة**. مرجع سابق، ص50 ـ 51.

(6) خليفة، محمد. «إشكالية علم الجمال في الثقافة العربية ـ الإسلامية الكلاسيكية والمعاصرة»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص127.

(7) بهنسي، عفاف. «تراث الفن الإسلامي والمستقبل»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، ص102.

(8) مدانات، عدنان. «مقدمة في إشكالية العلاقة بين السينما والتلفزيون»، **مجلة الوحدة**. عدد 185، ص170.

قواعدها وأصولها وقدراتها التعبيرية والتأثيرية والتصويرية. وهي شكل معقّد؛ لأنها من ناحية ثانية، ترتبط أشد الارتباط بالتقنيات الخاصة بها، وهي من هذه الناحية تشكل ظاهرة فريدة في تاريخ الفنون. وهي شكل معقّد؛ لأنها من ناحية ثالثة، وبحكم كونها تركيبية وبحكم خصوصية التقنيات التي تستند إليها، تعكس الواقع عن طريق صور ذات نظام إشارات مزدوجة الطابع، فهي إشارات واقعية ورمزية في آن»[1]. وتكمن أهمية السينما للعرب في كونها وسيلة تعبير حضارية يمكنها أن تسهم في التوعية الحضارية القومية العربية، والتعبير عن قضايا وهوية وتراث وشخصية ومشاكل العرب[2].

**2 ـ المسرح**: تتجلى أهمية المسرح، لدى بعض المفكرين، في كونه أحد الأعمدة الرئيسية التي تكشف عما يجيش في مخيلة المبدع ودواخله، سواء أكان مسرحياً أو سينمائياً أو غيره. وقد أصبح ذلك من المقاييس التي يمكن أن يُقاس بها مدى مدنية وتحضر المجتمعات[3]. فالمسرح «تعبير عن رقي المجتمع حضارياً، من الناحيتين، السياسية والاجتماعية»[4]. ولا يزال المسرح من ضروريات المجتمعات المتحضرة (كما هو شأن الأدب والسينما)[5].

هناك من يتحدث عن ضرورة «المسرح العربي» للنهضة العربية؛ ذلك أن المسرح العربي شكّل منذ بدايته «مظهراً مهماً من مظاهر النهضة العربية على المستوى الثقافي والحضاري، بل يمكن اعتباره علامة بارزة على هاته النهضة؛ لأنه وليد ذلك اللقاء الصدامي بين الحضارة العربية والحضارة الغربية. [...] الممارسة المسرحية شكلت جبهة حضارية، حاول منها المسرحيون العرب، الإسهام في مهمة تحديث الذات العربية. لقد كان المسرح مظهراً من مظاهر هذا التحديث؛ لأنه صيغة مستحدثة في الثقافة العربية، وسيساهم في زحزحة مجموعة من القيم

---

(1) مدانات، عدنان. «السينما العربية والوعي القومي: العوائق والطموح»، **مجلة الوحدة**. عدد 94، 95، ص206.

(2) المرجع السابق، ص207 ـ 215.

(3) «المسرح العربي: هموم وعوائق»، **مجلة الوحدة**. هيئة التحرير، عدد 94/ 95، ص5.

(4) عصمت، رياض. «المسرح العربي والمؤسسة». المرجع السابق، ص97.

(5) مدانات، عدنان. «مقدمة في إشكالية العلاقة بين السينما والتلفزيون»، **مجلة الوحدة**. عدد 85، ص170.

الأخلاقية السلوكية. [. . .] كانت الممارسة المسرحية علامة بارزة من علامات نهضتنا الحضارية الحديثة، مما يفرض إدراج المسرح ضمن العناصر المهمة المساهمة في تشكيل بنية الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة؛ لأنه ارتبط بإشكاليتها العامة والمحددة لهويتها كثقافة»[1].

والمسرح العربي من أهم الوسائل الثقافية في عملية صياغة وتنفيذ المشروع الحضاري العربي[2]. لكن ينبغي التحذير من التبعية الحضارية المسرحية؛ لأنها «أحد مظاهر التبعية الشاملة، التي ما زالت منطقتنا تعاني منها منذ المدّ الغربي، العسكري والسياسي، في بداية القرن الماضي»[3]. والمسرح الذي يحتاجه العرب ويريدونه لا بدّ أن يتصل بمشكلة الهوية في علاقتها بمشكلة الحداثة/ المعاصرة؛ لأن المسرح الحديث والمتفاعل مع الهوية والواقع من ظواهر الأمن الثقافي والفني[4].

**3 ـ الكلمة (المسموعة والمقروءة)**: تتجلى أهمية الكلمة في كونها «تعني جوهر الحياة بكل أشكالها وألوانها وطعومها، منها تنطلق شرارة الثورة والتغيير، إذا كانت واعية منبثقة عن معطيات الواقع الحضارية؛ فتصنع العقول، وتصوغ المشاعر، وتحرك الناس وتنبههم وتوضح لهم معالم الطريق، وتكون الضوء الكاشف والزاد المغذي بالطاقات المعنوية فتورق الحضارة ويبزغ فجر النهضة، ويتغير تبعاً لذلك وجه التاريخ. . . والكلمة إذا كانت صادقة التعبير والتوجه؛ مفتاح كل نقلة معرفية فاعلة، لها أثر هام في توجيه المجتمع نحو التقدم والتحرر، ومن خلالها تتجلى مظاهر السمو والاستقامة، وبها يُقاس التطور والرقي، وعبرها تستبين الغايات وتتفتح الرؤى»[5]. فالكلمة وسيلة نقل الحضارة الإنسانية عبر الأجيال[6].

---

(1) مسكين، محمد. «المسرح العربي الحديث بين ضياع الهوية وغياب الرؤية التاريخية»، **مجلة الوحدة**. عدد 94، 95، ص20.

(2) حمادي، عبد الرحمٰن. «جوانب من قضايا وإشكاليات المسرح العربي». المرجع السابق، ص36.

(3) المرجع السابق، ص30.

(4) القباج، محمد مصطفى. «التلقي المسرحي: قراءة استبطانية جمعية»، **مجلة الوحدة**. عدد 94، 95، ص65.

(5) عزيز، محمد الصالح بن عمر. «أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر»، **مجلة الوعي الإسلامي**. عدد 321، ص81.

(6) حجازي، نبيل. «مدخل لدراسة المسرح العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 94، 95، ص45.

هناك من يتحدث عن ضرورة «الكتابة» بالقول: إن «اختراع الكتابة وتطورها، يعتبر نقلة نوعية مهمة في تاريخ الحضارة»[1]. كما يوجد من ينبّه إلى أهمية «القلم»، على اعتبار أن له مهمة عظيمة تتمثل «في تغيير الواقع وتقديم الأفضل»[2]. والبعض يذكر فضل «القراءة» والتي تتمثل في أنها «عمل علمي، وشرط منهجي، وأساس حضاري»[3]. كما ينبّه البعض إلى أمر مهم جداً، يتمثل في أنه لا فائدة للكلمة أو القول وحده، دون أن يرافق ذلك عمل، إذ أن «إبدال الأقوال بالأعمال: مهلكة عظيمة، تقتل الهمة، وتعوّد التخلف»[4].

**4 ـ اللباس الشعبي**: يعتقد بعض المفكرين بأن لكل ثقافة وحضارة قيم خاصة تحدد كيفية التعامل مع الجسد. من هنا، تظهر الاختلافات بين الثقافات، وبالتالي الحضارات، في أشكالها وأزيائها. فلكل حضارة أزيائها الخاصة التي تميزها عن غيرها[5]. لذا، يطالب البعض العرب والمسلمين الالتزام بزيهم ولباسهم الشعبي التقليدي؛ ويحذرون من تركه والتقاط «الزي الغربي» بدلاً عنه؛ لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من العبودية والتبعية، اقتصادياً وثقافياً وحضارياً[6].

**5 ـ العمارة**: تتمثل أهميتها، في رأي البعض، إلى كونها مظهراً مهماً من مظاهر المجتمع وركناً أساسياً في ثقافته، وانعكاساً صادقاً لفكر المجتمع وقيمه[7].

**الخلاصة**: يتفق المفكرون العرب على أهمية «الفن والأدب» للبناء الحضاري، شريطة ارتباطهما بميراث الأمة. من هنا، فقد رأوا ضرورة إيجاد أدب وفن منبثق عن التراث العربي ليسهم في إعادة بناء الحضارة العربية من جديد.

---

(1) الأعرجي، علاء. «وسائط الاتصال وأثرها في الصراع الداخلي»، **جريدة القدس العربي**. عدد 2359 (السبت/ الأحد 7 ـ 8/ 12/ 1996م)، ص14، عمود 2.

(2) تحرير المجلة. «الافتتاحية: رسالة الكتابة في الثقافة العربية الإسلامية»، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**. العدد الثامن، ص9.

(3) البوشيخي، الشاهد. «ورقات في المسألة العلمية»، **مجلة الهدى**. عدد 33، ص36.

(4) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. مرجع سابق، ص190.

(5) الأبيض، أحمد. **فلسفة الزي الإسلامي**. مرجع سابق، ص7.

(6) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص112 ـ 114.

(7) حجازي، سهير. «إشكالية التحيز»، موضوع: «دراسة التحيز في التصميم المعماري»، ج1، ص422.

وذكروا عدة أنواع من الآداب والفنون، ودعوا للاهتمام بها وتنميتها، مع جعلها تنبثق من الواقع والإرث التاريخي العربي؛ كالمسرح، والسينما، واللباس، والكلمة، والعمارة.

**ثاني عشر: من المؤسسات الثقافية**

يشير المفكرون العرب إلى أن لـ«المؤسسات الثقافية» دوراً مهماً في البناء الحضاري، كمراكز البحوث والجامعات والمسارح والصحافة والمدرسة والندوات، ذلك أنها تعمل على التقدم والتطور الإنساني[1]. وتتجلى أهمية المؤسسات الثقافية في العالم العربي في كونها القادرة على توليد الإبداع الثقافي والمشروع الثقافي النهضوي العربي الجديد[2]؛ فهي من أهم الضروريات لعملية النهوض الحضاري العربي[3].

هناك من يستخدم مصطلح المركز (أو الجامع) الثقافي بدلاً عن مصطلح «المؤسسة الثقافية»؛ ويعتقد بضرورة توفر ثلاثة عناصر في ذلك المركز أو الجامع ليصح إطلاق ذلك الاسم عليه، وهذه العناصر هي: حرية التعبير، والصحافة والنشر والتوزيع، والسؤال وجوابه (والسؤال المحوري هنا: كيف يتقدم العالم العربي وتتقدم ثقافته؟)[4].

في المقابل، هناك تحذير من نقل «مؤسسات الإطار الأكاديمي الغربي» بمنطلقاتها وأهدافها ومناهجها للعالم العربي والإسلامي(والإطار الأكاديمي هو الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات والمعلومات)؛ لأن ذلك سيفضي، بالضرورة، لتكريس التبعية الثقافية والفكرية للغرب، شكلاً ومحتوى[5].

---

(1) الكنوني، عبد السلام أحمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية» ج2، ص35.

(2) ضاهر، مسعود. «أضواء على المسألة الثقافية العربية في المرحلة الراهنة»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص133.

(3) عليمات، حمود. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الفعل الإسلامي الدولي بين قدرات الأمة وإرادة الحركة»، ص206.

(4) بنيس، محمد. **الشعر العربي الحديث (مساءلة الحداثة 4)**. ص87 ـ 95.

(5) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. ص79.

يذكر المفكرون العرب من المؤسسات الثقافية:

**1 ـ مراكز البحوث**: التي تتجلى أهميتها في: أنه «لا يمكن لأي بلد أن ينهض بدون مراكز بحوث حديثة ومتطورة»[1]. فقد أصبحت مراكز البحوث والمعلومات «جزءاً لا يتجزأ من نواتج الحضارة، ولوازمها. وأصبحت وسيلتها الفاعلة في إدارة الصراع والحوار الحضاري [...]، إنها مختبرات الفحص، والتحليل، والاختبار، لكل الظواهر الاجتماعية، والنواتج الفكرية التي تمكن من التخطيط المستقبلي، وصناعة القرار»[2]. لكن هناك متطلبات تقع على عاتق المراكز والمعاهد الاستراتيجية للبحث العلمي، تتمثل في بلورة الأطروحات الاستراتيجية والأفكار الحضارية المستقبلية[3].

**2 ـ الجامعات**: وتتمثل أهميتها في كونها صرحاً حضارياً، ولبنةً هامةً من لبنات ومكونات المجتمع المدني العالمي الذي ينشر العلم والمعرفة والثقافة، ويدافع عن الحريات، ويصون المكاسب، ويؤطر الحقوق والمشاركة والديمقراطية. فأسمى رسالة تحملها الجامعة هي التقدم بالمجتمع[4]. ولا ينحصر دور الجامعات «في مواجهة التحديات الآتية[5] فقط، بل يتعدى الإطار الزمني المحدود، ليمتد إلى الاستشراف والتنبؤ بتلك التحديات المستقبلية، واتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة للتصدي لها، قبل وقوعها [...]. ولا شك أن الجامعات والمعاهد العليا، تختلف عن المؤسسات التعليمية الأخرى، بكونها أبرز المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بجميع مناحي التنمية، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية»[6]. وتستطيع الجامعة لعب أدوار حيوية في عملية التجديد الاجتماعي؛

---

(1) صالح، هاشم. «مستقبل العلوم الإنسانية»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص317.

(2) القديدي، أحمد. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **الإسلام وصراع الحضارات**. ص20.

(3) الميلاد، زكي. موضوع: «انبعاث الحضارات بين خيار التصادم والتعايش»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص58.

(4) الشايجي، عبد الله خليفة. «جامعة المستقبل... وواقع المجتمع»، **جريدة الوطن العربي**. عدد 631 (السبت 23/ 11/ 1996م) ص5، عمود 1 ـ 2.

(5) هكذا وردت الكلمة في الأصل، وأظن الأفضل والأصح أن تكون: (الآنية) بالنون وليس التاء.

(6) محيي الدين، عبد الحميد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «المؤسسات الثقافية الإسلامية في جنوب المغرب بين ماضيها ومستقبلها»، ج2، ص205.

إذ هي المعنية ببناء أجيال العلماء والمفكرين والقادرة على تشكيل الذهنية العلمية الضرورية لبناء حياة اجتماعية تتجه نحو الأصالة والتكامل[1]، فهي مركز للإشعاع الفكري والثقافي[2]، والمنطلق للتنمية وتطوير المجتمع[3].

يرى البعض للجامعات ثلاث مهام أو وظائف أساسية هي: العمل على تطابق تكوين المنخرطين فيها مع حاجات الشغل، وإنتاج القيم الثقافية التي تغذي الهوية الشخصية، وإنتاج معايير وأنساق عملية قادرة على وضع مشروع مجتمعي[4]. وهناك اهتمام بالتعليم الجامعي، نظراً لأنه أعلى مرحلة في التعليم؛ والمقصود به: تلك الجهود والبرامج التعليمية المقصودة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز المرتبطة بها. ووظيفة التعليم العالي تتمثل في إنتاج المعرفة وتطويرها بما يخدم تقدم الفكر الإنساني نفسه، وإيجاد حلول لمشاكل الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية المختلفة[5]. كما تبرز أهمية التعليم الجامعي في استهدافه «مواجهة تحديات العصر، بما يسهم في النهاية، في تشكيل الإضافة الحضارية المتميزة، التي تدفع التراث الإنساني عدة خطوات إلى الأمام»[6].

المطلوب من المؤسسات الجامعية، على مستوى العالم العربي والإسلامي، القيام بالتنوير والتثقيف، ومواجهة الثقافات الدخيلة التي تتناقض مع الثقافة العربية والإسلامية الأصيلة[7]، وتعميق صلة المواطن بأرضه وتراثه

---

(1) وطفة، علي. «الخلفيات الاجتماعية للتفاعل التربوي في الجامعات العربية»، جامعة دمشق نموذجاً، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 214، ص74.
وكذلك انظر ص80 ـ 81 عن خصوصية المؤسسة الجامعية في تحقيق دورة التغيُّر والتجديد.

(2) فيلالي، الحسن زين. «كيف يمكن إحياء التراث الإسلامي، **مجلة المصباحية**. العدد الأول، ص144.

(3) عوض، عادل. «التعليم العالي والبحث العلمي: مشاكل الباحث العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص71 ـ 72.

(4) شريف، مصطفى. «ملاحظات حول إصلاح المنظومة الجامعية»، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**. عدد 5، ص9.

(5) الحوات، علي. «التعليم العالي في المجتمع العربي الليبي: معالم فلسفته وتوجهاته المستقبلية»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص99 ـ 100.

(6) سليم، نبيل. «إشكالية البحث العلمي والهدف القومي»، **مجلة الوحدة**. ص35.

(7) النبهان، محمد فاروق. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «أهمية الربط بين =

وحضارته[1]. وتقع على عاتق الجامعات العربية مهام جسيمة، معرفية وحضارية؛ على الرغم من أنها لم تؤدها كاملة بعد[2]. من هنا، تأتي ضرورة وجود الجامعات في العالم العربي، نظراً لدورها المهم في عملية التحديث، إذ هي أداة التحديث[3]، ولها دور مهم في تحقيق التنمية الثقافية العربية وفي ربط الأجيال العربية بحضارتها وثقافتها الأصيلة[4]. فالتعليم الجامعي العالي مهم للتقدم العربي[5]. لكن هناك من يرى ضرورة ربط الجامعات العربية بعمليات التنمية في المجتمعات العربية، حتى تكون عاملاً مساعداً على التنمية العربية[6]. في حين يحذّر بعض المفكرين من أمر خطير، يتمثل في أن الموارد والمناهج التي يتم تدريسها في الجامعات العربية والإسلامية ما هي إلا نسخ مطورة عن المواد والمناهج الغربية، والتي لن تعين الأمة أو تمكنها من اجتياز حاجز التخلف[7].

من هنا، بدأت تبرز الدعوة إلى تحديث الجامعات العربية، والذي سيسهم في تحديد مستقبل الأمة العربية، ورسم اتجاهات تنميتها وتطورها. فالجامعات العربية تعاني مشاكل وأخطاء عدة، وأهم ما يجب تحديثه فيها هو تطوير أنشطتها في عملية البحث والتطوير، عبر عمليتين مترابطتين؛ الأولى: بتكوين الأطر المتخصصة في مجال البحوث العلمية والتقانية. والثانية: بإجراء البحوث العلمية

---

= المناهج الثقافية والتنمية الاجتماعية في المؤسسات الجامعية»، ج2، ص11 ـ 12.

(1) المرجع السابق، ص16.

(2) «الجامعات العربية بين الرهانات العلمية والسياسية»، **مجلة الوحدة**. كلمة الوحدة، هيئة التحرير، عدد 72، ص5.

(3) علي، محمد أحمد إسماعيل. «الجامعات العربية: أهدافها وأزماتها». المرجع السابق، ص15، ص19.

حسن، يوسف فضل. «دور الجامعات الإفريقية والعربية في التنمية الثقافية»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 157 (3/ 1992م) ص68 ـ 69.

(4) الصلبي، محمد علي. «دور الجامعات العربية والإفريقية في التنمية الثقافية»، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**. العدد الثامن، ص10 ـ 45.

(5) جمال الدين، نادية. «التعليم الجامعي والأمن القومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص64.

(6) حمادي، عبد الرحمٰن. «الجامعات العربية بين بطالة الخريجين وهجرتهم والإنتاجية المنشودة». المرجع السابق، ص124.

(7) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص84.

بواسطة عدد من أعضاء الهيئة التدريسية وعدد من طلبة الجامعات[1].

**3 ـ الصحافة والكتب**: هناك اعتقاد سائد بأن الصحافة الوطنية الواعية (وهي التي تهتم بقضايا الإعلام السياسي والثقافي والفكري السليم، وتخصص في الوقت نفسه قسماً وافراً منها لتربية المواطنين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم ومراكزهم الاجتماعية) تستطيع أن تسهم، بالتعاون مع المثقفين، ببناء المجتمع الصالح المتقدم، الواعي بحقوقه وواجباته[2]. كما تبرز الدعوة إلى حرية الصحافة، نظراً لأن هذه الحرية وثيقة الصلة بقضية التحديث، إذ تُعتبر حرية تدفق المعلومات حجر الزاوية للمجتمع الحديث[3]. وهناك مطالبة بخلق صحافة ثقافية متجردة في العالم العربي، ومجلات ثقافية متجردة ونزيهة تلتزم المنهج العلمي والموضوعي؛ إذ لهما دور كبير ورسالة حيوية في المساهمة بتصحيح مسار النهضة العربية، وقد سبق أن قاما بذلك الدور في مطلع النهضة العربية قبل مائة عام[4]. إضافة إلى أن للمجلات الثقافية، وترشيد حركة الطبع والنشر، وللمثقفين، دوراً مهماً في خلق مناخ التغيير الحضاري المطلوب في العالم العربي[5].

هناك إيمان أيضاً بأهمية الكتب، إذ يقاس تقدم الشعوب ورقي الحضارات بعدد الكتب والمكتبات فيها، ولأن الكتاب يعدّ أحد أهم الدعامات الأساسية في تطوير الفعل الإنساني الذي هو محور التكوين والتثقيف، وذلك من حيث دوره في إكساب القرّاء معارف جديدة، إضافة إلى تأكيد معارف قديمة. ولقد حرصت كل الحضارات، على أن تعطي الكتاب المنزلة الرفيعة والمتميزة التي يرقى لها، وخصته بالرعاية والعناية الفائقتين[6]. بل إن البعض يعطي أهمية خاصة لبعض

---

(1) حلباوي، يوسف. «تحديث مؤسسة التعليم في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 85، ص65 ـ 72.

(2) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص197 ـ 198.

(3) صالح، أحمد عباس. «حرية الصحافة وقضية التحديث»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6037 (الجمعة 9/ 6/ 1995م) ص9، عمود 1.

(4) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. ص355 ـ 356.

(5) المرجع السابق، ص42 ـ 43.

(6) مهنا، عبد المجيد. «الكتاب العربي: مشكلاته وآفاق تطوره»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص140.
الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. ص66.

الكتب مثل مقدّمة ابن خلدون، على اعتبار أنها «آخر عمل إبداعي في تاريخ الحضارة العربية... وهي أول عمل يجب أن نعود إليه ونبدأ به، إذا أردنا دخول العصر الحديث بمنطقه وتفكيره، دون أن نقطع صلتنا بتراثنا الفكري»[1]. فالواجب التاريخي يحتّم أن تبدأ النهضة العربية الحديثة بابن خلدون، قبل أن تتجه للشعراء الجاهليين والعباسيين؛ أو على الأقل أن تتجه لإحياء فكره الاجتماعي المبدع بقدر ما عملت في مجال الإحياء الشعري واللغوي[2].

**4 ـ المدرسة**: ينظر بعض المفكرين العرب للمدرسة على أنها قوام الحضارة في المجتمع العربي المنشود[3]. لذا، يطالبون بإصلاحها؛ لأن ذلك الإصلاح هو حجر الزاوية في كل إصلاح وتطور اجتماعي واقتصادي وسياسي، وعامل أساسي في خلق المجتمع الواعي الصالح والمتقدم[4]. ويذهب البعض إلى حدّ اعتبار المدرسة إحدى أهم قنوات تشكيل العقل، إذ من خلالها يتم وضع البذور الأساسية لطريقة التفكير من حيث السطحية أو العمق، وكذا من حيث المنطقية والعملية أو الذاتية والموضوعية. كما يتم من خلالها اكتساب المعرفة والمعلومات، وتكوين نظام القيم والاتجاهات نحو قضايا الحياة، وصقل المهارات في بعض الجوانب. و«المنهج الدراسي» بما يحتوي عليه من معارف ومعلومات وصور وأمثلة وتمارين، إنما يمثل حجراً أساسياً في تشكيل عقل الفرد[5].

**5 ـ الندوات والمؤتمرات**: تتمثل أهمية الندوات والمؤتمرات في دورهما المهم في تشكيل وتكوين العقل؛ إذ «كلما كان المجتمع يعج بمثل هذه الأشياء، كلما كان ذلك مدعاة للإثارة والتنشيط الذهني. وكلما افتقد مثل هذه الأنشطة، كلما حل الركود وساد الجمود والتبلد، وأصبح الناس بمثابة الآلة، يسيرون وفق

---

(1) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص94.

(2) المرجع السابق، ص98.

(3) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص47 ـ 48.

(4) المرجع السابق، ص189.
الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص34.

(5) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. مرجع سابق، ص62 ـ 63.

عمل ونشاط روتيني، لا يبعث الإبداع والإنتاج والتجديد، بل يولد السأم والتراجع والتقهقر الفكري»[1].

**الخلاصة**: يعتقد المفكرون العرب بأهمية «المؤسسات الثقافية» للبناء الحضاري عموماً، ولإعادة بعث الحياة في الحضارة العربية خصوصاً؛ شريطة عدم تبعية هذه المؤسسات للخارج أو للآخر؛ إذ من الضروري انبثاقها من الداخل، مع الاستفادة من الآخر وخبرته في ذلك المجال. كما توجد مطالبة بتجديد وتحديث هذه المؤسسات. وهم يشيرون، في المقابل، إلى أن غياب هذه المؤسسات (أي مراكز البحوث والجامعات والندوات والصحافة والكتب... إلخ) إنما هو نكسة للنهوض الحضاري وانعدام له.

(1) المرجع السابق، ص66.



obeikandl.com